

اليابان

القوة الصناعية في آسيا

نشر هذا الكتاب بالاشتراك

مع

مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر

القاهرة — نيويورك

نوفمبر سنة ١٩٦٦

اليابان

القوة الصناعيّة في آسيا

تأليف

روبرت بي. هول

ترجمة

الدكتور راشد البراوي

ملزمة الطبع والمهر
مكتبة النهضة المصرية
لاسيما حسن محمد وأولاده
٩ شارع عدوت، باشا بالقاهرة

هذه الترجمة مرخص بها ، وقد قامت مؤسسة فرانكلين للطباعة
والنشر بشراء حق الترجمة من صاحب هذا الحق .

This is an authorized translation of JAPAN : INDUSTRIAL
POWER OF ASIA By Robert B. Hall. Copyright © 1963 by
D. Van Nostrand Company, Inc. Published by D. Van Nostrand
Company, Inc., Princeton, New Jersey .

المشتركون في هذا الكتاب

المؤلف :

روبرت ب . هول :

أستاذ مساعد للجغرافيا في جامعة روشستر . حصل على منحة فولبرايت الدراسية (جامعة كوب باليابان) سنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ وعمل محاضرا زائرا لهيئة فولبرايت في جامعة طوكيو باليابان سنة ١٩٦١ - ١٩٦٢ . ونشرت مقالاته في مطبوعات رسمية . وهو عضو في جمعية الدراسات الآسيوية ، وعضو في الجمعية الأمريكية للجغرافيا .

المترجم :

الدكتور راشد البراوى :

شغل عددا من المناصب الهامة، فكان أستاذا مساعدا بكلية التجارة جامعة القاهرة، وعضوا بالمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، ورئيساً لمجلس إدارة البنك الصناعى والعضو المنتدب ، وعضواً بالمجلس الاستشارى للصناعة، وسكرتيراً عاما لاتحاد الغرف التجارية المصرية . ترجم كتاب « نظرات في مستقبل الحركة العالمية » ، و « المذاهب الاقتصادية الكبرى » ، و « قصة أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى » ، كما اشترك في ترجمة كتاب « الشرق الأوسط في مؤلفات الأمريكيين » ، وهى من الكتب التى نشرتها هذه المؤسسة .

مصمم الغلاف :

عادل محمد كامل على

محتويات الكتاب

صفحة

١	مقدمة
٥	١ - اليابان اليوم
٢١	٢ - الامبراطورية
٣١	٣ - الأرض والثورة الزراعية
٥٥	٤ - معائد الأسماك والغابات
٦٣	٥ - المواد اللازمة للصناعة
٨٢	٦ - المعجزة الصناعية
١٠٩	٧ - المجتمع الصناعى الحضرى
١٣١	٨ - السكان
١٤٥	٩ - التجارة
١٦٩	١٠ - العلاقات السياسية
١٨٧	١١ - استنتاجات

مقدمة

تعرض اليابان اليوم كما تعرضت من قبل في تاريخها ، لتغيرات كبرى في الصناعة والزراعة ، وفي طرق وأماكن العيش ، بحيث يصعب متابعة حتى الاتجاهات العامة العريضة . والفرض من هذا الكتاب إعطاء القارئ فكرة موجزة عن اليابان باعتبارها مجتمعاً حديثاً ، وصناعياً حضرياً سريع التطور ، وأن يبين بعض جوانب دورها المتغير في العالم كنتيجة مترتبة على استرجاعها لأهميتها الصناعية .

إنى أضع التأكيد على « اليابان المتغيرة » . ولا يزال هناك الكثير من « اليابان التقليدية » في العادات ، وأساليب الفكر ، والفن ، والصناعة والزراعة - ولكن النخمة الرئيسية في كل مكان هي التغير (برغم أنى على بينة من أخطار المبالغة في التبسيط والحذف) . فالتجديد والتصنيع والتحضير تعمل على تشكيل مجتمع يصبح في كل عام أكثر شبيهاً بمجتمعات أعظم الشعوب الصناعية الحضرية تقدماً . وقد يبدو هذا الكتاب في نظر البعض متفائلاً أكثر مما ينبغي ، من ناحية مستقبل اليابان ، نظراً لأن تطورها سوف يتوقف على ما يحدث خارج البلد واليابان معرضة للتهديد بوجه خاص من جانب القوى الخارجية . وبرغم هذا ، وبرغم الكثير من المشكلات ، فإنجازات الشعب الاقتصادية بلغت القدر الذي يجعل التفاؤل المألوف مناسباً .

ليس في الإمكان أن أزجى الشكر الواجب إلى جميع الذين علموني مايتصل باليابان ، وأسهموا بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، في الملاحظات والأفكار التي يتضمنها هذا الكتاب . لكنى أود أن أقدم شكراً خاصاً للأستاذ توشيونوه ، رئيس المعهد الجغرافي بجامعة توهوكو ، والأستاذين أكيرا واتانابي بجامعة اوشانوميزو ، وكاورو تاناكا بجامعة كوبى .

وإني لمدين كثيراً للسيد ريوجى موريواكى والسيد يوشيو ماكامورا من رجال المعهد الجغرافي بجامعة توهوكو ، لما قاما به من تجميع وعمل المسودات الأصلية للخرائط التي تمثل اليابان اليوم . كما أئى مدين للسيد موريواكى بسبب مساعدته التي لا تقدر بثمن ، في جمع المواد وترجمتها . كذلك أسدى إلى العون الكثير السيدان نوريوها سيجاوا وتاتسو واكو من رجال المعهد نفسه .

وأشعر بالامتنان لمنح فولبرايت في ١٩٥٤ - ٥٥ ، ١٩٦١ - ٦٢ وللجنة التعليمية الأمريكية في اليابان ، إذ أتاحت لي فرصة التدريس والقيام بالبحوث في البلد .

وكانت الأنسة ناومى فوكودا أمينة مكتبة البيت الدولى في طوكيو ، كريمة إلى أبعد حد ، إذ عاونتنى في البحث عن المواد ، كما أرغب في توجيه الشكر إلى الكثير من الشركات ومكاتب الحكومة والمصارف التي رتبت المقابلات وزيارات المصانع وزودتنى بالمواد الإحصائية . وقدم لى الدكتور ج . اتزل يرمى الشريك فى الإشراف على

إصدار هذه السلسلة ، أكبر العون بقراءته الدقيقة للنسخة الخطية وانتقاداته الممتازة عليها ، وياعداد خريطة الإمبراطورية اليابانية . وأشكر أيضا السيد جاك انجلين على بيان الصيغة النهائية لوضع الخرائط وعلى رسمها .

وأزجي الشكر الخاص إلى والدى روبرت ب . هول لقراءته المخطوط ولقيامه بالتدريس طيلة سنوات كثيرة ، والذي كان اهتمامه العميق باليابان مصدر عدوى انتقلت إلىّ .

هذا وإنى لمسئول بالطبع ، عن أية أخطاء في الحقائق أو الحكم قد تظهر في الكتاب .

وأخيرا ، شكراً لزوجتي أنجريد على تشجيعها وعونها اللذين لم ينقطعا .

ر . ب . هـ

سنداي ، اليابان

ديسمبر ١٩٦٢

اليابان اليوم

قليل الكثير ، وكتب ، عن إمكانيات اليابان المحدودة ، وأطلق على البلد عبارة « اليابان الصغيرة الفقيرة » .

هناك حقاً أسباب كثيرة ووجيهة تفسر مشاعر التشاؤم العامة بشأن اليابان ومستقبلها ، وهي أسباب آمن بها الكثيرون في البلد وفي خارجه لآثر هزيمته في الحرب العالمية الثانية . فالـيابان أولاً بلد صغير ، مساحته ١٤٣٠٠٠ ميل مربع ، ومع ذلك يتجاوز سكانه اليوم ٩٤٠٠٠٠٠٠٠٠ بحيث إنه يعتبر من الناحية السكانية من أكبر بلاد العالم سكاناً . وهذا العدد - الذي يربو على أكثر من نصف سكان الولايات المتحدة - يعيش في مساحة هي أصغر من ولاية كاليفورنيا وتبلغ الكثافة السكانية أكثر من ٦٥٠ نسمة في الميل المربع ، أى أكثر من عشرة أمثالها في الولايات المتحدة ، ويزيد عدد السكان بالنسبة إلى الميل المربع من الأرض المنزرعة على ٤٠٠ ، ولعلها أكثر كثافة بالنسبة إلى الوحدة من الأرض الزراعية في العالم . وتتكون أراضي الجزر في الأغلب من جبال ، ولا يصلح للزراعة سوى نحو ١٦ في المائة من المساحة . والمزارع ضئيلة الحجم ، ويقل متوسط مساحة الواحدة منها عن فدانين ونصف فدان ، بالقياس إلى أكثر من ٢٠٠ فدان في الولايات المتحدة .

وإلى جانب ماتعانيه اليابان من نقص في الأرض المنتجة ، فهي فقيرة أيضاً في الموارد الطبيعية للصناعة . إنها تفتقر إلى الموارد الكافية من فحم الكوك بحيث يتعين عليها استيراد حوالى نصف احتياجاتها ، ويصل الإنتاج الحالى من البترول إلى أقل من ٢ فى المائة من استهلاك الشعب .

وتعانى اليابان أيضاً من نقص فى جميع المعادن تقريباً ، ويجب أن تستورد جانباً من جميع حاجاتها من المصادر الأجنبية . فيجب مثلاً أن تستورد أكثر من ٩٠ فى المائة من متطلباتها من الحديد الخام وكل حاجتها من البوكسيت ، ومعظم الأختلاط الحديدية . وعلى اليابان أيضاً أن تعتمد على الواردات فى سد جزء من حاجاتها الزراعية بما فى ذلك كل حاجتها من القطن الخام والصوف الخام ، وما يتراوح بين ١٥ ، ٢٠ فى المائة من غذائها .

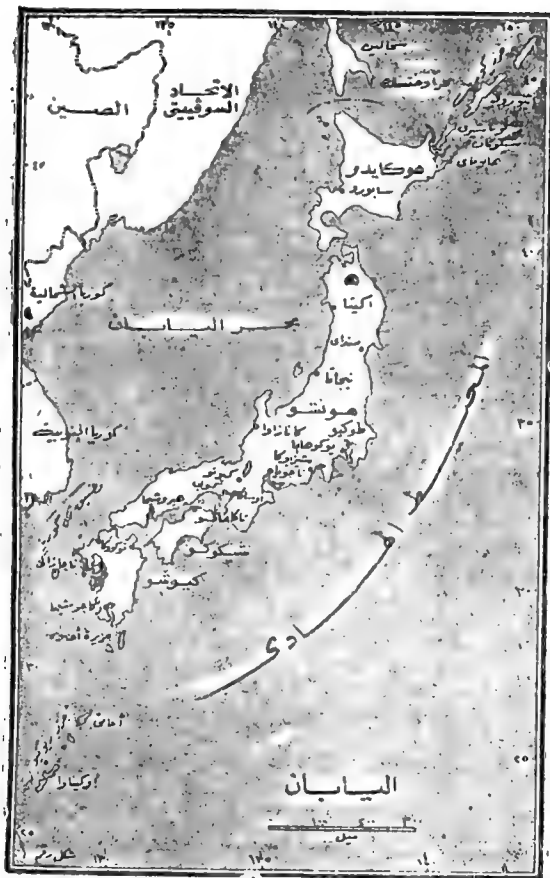
وجرد انتصار الحلفاء فى المحيط الهادى اليابان من امبراطورية شاسعة كانت عند بداية الحرب العالمية الثانية تمتد من سخالين وجزر كوريل فى الشمال إلى بورما وجزر جيلبرت فى الجنوب . وفضلاً عن ضياع هذه الامبراطورية بمواردها الهائلة من المواد الأولية ، وبما توفره من أسواق ، خسرت اليابان أيضاً بالفعل كل بحريتها التجارية ، وعانت جزرها الأصلية من خسارة مادية فادحة نتيجة الغارات التى كانت تشنها القاذفات . لم يكن المستقبل يبشر فى عام ١٩٤٥ بخير على الإطلاق بالنسبة إلى اليابان .

لكن برغم صغر الحجم ، وكثرة السكان ، ونقص الموارد الطبيعية ، والهزيمة الساحقة في الحرب العالمية الثانية ، وضياح الامبراطورية والأسواق ، تعود اليابان دولة من الدول الصناعية الكبرى في العالم . وهي قطعاً أعظم شعوب آسيا نمواً وأوفرها رخاءاً . كما تمر اليوم بفترة نمو اقتصادي لم يسبق لها مثيل . إن توسع اليابان الصناعي الحديث يدخل في عداد المعجزات ، وقد لا يعادله توسع حققه أي شعب آخر .

إن مشاعر الكآبة والتشاؤم القديمة من ناحية مستقبل اليابان الاقتصادية أفسحت الطريق أمام حالة جديدة من التفاؤل والتوقعات الكبيرة . كان النمو والتطور الاقتصاديان الحديثان شيئين لم يكن في الإمكان بالفعل التفكير فيهما منذ عشر سنوات خلت . وبينما لا تزال مستويات المعيشة دونها بكثير في أغنى بلاد الغرب ، تعتبر اليابان أمة تنعم بالرخاء إذا قورنت بمعظم بقية العالم ، بل وحتى لو قورنت بماضيها هي نفسها . وبينما كان الكثيرون حتى في عام ١٩٥٥ القريب العهد منا ، يتحدثون عن « اليابان الصغيرة الفقيرة » يقال اليوم الشيء الكثير عن « ثورة الاستهلاك » ، « الرخاء غير المحدود » ، « رواج الدنكا » (الذي يشير إلى المبيعات الكبيرة من العدد والأدوات الكهربائية « مشروع مضاعفة الدخل القومي » في عام ١٩٧٠ ذلك المشروع الذي يثور بصدده الجدل إلى حد ما . ففي أعوام ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ارتفع الرقم القياسي الصناعي في اليابان (التعدين والصناعة) بأكثر من ٢٠ في المائة في

السنة ، ووصل الرقم المبدئي عن الربع الأخير من عام ١٩٦١ إلى حوالي ٣٠٠ (١٩٥٥ = ١٠٠) .

وفي عام ١٩٦١ تفوق صناع الصلب اليابانيون على المملكة المتحدة في إنتاج الصلب ، فجعلوا من اليابان رابعة الدول المنتجة في العالم ، بل إن البعض قد وضعوا نصب أعينهم التفوق في المستقبل القريب على إنتاج ألمانيا الغربية ، وتزعم اليابان العالم في بناء السفن ، وما إن حل عام ١٩٦٠ حتى عادت فامتلكت أسطولا من أكبر أساطيل العالم التجارية وأحدثها . ومرة أخرى تعود اليابان فتصبح أول مصدر للنسوجات القطنية ، وتشغل المكان الثاني بعد الولايات المتحدة في إنتاج الألياف الصناعية ، كما تحتل هذه المرتبة نفسها اليوم في إنتاج أجهزة الراديو والتليفزيون وأصبحت مصدراً كبيراً لهذه السلع وبوجه خاص أجهزة الراديو الترانزستور ، كما راحت في وقت أحدث من ذلك تصدر أجهزة التليفزيون « سهلة الحمل » الصغيرة التي يجرى تسويقها الآن في الولايات المتحدة . ليس هذا سوى عدد قليل من الأمثلة الكثيرة عن ظهور اليابان من جديد شعباً من شعوب العالم الصناعية الكبرى . وتتضمن الإنجازات الأخرى الارتفاع السريع في صناعة البصريات وتوزيع آلات التصوير في أرجاء العالم بما في ذلك الصادرات إلى ألمانيا ، ونمو صناعة مكثات الحياطة ، وازدياد إنتاج السيارات واللوريات والأوتوبيسات وتصديرها إلى جميع أجزاء العالم . وبعبارة موجزة نقول إن اليابان الآن منبع كبير لجميع المنتجات



شكل (١)

الاهامة تقريبا التي تخرجها الصناعة الحديثة ، والتي تراوح من المنسوجات والصلب والكيمائيات إلى المعدات الإلكترونية ، وتسبق بعشرات السنين بقية آسيا في جميع مجالات التطور الصناعي والتكنولوجيا تقريبا . إن اليابان لا يمكن إدراجها في عداد شعوب العالم المتخلفة ، وإنما تقف في مصاف الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وشعوب الكومنولث الناطقة بالانجليزية والاتحاد السوفيتي ، بوصفها من أرقى البلاد نمواً ، وهي الأمة الوحيدة التي توشك أن يقوم فيها مجتمع صناعي حضري حديث حقاً .

ليس الرخاء الحالي في اليابان مسألة تتعلق بتوافر القدر الكافي من الغذاء والملبس اللذين تشتد ليهما الحاجة بشكل يبعث على اليأس في معظم بقية آسيا ، ولكن الأخرى أنه مسألة تتصل بازدياد الاستهلاك من الكماليات - المزيد من اللحم واللبن والبن وغيرهما من الأغذية الغالية نسبياً ، ومن الأدوات الكهربائية والكتب ، ومن الترفيه والأسفار .

ويقدر أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الأسر الحضرية في اليابان الآن تملك أجهزة للتليفزيون ، وتسعة أعشارها تملك أجهزة الراديو ، وأكثر من النصف تستخدم آلات الغسل الكهربائية . ويقضى الملايين المكثات الكهربائية لطهى الرز ومكنات الخياطة ، والمخلاطات ، وغير ذلك من المعدات الصغيرة ، وانتشر نظام الشراء بالتقسيط .

وتقوم الأدلة في كل مكان على وجود الرخاء ؛ فساريات التليفزيون التي ترتفع فوق أسطح البيوت في المدن والقرى ، والشوارع المزدهمة

بالسيارات وسيارات النقل والدراجات البخارية ، وأعمال الإنشاء القائمة على قدم وساق في جميع أنحاء البلاد.. هذه كلها تشهد هذه الفترة المتفجرة من النمو الاقتصادي .

ويعيد اليابانيون تشكيل أرضهم ويدخلون عليها التعديل حتى تواجه حاجة مجتمع صناعي وحضري حديث . ويبدو أن الناس والآلات في عمل متصل يبذلون كل جهد في كل مكان كي يفسحوا المجال أمام الصناعات الجديدة ، ونظم النقل ، ومشروعات الإسكان ، وغير ذلك من جميع المرافق التي يحتاج إليها الدعم هذه الصناعات وإمدادها بما تتطلبه . ولقد أضافت المركبات الجديدة الضخمة التي تضم صناعات عدة كصانع توليد الكهرباء ، ومصانع المواد البتروكيميائية والمنسوجات في منطقة واحدة ، أضافت بعداً جديداً إلى الطلب المتزايد على الأرض من جانب الصناعة .

وفي جميع أرجاء المدن تقوم المباني الجديدة من الخرسانة المسلحة والصلب والزجاج والألمنيوم ، بسرعة تبعث على الدهشة . فنجد في طوكيو أن مباني المكاتب ، والمتاجر المتعددة الأقسام ، والفنادق ، والبيوت المقسمة إلى شقق ، والبنوك ، تبدو وكأنها تظهر بين يوم وليلة . وثمة إضافة حديثة إلى أفق طوكيو ، وكانت موضع الإعلان الكثير عنها ؛ تلك هي برج طوكيو ، وهي برج للإرسال التليفزيوني يفخر اليابانيون إذ يقولون إنه يعلو برج إيفل في باريس بعدة أقدام . ولا يستطيع المرء أن يسير في أرجاء المدن الكبيرة في اليابان دون أن يتأثر بهذه المظاهر

الكثيرة التي تتم عن الرخاء : القوم في ملابس حسنة ، المخازن التي تعج بالنشاط ، من أسواق للفاكهة والخضر في الأماكن المتجاورة إلى المخازن التي لا حصر لها لبيع الأدوات الكهربائية وآلات التصوير ، والازدحام الذي تلقاه في المقاهي والمسارح والمطاعم والبارات ومراكز اللهو والكباريات ، وفي صالات « الباشنكو » التي لا تزال مزدهرة بما تضمه من مكنات البلى اليابانية الطراز .

في إمكان المرء أن يحصل على انطباع واضح عن رخاء اليابان الجديدة بمشاهدة المخازن التجارية الموجودة بالمدن في كل مكان، والكثير منها عبارة عن مبان كبيرة وحديثة ومتعددة الطوابق ، ومزودة بالمصاعد، وهذه المخازن ملأى بمجموعة متنوعة تدعو إلى الحيرة ، من سلع يابانية وغربية الطراز ، تراوح من الأغذية إلى الملابس والأثاث وأجهزة التليزيون والأدوات الصلبة ، كما تشتمل في العادة على مقاه وملاعب في الطوابق العليا وفوق سطوحها .

وتسير المدن اليابانية في طريق التوسع في جميع الاتجاهات كلها تدفق السكان عليها من الريف . فطوكيو التي تضم أكثر من عشرة ملايين نسمة وتعتبر طبقاً لبعض التقديرات أكبر مدينة في العالم ، تواصل النمو بمعدل حوالى ٣٠٠.٠٠٠ في السنة . ويوكوهاما الواقعة إلى الجنوب مباشرة تنمو بشدة أيضاً ، كما أن إقليم كييهين الممتد على طول الشاطئ الغربي لخليج طوكيو ، بصد أن يصبح منطقة شاسعة من مناطق التنمية الحضرية والصناعية . والجزء الجنوبي الغربي من جزيرة هونشو ،

والجزء الشمالى من كيوتشو بوجه خاص ، بصدآن يصبح حاورشة حضرية كبرى ، إذ تنتشر المدن لتغطى الاراضى المنخفضة المحيطة به .
والرخاء الجديد الذى غالباً ما يتميز بفترة الزواج ، هو بالطبع أعظم فى المدن الكبرى منه فى المناطق الريفية ، ولكنه آخذ فى الانتشار إلى المدن الصغيرة والقرى ، ويشارك أهل الزراعة فى نصيب منه ولو بدرجة أقل . ومن التغيرات الأشد إثارة وأعظم أهمية التى طرأت على المناطق الريفية ، الثورة الميكانيكية التى حدثت فى الزراعة منذ انتهاء الحرب ، فعم استخدام كل أنواع الآلات ، بما فيها آلات دق الحبوب وتقسيرها ، كما تنتشر بسرعة الآن الجرارات التى تدار باليد ، أو آلات الزراعة التى تدار بالقوة المحركة ، فى شتى أرجاء البلاد .

ولا يقتصر التباين بين اليابان والشعوب الأخرى فى آسيا على التطور الاقتصادى والتكنولوجى . ففى اليابان نسبة من أعلى نسب المعرفة بالقراءة والكتابة فى العالم ، بحيث يصل عدد الذين يتصفون بأنهم من يعرفون القراءة والكتابة إلى ٩٨ فى المائة من مجموع السكان ، وهذا يختلف اختلافاً بيناً عما نلقاه فى معظم البلاد الآسيوية حيث لا تزال هذه النسب فى الغالب دون ٥٠ فى المائة بكثير . والتعليم إجبارى خلال الصفوف التسعة الأولى ، وتزداد باطراد النسبة المئوية للطلاب الذين يواصلون الدراسة بالمدراس الثانوية والكلية . وهناك عدة مئات من الكليات الأصغر مكرراً والأعلى مكانة ، وتعتبر اليابان من ناحية النسبة المئوية للطلاب الذين يلتحقون بالكليات والجامعات ، من بين قادة العالم فى هذا المجال .

وكما هو متوقع ، تشغل اليابان مركزاً فريداً في آسيا من ناحية المستويات الصحية والغذاء وأمد الحياة الذي يبلغ الآن حوالى ٦٥ سنة. للذكور ، و ٧٠ سنة للإناث . وهذا شبيه بمثله في الشعوب الغربية . إن معدلات المواليد والوفيات أقل بالفعل منها في الولايات المتحدة. اليوم ، ومال عدد السكان إلى الاستواء ، وإذا استمر الاتجاه الحالي فسوف يثبت عدد سكان اليابان في نهاية الأمر عند حوالى مائة مليون . وهذا أمر ذو أهمية كبيرة جداً ، فالـيابان هي الشعب الكبير الوحيد في آسيا الذي تمكن من السيطرة على نمو السكان ، وهو عمل رائع كان الكثيرون منذ سنوات قلائل خلت ، يعتبرونه شيئاً مستحيلاً .

وبينما كان البرنامج الأمريكى بتقديم المعونة والمساعدة لليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، من أنجح البرامج التى نفذتها الولايات المتحدة ، فإن انتعاش اليابان الرائع يرجع أصلاً إلى جهود أهلها ، حيث أثبت اليابانيون مرة أخرى أنهم يتصفون بالنشاط والكفاية والقدرة على التكيف ، وأظهروا بمالا يرقى إليه الشك أنهم قادرون للغاية فى الصناعة والتجارة . لقد أفاقت اليابان تماماً من الحرب ، وهى اليوم أغنى بكثير عن ذى قبل حين كانت تملك امبراطوريتها . واليوم ، وبعد عشر سنوات من التوقيع على معاهدة سان فرانسيسكو للصلح ، تعتبر اليابان من شعوب العالم الجرالكبرى ، وهى قائدة فى التجارة والصناعة وبرزت بوصفها ديموقراطية برلمانية مستقرة نسبياً ، وتنعم باقتصاد

حر يشيع فيه الرخاء — وهى تواصل سياسة تقوم على التعاون الوثيق مع الغرب ، وبخاصة الولايات المتحدة حيث هناك بين البلدين ميثاق للأمن المتبادل .

وبازدياد القوة القومية والاقتصادية تلعب اليابان دوراً هاماً أكثر فأكثر ، فى الشؤون العالمية . فبالإضافة إلى مد نطاق تجارتها إلى جميع أجزاء العالم ، فاليابان آخذة فى أن تصبح مصدراً للسلع الصناعية والمعونة الفنية للبلاد الأقل نمواً ، سواء بمفردها أو عن طريق برامج من قبيل برنامج الأمم المتحدة الموسع للمعونة الفنية ، ومشروع كولومبو ، ولجنة التنمية الاقتصادية ، وهذه الأخيرة تضم عشرة شعوب نامية تعمل معاً من أجل تقديم المعونة الاقتصادية إلى الشعوب الأقل نمواً .

ونجاح اليابان فى إعادة بناء اقتصادها وتجديده يمكن أن ينطوى على أهمية كبيرة بالنسبة إلى الشعوب المختلفة فى آسيا وغيرها ، والتي تبحث عن النماذج والمساعدة فى تنمية اقتصادياتها بأسرع ما يمكن . إن ماتملك اليابان من المعرفة والخبرة ينبغى أن يكون ذا قيمة لاحد لها .

وبرغم انتعاش اليابان الاقصادى الرائع ورخائها الجديد ، لايزال الشعب يواجه الكثير من المشكلات الحظيرة ، أولها وفى مقدمتها بالنسبة إلى معظم اليابانيين الحاجة إلى مواصلة توسيع نطاق التجارة . فاليابان ورشة تستورد الخامات من جميع أرجاء العالم

وتصدر السلع المصنوعة كي تدفع ثمن وارداتها . والبلد لا يستطيع الإبقاء على نفسه بغير التجارة ، ويجب أن يواصل توسيع نطاق هذه التجارة إذا أريد من اقتصاده أن يواصل النمو . إن اعتماد اليابان الكبير على التجارة الخارجية يجعل البلد حساسا للغاية من ناحية أى تهديد حقيقى أو من نتائج الخيال ، ومن ناحية أية قيود تفرض على تجارتها ، ومن الأمثلة القريبة العهد على هذا ، أن الاقتراح الخاص بفرض رسم خاص على الواردات من المنسوجات القطنية إلى الولايات المتحدة خلق قدراً كبيراً من الاستياء والاضطراب فى اليابان . وهناك أيضاً الكثير من النقاش والخوف بصدد مستقبل تجارة اليابان بسبب تزايد قوة الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق المشتركة) وإمكانية انضمام المملكة المتحدة إلى هذه الكتلة ، وسياسة الولايات المتحدة التى تستهدف إقامة علاقات أوثق معها .

ومثمة خوف متزايد من العزلة الاقتصادية ، إذ يتجه بقية العالم إلى الانقسام إلى كتل إقليمية لأغراض التنمية المتبادلة فى مجالات التجارة والصناعة ، على ما يبدو بالنسبة إلى الكثيرين من اليابانيين . وسواء أكانت هذه المخاوف لها ما يبررها أم لا ، فإنه لأمر مفهوم أن تستشعر اليابان القلق العميق من ناحية مشكلات التجارة . إن بقاء الشعب على قيد الحياة يتوقف على قدرته على الاتجار ، وليس فى الإمكان تحقيق آماله ومشروعاته للتنمية المستقبلية بغير توسع كبير فى تجارتها الخارجية .

وتواجه اليابان أيضاً مشكلات كثيرة في اقتصادها الداخلي ، وقد علق الكثيرون من الكتاب على طبيعة الاقتصاد الياباني المزدوجة . فمن جهة هناك المنشآت الحديثة الكبيرة التي تدفع أجوراً عالية نسبياً . وهناك من جهة أخرى المحلات الصغيرة التي لا حصر لها والمنشآت المتوسطة الحجم والتي لا تزال تستخدم معظم عمال الشعب بأجور تقل عن هذا كثيراً . هناك اختلافات واسعة في الدخول بين المناطق الحضرية والريفية ، وبين مختلف الأقاليم الجغرافية بالبلاد ، ولا يزال الفقر موجوداً . لقد جاء نمو الصناعة السريع بحركة كبيرة من انتقال الناس من المناطق الريفية إلى المدن سعياً وراء أعمال أفضل وأجور أعلى . لقد خسر أكثر من نصف الولايات prefectures بالفعل سكاناً فيما بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٥ بسبب انتقال الناس إلى الأجزاء الأكثر تحضراً في اليابان ، وبخاصة المناطق المحيطة بالمدن الكبرى في الحزام الصناعي الممتد بين طوكيو وكيوشو الشمالية . وخلق تركيز السكان في المراكز الحضرية مشكلات كثيرة ليست مجهولة في الغرب ، بما في ذلك الازدحام الشديد في المناطق السكنية ، وانحطاط الإسكان وعدم الوفاء بتسهيلات السفر والانتقال ، ثم ما يبدو الآن من المشكلات غير القابلة للحل ، وهي المشكلات المتعلقة بازدهام حركة المرور . ويرى الكثيرون أن في طوكيو أسوأ ازدحام للمرور في العالم ؛ فاليابان لم تتمكن من أن تجعل تنمية تسهيلات النقل والتغور ومختلف الخدمات والمنافع العامة ، في المناطق الحضرية والريفية على السواء ، متمشية مع خطى الصناعة .

وتواجه اليابان أيضاً مشكلات كبرى في سياستها الداخلية وعلاقاتها الخارجية . فالحزبان - المحافظون القائمون بالحكم أو الديمقراطيون الأحرار ، والاشتراكيون الذين يمثلون أكبر أحزاب المعارضة - منقسمون انقساماً بعيد الغور في سياساتهما وبرامجهما ، ويلقى كلاهما صعوبة كبيرة جداً في الوصول إلى تفاهم أو تعاون بينهما . وأحياناً أدت الصدمات حول السياسة والتشريع ، إلى مظاهرات عنيفة في قاعة الدايت وفي غيرها من الأماكن ، وأثارت المخاوف بصدد مستقبل النظام البرلماني في اليابان .

وفي ميدان السياسة الخارجية ، انتهج الديمقراطيون الأحرار بوجه عام سياسة تعاون وثيق مع العالم الحر ، بما في ذلك توقيع ميثاق للأمن المتبادل مع الولايات المتحدة ، والعمل تدريجياً على تكوين قوة عسكرية للدفاع عن النفس . وطالب الاشتراكيون بإلغاء معاهدة الأمن بين الولايات المتحدة واليابان ، وانتهاج سياسة قوامها « الحياد الإيجابي » أو عدم الانحياز إلى الشرق أو الغرب ، فضلاً عن المعارضة العامة لإنشاء قوات مسلحة . وغالباً ما يبدو الحزبان مختلفين تماماً بشأن السياسة الخارجية ، بما في ذلك مسائل من قبيل مشكلة الصين وإعادة العلاقات مع كوريا الجنوبية .

إن تحول الاقتصاد الياباني ونموه السريع وصف حديثاً بأنه من أعظم القصص الاقتصادية إعجازاً في جميع الأزمنة ^(١) ، واطراد

(١) "Consider Japan - I." The Economist, Vol. CCIV, no 6210, Sept. 1, 1962, P. 793.

نجاح تطوره ذو أهمية كبيرة بالنسبة إلى الولايات المتحدة والعالم الحر الذى تشكل اليابان جزءاً منه . لقد كان الاهتمام الذى وجه إلى إنجازات اليابان المثيرة قليلاً ، وربما يرجع السبب فى هذا إلى حد كبير إلى الانشغال بالنمو الصناعى عند « عملاقى » آسيا : الصين الشعبية والهند . ومهما تكن قوة وأهمية الصين والهند فى المستقبل ، فاليابان هى الدولة الصناعية القائمة فى آسيا اليوم .

٢ الإمبراطورية

ترتب على انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية أن عادت اليابان لتشغل بالفعل نفس الأراضي التي كانت تشغلها في عام ١٨٦٨ في وقت عودة الميجي بعد أن فتح الكومودوري يري أوابها أمام العالم . وبعد انهيار حكم الشوجونات ، وبعد ٢٥٠ عاما من العزلة التي فرضها الشوجونات من جماعة توكوجاوا ، وهم الحكام الإقطاعيون ، وبعد عودة الميجي ^(١) بوقت قصير ، بدأت اليابان تبني إمبراطورية مدت سلطانها في نهاية الأمر على معظم الشرق الأقصى والباسيفيك الغربي . وعندما بلغت القوة العسكرية اليابانية ذروة توسعها ، كانت تمتد على طول الطريق من كيسكا وآتو في جزر ألوشيان الغربية إلى بورما في جنوب شرق آسيا وجزر جيلبرت في الباسيفيك الغربي . ولفترة قصيرة سيطرت اليابان على إمبراطورية من أكبر إمبراطوريات العصور الحديثة وأعظمها من ناحية الثروات المحتملة فيها . كانت الإمبراطورية تضم مناطق غنية بالموارد الطبيعية بما فيها الحديد الخام والفحم في منشوريا والصين ، والرز وغيره من المنتجات الزراعية في كوريا وفورموزا ، والبترول والقصدير والبوكسيت والمطاط والكبره

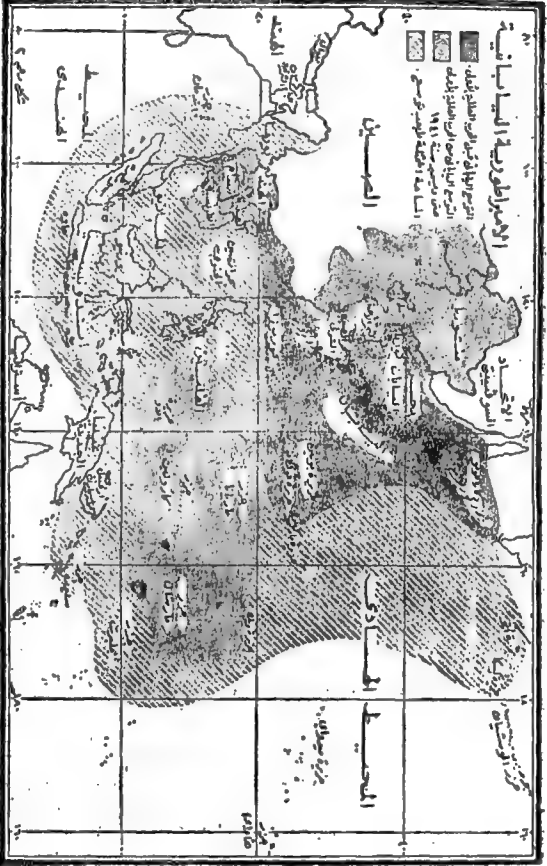
(١) Meiji الاسم الذي أطلق على الإمبراطور موتسيتو (١٨٦٨ - ١٩١٢) عندما تولى الحكم (المترجم)

وغير ذلك من المعادن والمنتجات الزراعية في جنوب شرقى آسيا .

كانت السرعة التى نمت بها اليابان حتى أصبحت دولة عالمية ، من الأحداث الجيوبوليتيكية الرائعة فى أواخر القرن التاسع عشر وفى القرن العشرين . وفى وقت عودة الميجى كانت اليابان أمة ضعيفة متأخرة . وخلال عزلتها النسبية التى استمرت ٢٥٠ عاما كانت الدول الغربية قد طورت الصناعة والتكنولوجيا ، واقتطعت لنفسها امبراطوريات ومناطق نفوذ فى جميع أرجاء العالم ، وكان هذا يشكل بيئة لاتبشر بالخير كثيرا بالنسبة إلى القادة الجدد فى مجتمع زراعى متخلف بدأ يخرج من فترة طويلة من الإقطاع . ودفع قادة اليابان فى عهد الميجى ببلادهم إلى السير فى برنامج عاجل للتجديد والتصنيع ، فى محاولة للحاق بالغرب ومنح اليابان القوة كى تحمى نفسها من أن يحتاحها الاستعمار الغربى الذى كان قد ابتلع الكثير من آسيا ، وخلق الامبراطوريات ومناطق النفوذ وموانئ المعاهدات وغير ذلك من الامتيازات . أقامت الحكومة اليابانية صناعات جديدة ، وبعثت بالطلاب إلى البلاد الأجنبية للدراسة وجاءت بالمستشارين الأجانب إلى اليابان للمساعدة على تحديد بلادهم وتنميتها الاقتصادية . كان قادة اليابان الجدد فى عصر الميجى قادرين وناجحين للغاية ، ولم يمض جيل حتى كانت اليابان فى طريقها إلى أن تصبح دولة عالمية .

الامبراطورية اليابانية

- الجزر اليابانية قبل الحرب العالمية الأولى
- الجزر اليابانية بعد الحرب العالمية الأولى
- من ديسمبر سنة ١٩٤١
- الاسماء القديمة للجزر اليابانية



بناء امبراطورية

بدأ العمل بالفعل على اقتناء الامبراطورية في ظرف عشرين سنوات من عودة الميجي ؛ ففي عام ١٨٧٥ منحت اليابان السيطرة على جزر كوريل مقابل الاعتراف القانوني بجزيرة سنخالين أرضا روسية . وجرى الاستيلاء على جزر ريوكيو في عام ١٨٧٩ وجعلت جزءاً لا يتجزأ من اليابان في عام ١٨٩٥ ، في حين تم في عام ١٨٩١ احتلال مجموعة فولكانو بما فيها أيوجيا . ثم في عام ١٨٩٥ استحوذت اليابان على أول ممتلكاتها الكبيرة فيما وراء البحار وهي فورموزا ، في أعقاب انتصار سهل بشكل يثير الدهشة ، على الصين . كذلك استولت اليابان على بسكادورس وشبه جزيرة لياوتنج في منشوريا الجنوبية ، ولكنها لم تتمكن من الاحتفاظ بالآخيرة بسبب الضغط من جانب الدول الغربية . وهيأت السيطرة على هذه الأقاليم لليابان ستاراً حاجزاً من الجزر الاستراتيجية يمتد من طرف كامتشكا إلى مسافة تبعد حوالى ١٠٠ ميل من الساحل الجنوبي الشرق للصين ، وإلى المداخل الشمالية إلى جزر الفلبين .

وأتاحت السيطرة على هذه الجزر لليابان شبكة من القواعد يمكن فيها الاحتمال بأن تكون ذات أهمية كبيرة باعتبارها في آن واحد حاجزاً واقعياً بالنسبة إلى الجزر الأصلية ، وقواعد لعمليات من أجل مزيد من التوسع في آسيا والباسيفيك .

وجاءت الخطوة الناجحة التالية في اندفاع اليابان وراء بناء امبراطورية ، بعد انتصارها في الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ - ١٩٠٥) حين استولت على النصف الجنوبي من سنخالين ، وعلى كونيغتونج (الجزء الجنوبي الشرقي من شبه جزيرة لياوتنج بمنشوريا) وبسطت حمايتها على كوريا ثم ضمتها في عام ١٩١٠ . وكانت الرغبة في السيطرة على كوريا قوية بوجه خاص ، إذ ظل اليابانيون زمنا طويلا يعتبرونها معبراً إلى آسيا ويعدونها أيضاً خنجرأ موحها إلى قلب اليابان . وينبغي أن يلاحظ أنه خلال الفترة المبكرة من التوسع الياباني كانت ألمانيا وروسيا وبريطانيا العظمى وفرنسا تحصل أيضاً على الامتيازات في الشرق الأقصى ، وأصبحت الولايات المتحدة باستيلائها على الفلبين في عام ١٨٩٨ دولة استعمارية في الباسيفيك .

وحاربت اليابان إلى جانب الحلفاء ضد ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ، وكوفئت بمنحها امتدابات على ممتلكات ألمانيا . وهي جزر ماريانا (عدا جوام التي سبق أن تنازلت عنها إسبانيا للولايات المتحدة) وكذلك جزر مارشال وكارولين . وبالسيطرة على هذه الجزر امتدت القوة العسكرية اليابانية كثيراً حتى وصلت إلى منتصف الباسيفيك وخلقت قواعد فيما بين هاواي والفلبين ، جعلت من اليابان تهديداً محتملاً للقوة الأمريكية في الباسيفيك الغربي .

ومدت اليابان قوتها إلى البر الآسيوي ؛ بأن أنشأت في منشوريا عام ١٩٣٢ دولة منشوكو التي كانت ألعوية في يدها ، وأعقب ذلك

ابتلاع مقاطعة جيهول المتاخمة لمنشوريا من ناحية الجنوب الغربي . وهذا العمل أعقبه الاندفاع في عام ١٩٣٧ إلى شمالي الصين والجهد الطويل غير الناجح من أجل إكمال الحرب مع الصين . لقد أحرز اليابانيون انتصارات كثيرة ، وتوغلت قواتهم في الأراضي الصينية ، وانتهى الأمر بأن سيطروا على معظم شمالي شرق الصين والمناطق الوسطى والساحلية الجنوبية ، ولكنهم لم يستطيعوا أبداً أن يهزموا الصين في النهاية .

ضياح الامبراطورية

إن العجز عن إنهاء الحرب ، وازدياد العطف ، وتدفق الإمدادات على الصين من الخارج ، أدى إلى إحساس بالخيبة العميقة والمرارة من جانب الحكومة اليابانية والقادة العسكريين . كذلك ترتب على ازدياد مقاومة التوسع الياباني في آسيا ، فرض قيود على شحنات المواد الاستراتيجية كالبترول وخردة الحديد من البلاد الغربية ومستعمراتها ، كما ترتب عليه أيضاً تقوية تعاون الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا مع الصين لعرقله أى توسع ياباني بعد ذلك . إن اشتداد الحصار ، والانتصارات التي أحرزها المحور في أوروبا ، وضروب الإحباط التي أحس بها اليابانيون ، وازدياد التوترات مع الغرب ، والأخطاء الخطيرة التي اتسمت بها أحكام قادة اليابان العسكريين والسياسيين ، هذه كانت عوامل هامة أدت باليابان إلى اتخاذ قرارها الخطير بالهجوم على بيرل هاربور .

وخلال المرحلة المبكرة من الحرب في الباسيفيك أحرزت اليابان نجاحاً كبيراً في اندفاعها داخل الباسيفيك وجنوب شرق آسيا . ولكنهما لم تملك الموارد أو الصناعة للصمود أمام الحلفاء ، ومنيت في النهاية بالهزيمة التامة . لم يتمكن اليابانيون من السيطرة على البحار والجو لحماية خطوط مواصلاتهم في المحيط ، وباطراد زحف قوات الحلفاء ، صارت جزر اليابان الأصلية في متناول قاذفات القنابل التي جلبت الدمار إلى معظم المدن الكبيرة في اليابان وأنزلت خسائر فادحة بصناعاتها ونظم مواصلاتها ، وأخيراً غلبت اليابان على أمرها بفعل القنابل الذرية ^(١) التي ألقيت على هيروشيما ونجازاكي ، ودخول الاتحاد السوفييتي الحرب في آخر مراحلها ، ولأول مرة في تاريخها ، هزمت اليابان واحتلتها دولة أجنبية .

إن فترة الحرب العالمية الثانية في آسيا هي الآن من أحداث التاريخ . ولكن كان لها ولا يزال ، تأثير هام في اليابان الحديثة . لقد راحت الممتلكات الشاسعة التي كانت لليابان قبل الحرب ، وهي

(١) يختلف تقدير الدور الذي للقبلة الذرية في استسلام اليابان . صحيح أن القنبلة قد نشرت الدمار ولكن إلقاءها كان بلا سبب ، لأن اليابان كانت قد بدأت المفاوضات لعقد الهدنة ، وكانت حرب الإذاعة على أشدها بين الولايات المتحدة واليابان ، وكانت اليابان تستفسر عن معنى التسليم بلا قيد ولا شرط ، وتسأل عن الموقف بالنسبة للامبراطور . راجع مهمة سرية للأميرال زفارياس .
(المترجم)

كوريا وفورموزا وكرافوتو (سخالين الجنوبية) والجزر الخاضعة للانداب ، فضلا عن الأجزاء الأخرى من الامبراطورية والمثلة في منشوكو وأجزاء من الصين ، وفصلا عن المنطقة الشاسعة التي احتفظت بها اليابان مؤقتا في الباسيفيك الجنوبي الغربي وفي جنوب شرقي آسيا . إن اليابان اليوم تشتمل على الجزر الرئيسية الأربع والمئات من الجزر الصغيرة والصخور القريبة من الشواطئ ، ومساحتها جميعا ١٤٣,٠٠٠ ميل مربع تقريبا ، ويحتل الاتحاد السوفيتي جزر كوريل ، وكذلك جزر هابوماي وشيكوتان الواقعة إلى مسافة قريبة شمال هوكايدو ، والتي تعتبرها اليابان جزءا من الأخيرة لا جزءا من كوريل . وتواصل الولايات المتحدة الاحتفاظ بسلطانها على جزر بونين وريوكو ، باستثناء مجموعة أمامي - أوشيا الواقعة على مسافة قريبة جنوبي كيوشو ، إذ أعيدت إلى اليابان في عام ١٩٥٣ .

وكان لضياح الامبراطورية تأثير سيكولوجي كبير في اليابانيين . فقد ولّى ماصاحب الممتلكات فيما وراء البحار من مجد وأمن وراحت الثروة المعدنية الطائلة والأسواق التفضيلية والأعمال والمناطق التي يهاجرون إليها . وفقدت اليابان موارد كبيرة من الفحم وخام الحديد والخشب ، والرز ، وفول الصويا وغيرها من المواد التي كانت تحصل عليها من امبراطوريتها القديمة . وخسرت أيضاً استثمارات كبيرة بما فيها في منشوريا مركز من المراكز الكبرى للصناعة الثقيلة في آسيا . ولكن بينما كان اليابانيون يشغلون وظائف في جميع أنحاء الامبراطورية

لم تكن هناك حركة جماعية من جانبهم إلى هذا المجال الحيوى Lebensraum والواقع أن الحكومة اليابانية أحرزت نجاحاً ضئيلاً في إقناع الناس بأنه ينبغي لهم أن يستوطنوا حتى أماكن قريبة مثل جزيرتهم الشمالية هوكايدو . وبرغم هذا كان ضياع الامبراطورية يعنى بالنسبة إلى الكثير من الناس أن اليابان أصبحت مفلسة بصورة تبعث على اليأس وأنها عاجزة عن أن تساند من جديد جهازاً صناعياً كبيراً ، وبينما ربما كانت كلفة الامبراطورية أكبر مما كانت تساويه ، إلا أن ضياعها كان ضربة مذهلة وعاملاً هاماً في الموقف العام بعد الحرب عن «اليابان الصغيرة الفقيرة» .

وخلقت الفترة اليابانية في بناء الامبراطورية مشكلات دبلوماسية كثيرة ليابان ما بعد الحرب . فبينما كان من الصحيح أن اليابان فعلت الكثير لتنمية اقتصاديات منشوريا وكوريا وفورموزا والأجزاء الأخرى من الإمبراطورية ، فقد تم هذا بالقوة العسكرية ، وبوصفه عملية استعمار لمنفعة اليابان ، وغالباً ما اتسمت قوات الاحتلال اليابانية بالشدة والعجرفة ، وبالوحشية أحياناً . ولم تنس الشعوب الأخرى أو تصفح تماماً بعد ، ولا يزال البعض في آسيا وغربها ينظر إلى اليابان بعين الشك والريبة . مثال ذلك أن اليابان وكوريا لم تعقدا بعد اتفاقيات دبلوماسية رسمية ، ووجد اليابانيون من الصعب إقناع الكثير من الناس في الفلبين واندونيسيا بأنهم الآن شعب ديمقراطى محبوب للسلام . لقد تحسنت الأمور تحسناً بالغاً ، ولكن لا يزال هناك طريق

طويل يجب السير فيه ، ولا يزال هناك الكثير الذى يتعين نسيانه ..
إن المشروعات التى جرى اقتراحها حديثاً بشأن اشتراك اليابان فى
التنمية الاقتصادية فى جنوب شرقى آسيا لها فى أسماع البعض رنين.
يشبه كثيراً فكرة الماضى عن « مجال الرخاء المشترك فى آسيا الشرقية
الكبرى » .

الأرض والثورة الزراعية

تتكون اليابان من مجموعة جزر تقع على مسافة من ساحل شمالي شرق آسيا مكونة قوساً ضيقاً وطويلة ، وتمتد حوالى ١٤٠٠ ميل من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى . وتنتمى هذه الجزر إلى تلك المجموعة الكبيرة من السلاسل البركانية التى تكون حافة حول الباسيفيك الغربى ، وهى عبارة عن الأجزاء العليا من السلاسل الجبلية العالية التى ترتفع من قاع المحيط بقمم تصل إلى أكثر من ١٠.٠٠٠ قدم فوق سطح البحر . وإذ تقع اليابان فى منطقة غير مستقرة ، فإنها تتعرض لزلازل تقع من حين لآخر ، وكانت تسفر أحياناً عن درجة بالغة جداً من الدمار . كذلك تعاني البلاد من النشاط البركانى ، وهناك الكثير من البراكين النشيطة والخامدة ، أجملها وأشهرها جبل فوجى الذى هو أيضاً أعلى جبل فى اليابان ؛ إذ يبلغ ارتفاعه ١٢٣٧٥ قدماً .

ومعظم أرض اليابان مرتفع ووعر ، ويتكون حوالى ٧٥ فى المائة من المساحة الكلية من جبال أو تلال . والنظ العام لكل جزيرة هو النمط الممثل فى قلب جبلى يشتمل على أحواض داخلية صغيرة ، وأودية نهريّة ضيقة ، وسهول ساحلية تمتد على طول الأطراف . وهناك قليل من المساحات المستوية الواسعة ، وتتناثر الأرض الزراعية الجيدة داخل الجزر على صورة أنوية منفصلة بعضها عن بعض بوجه

عام ، أو مجموعات من مواطن الإقامة ، وتتصرف في الأرض أنهار قصيرة وسريعة قليلة الفائدة بوجه عام للزراعة ، ولكنها ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى توليد القوة الكهربائية المائية . إن التضاريس العالية والوعرة والأودية العميقة تعرض لنا بعضاً من أجمل المناظر الطبيعية بالعالم ، ولكن معظمها لا يصلح للزراعة ، وهناك أرض مستوية قليلة للزراع ، والمدن والمصانع وغير ذلك من متطلبات سكنى البشر .

ويتكون الأرخبيل الياباني من أربع جزر رئيسية ومئات من جزر أصغر . وأكبر هذه الجزر هنشو التي تبلغ مساحتها ٣٦٨ و ٨٨ ميلاً مربعاً ، وتضم ٣٥٧ و ٣٥٤ و ٧١ نسمة — أي حوالي ثلثي مساحة اليابس كله وأكثر من ثلاثة أرباع سكان اليابان . وغالباً ما يشار إلى هذه الجزيرة على أنها البر الأصلي ، وفيها تقوم جميع مدن اليابان التي تضم الواحدة منها مليوناً أو أكثر من الأنفس ، كما يقوم فيها أيضاً الجزء الأكبر من صناعة الشعب .

وتقع أهم مناطق المنخفضات في هنشو ، بما في ذلك كانتو أكبر سهول اليابان ، وفيه مدينتا طوكيو ويوكوهاما ، وسهل نوبى الذى يضم مدينة ناجويا ، ومنطقة كيناي أو كانسى بمدنها أوزاكا وكوبى وكيوتو . كل هذه السهول والتجمعات الحضرية واقعة على ساحل المحيط الهادى فيما عدا كيوتو القائمة فى الداخل . وتشتمل مناطق المنخفضات المهمة الأخرى على سهل سنداي فى الشمال الشرقى ، وسهل نيجاتا فى الشمال

الغربي ، على بحر اليابان . وعادة يشار إلى القسم الشمالى من هنشو بأنه توهوكو .

وثانية جزيرة من ناحية الحجم فى اليابان هى هوكايدو بمساحتها البالغة ٣٣٤ و ٣٠ ميلا مربعا ، وسكانها يبلغون ٢٠٦ و ٣٩ و ٥٠ نسمة وأهم منطقة من مناطق المنخفضات ، سهل إيشيكازى فى الجزء الجنوبى الغربى من الجزيرة حيث تقع سابورو العاصمة وأكبر المدن . ورغم كبر مساحة هوكايدو فإنها لاتضم سوى حوالى ٥ فى المائة من مجموع سكان البلاد .

وتضم كيوشو ومساحتها ٧٥٦ و ١٥ ميلا مربعا ، وسكانها ٥١٥ و ٩٠٣ و ١٢ نسمة ، منطقة كيتا - كيوشو الصناعية المهمة جداً ، فى الشمال الغربى ، وتقع على طول شقة ساحلية ضيقة جداً تمتد بين مدينتي موكي وياواتا .

وأصغر الجزر الرئيسية شيكوكو ومساحتها ٧٢٨٠ ميلا مربعا ، وعدد سكانها ٤٢٣ و ١٢١ و ٤ نسمة . والأرض المستوية صغيرة فى شيكوكو ، وكذلك الصناعة .

المناخ

ومناخ اليابان ملائم بوجه عام للزراعة ، إذ تتلقى البلاد قدراً كافياً من الأمطار لنمو المحصولات ، وليست بالجزر فصول جافة أو مناطق جافة حقيقية . ويتراوح متوسط المطر بين حوالى ٤٠ بوصة فى هوكايدو ومنطقة البحر الداخلى إلى أكثر من ١٠٠ بوصة فى (٣ - اليابان)

أغزر الجهات أمطاراً في الجنوب . والانحراف الطولى الطويل من هوكايدو إلى كيوشو من حوالى خط عرض ٤٥ إلى ٣٠ درجة شمالاً ، يفسح المجال أمام تنوع واسع للأقاليم المناخية ، يمكن مقارنتها بوجه عام بالأقاليم الواقعة على ساحل أمريكا الشمالية الشرقى من نيو انجلند إلى فلوريدا من حيث تفاوت درجة الحرارة .

وتتميز هوكايدو بالشتاء البارد الطويل والصيف المعتدل القصير . في حين أن كيوشو منطقة شبه مدارية يسودها صيف حار طويل وشتاء معتدل قصير . ويتراوح فصل نمو النبات من أقل من ١٥٠ يوماً في أجزاء من هوكايدو ، إلى حوالى ٣٠٠ يوم في أشد أجزاء الجنوب دفناً . وتعرض هوكايدو وشمالى هنشوعوماً إلى تساقط الجليد وهو يسقط بغزارة بوجه خاص على طول الساحل الغربى الذى يواجه الكتلة الأرضية الآسيوية ، كما يتعرضان للرياح الشمالية الغربية التى تهب من القارة مارة ببحر اليابان خلال أشهر الشتاء . والجليد نادر في الأجزاء المعتدلة وشبه المدارية من وسط وجنوب اليابان ، وتتراوح متوسطات درجة الحرارة في يولية من حوالى ٧٠ درجة في هوكايدو إلى ٧٨ في طوكيو ، ٨٠ في كيوشو ، في حين تتراوح درجات يناير من حوالى ١٤ إلى ٣٨ ، ٤٥ في المنطقة ذاتها . وثمة تفاوت أصغر من هذا بكثير في درجات حرارة الصيف ، وفصل النمو من الطول بحيث يسمح بزراعة الرز من كيوشو إلى شمالى هوكايدو ، حيث تزرع أنواع سريعة النضج . إن أهم العوامل المناخية تتمثل في طول الشتاء وقسوته وهذان يختلفان من منطقة إلى أخرى .

وعند حوالى خط العرض ٢٧ درجة شمالاً تنقسم اليابان إلى منطقتين على نحو ما . فالى الشمال وفى بعض مناطق المرتفعات العالية فى وسط اليابان ، نلقى الشتاء بوجه عام أطول وأبرد مما ينبغى بحيث لايسمح بازدواج المحصولات، والنمط العام فى الجنوب هو القائم على زراعة محصولين ، هما فى العادة الرز عن طريق الزراعة المروية ، وإلى جانبه محصول جاف فى الشتاء . وهذا الخط الفاصل مهم أيضاً من الناحيتين التاريخية والثقافية ، إذ جاء الاستيطان شمالى الخط فى توهوكو وهوكايدو فى وقت متأخر كثيراً عنه فى وسط اليابان وجنوبها . والأراضى الشمالية أقل من ناحية الكثافة السكانية . والمزارع أكبر، فتتراوح مساحة الواحدة من ٣ إلى ٥ أفدنة فى توهوكو ، ومن ١٠ أفدنة إلى ١٢ فدانا فى هوكايدو ، إذ يتطلب إعالة أسرة ريفية فى مناطق المحصول الواحد ، مساحة أكبر من الأرض . وهناك مساحات كبيرة من الأراضى تغطيتها المراعى والآجام ، إلى جانب اعتماد أكبر نسبياً على الصناعات الأولية ، ومظهر البلد أقل تهبذاً وصقلاً منه فى اليابان القديمة . وهناك عدد قليل من المدن الكبيرة أو المناطق الصناعية .

الأرض الصغيرة

يتمثل لب مشكلة الأرض فى اليابان فى وجود قدر صغير من الأرض المستوية وفى شعب كبير جداً ولا يزال يسير فى طريق الزيادة .

فعلى خلاف اليابان بمساحتها البالغة ١٤٣٠.٠٠٠ ميل مربع ، وتضم ٩٤٠.٠٠٠.٠٠٠ نسمة ، تبلغ مساحة اليابس في الولايات المتحدة ثلاثة ملايين ونصف مليون من أياال المربعة لامة ، وعدد السكان ١٨٥ مليوناً في حين يضم الاتحاد السوفيتي ثمانية ملايين ونصف مليون من الأميال المربعة لسكان عددهم ٢١٠ ملايين نسمة . وتبلغ الكثافة السكانية حوالى ٦٥٠ شخصاً للبليل المربع في اليابان ، وحوالى ٥٠ في الولايات المتحدة ، ٢٥ فقط في الاتحاد السوفيتي . فمن حيث مساحة اليابس وكثافة السكان فخير مانعمله هو مقارنة اليابان ببلاد أوروبا الغربية مثل ألمانيا والمملكة المتحدة . إن الرقم الدال على الكثافة السكانية في اليابان هو من أعلى الأرقام في العالم ، ولكنه يقل عنه في بلجيكا حيث يبلغ ٧٨٠ وفي الأراضى الواطئة يتجاوز ٩٠٠ شخص للبليل المربع . ومع هذا فمن ناحية عدد السكان بالنسبة إلى الميل المربع من الأرض المزروعة ، ربما تتميز اليابان بأعلى كثافة في العالم ، ويصل متوسط مساحة الأرض الزراعية بالنسبة إلى الفرد الواحد إلى أقل من خمس الفدان . والمناطق المشتغلة بالزراعة في المنخفضات باليابان مزدهجة بالناس الذين يعيشون بصفة رئيسية في قرى ، ويفلحون قطعاً صغيرة من الأرض . إن متوسط حجم المزرعة يقل عن فدانين ونصف فدان ، وحوالى ٤٠ في المائة من المزارع تقل مساحة الواحدة منها عن فدان ونصف فدان . ولعل أفضل وصف للزراع اليابانية هو أنها حدائق .

إن ما يمكن عمله لزيادة المساحة الكلية لأرض الزراعة في اليابان قليل جداً ؛ ذلك أن جميع الأرض المستوية تقريباً تستخدم الآن في الزراعة . وبينما من الصحيح أن في الإمكان استخدام المرتفعات على نحو أفضل ، وأنه لا تزال هناك بعض الأرض التي يمكن الاستيطان فيها في هوكايدو ، إلا أنه لا وجود لمساحات شاسعة يمكن استغلالها لأغراض الزراعة ، وسوف يتعين على اليابانيين أن يواصلوا العيش بمعدل صغير جداً من المساحة المزروعة بالنسبة إلى الفرد الواحد .

وفضلاً عن هذا فإذا يواصل السكان الزيادة تأخذ المناطق الحضرية والصناعية في التوسع المطرد خارج حدودها فتستنفد أرض كانت تستخدم للزراعة .

الزراعة الكثيفة

من المحقق أن من أبرز المظاهر التي تتميز بها اليابان ما نلقاه من شاهد دائماً على ما يبذل الإنسان من العمل ، وما يبذل من البراعة في تشكيل الأرض وتكييفها لتتفق مع حاجاته . كان اليابانيون يعملون عبر القرون على تغيير وجه الأرض ، بتطهيرها وتسويتها ، وإنشاء النظم الدقيقة للرى والصرف ، وحفر المدرجات في جوانب التلال للحصول على أعظم غلة ممكنة من أراضيهم . لقد خلقوا ما يعتبر في جوهره مشهداً طبيعياً من صنع الإنسان .

والخاصية البارزة التي تتميز بها التكنولوجيا اليابانية هي استخدام الأرض بصورة كثيفة والعناية بها ، وبخاصة في الأجزاء الوسطى

والجنوبية من اليابان . فتمتد الحقول حتى تتأخم الطرق وخطوط السكك الحديدية، ثم تنتشر فوق المرتفعات إلى الحد الذي يمكن ممارسة الزراعة عنده . وحيث تسمح التربة والمياه أنشئت المدرجات على جوانب المرتفعات ، وتتابع الحقول إلى أعلى كأنها سلاسل كبيرة . وفي جنوب اليابان حيث يسمح المناخ والتربة والصرف ، تغل الحقول محصولين أو أكثر في العام، والنمط العام هو الرز الذي يقوم على الري، في الصيف ، وإلى جانبه محصول جاف في الشتاء ، وبعد ذلك يمكن زراعة محصول ثالث بين الصفوف . وينقل الرز من الشتل إلى حقول الرز أو الشعير بما يجعل في الإمكان إطالة فترة النمو للمحصول الشتوي وضمان قدر أفضل من العناية بالزرع النابت من البذور والرقابة عليه في أوائل فترة النمو . . . ويجرى التحكم بعناية في الماء ، ويعتمد أكثر من نصف جميع الأرض المنزرعة في اليابان على الري . وتضاف المقادير الكبيرة من المخصبات إلى الأرض بما في ذلك الأسمدة الخضراء . أى « التربة الليلية ^(١) » ، أو المجارى ، والمخصبات السمكية والكيميائية . وتنضم التكنيكات الأخرى التسوية الدقيقة للحقول وإعداد المدرجات على جوانب التلال لزراعة المحصولات الجافة والبساتين ، واستخدام الرش الكيماوى للتحكم في الأعشاب والآفات .

(١) Night-Soil أطلق هذا الاسم بسبب أنها تجمع ليلا، وهى مخلفات

تجمع من البالوعات وتستخدم كمخصبات (المترجم)

و غالباً ما تعرض الأساليب الزراعية اليابانية على أنها النظام النموذجي للزراعة الآسيوية ، وهذه الأساليب الكثيفة للإنتاج هي من نواح كثيرة خاصة تتميز بها الزراعة في معظم الشرق . وفي الوقت نفسه هناك اختلافات كثيرة هي الآن أكثر أهمية من نواحي الشبه ، وبخاصة لأنها تسفر عن إنتاج أوفر بكثير في اليابان .

وثمة استخدام أكبر للمخصبات في اليابان . فيستختم اليابانيون « التربة الليلية » - وهو مالا يفعله بوجه عام الفلاحون في جنوب وجنوب شرق آسيا ، ونظراً لأن في اليابان أكبر صناعة كيميائية في آسيا ، لهذا يحصل اليابانيون على مقادير أكبر وأرخص من المخصبات التجارية . ويمكن القول بوجه عام إن اليابانيين يمارسون الزراعة بقدر من العناية أكبر مما نلقاه في كثير من جنوب وجنوب شرق آسيا . ومع هذا فالعمل والعناية وحدهما لا يضمنان غلة عالية ، فالتكنولوجيا والآلات ضرورية أيضاً ، وفي هذين المجالين وصلت الزراعة اليابانية إلى درجة عالية من التطور ، وتختلف اختلافاً كبيراً عنها في بقية آسيا . إن شعباً متعلماً من الفلاحين ، والمساعدة النشيطة والتعاون من جانب الوكالات الحكومية - بما في ذلك شبكة واسعة الانتشار من محطات التجارب - كل ذلك جعل في الإمكان نشر التكنولوجيا في جميع أنحاء المناطق الزراعية .

فبفضل التكنيكات الأرقى يحصل الفلاح الياباني من الوحدة من الأرض على محصول من الرز يزيد ثلاث أو أربع مرات على ما يحصل

عليه الفلاح الهندي ، ويحصل طبقاً لبعض التقديرات على خمس أوست مرات من الوحدات الحرارية . وقد يكون أدنى إلى الدقة أن نقارن التكنولوجيا الزراعية اليابانية في زمن عودة أسرة الميجي بالزراعة اليوم في الكثير من آسيا . ولو ضربنا المثل بالرز - وهو أهم محصول مفرد - فإن غلة القدان في اليابان في الفترة من ١٨٧٨ - ٨٢ كانت حوالى مثلها في الهند في ١٩٥٤ - ٥٦ ^(١)

الثورة الزراعية

وبينما تواصل اليابان اتباع النمط الآسيوى التقليدى من الزراعة الكثيفة ، أضافت التكنولوجيا الحديثة والتألية ، وأحدثت ثورة زراعية كبرى . فالإنتاج الزراعى من وحدة الأرض هو أعلى لإنتاج في آسيا ، ومن المؤكد أنه من أعلى الغلات في العالم . وبهذه الزراعة ذات الغلة العالية تنتج اليابان حوالى ٨٥ فى المائة من احتياجاتها الغذائية ، أى إنها تتمتع بنفس الدرجة من الاكتفاء الذاتى كما كانت عليه الحال قبل الحرب حين كان عدد السكان يقلون عشرين مليوناً عنهم اليوم . وتنعم البلاد بصفة رئيسية بالاكتفاء الذاتى من حيث إنتاج الرز . ويواصل الإنتاج الزيادة ، بحيث إن المحصولات الكبيرة في أوائل الخمسينيات من القرن تعتبر الآن محاصيل عادية . ويزيد الرقم القياسى

- (1) K. Ohkawa and H. Rosovsky. "The Role of Agriculture in Modern Japanese Economic Development", Economic Development and Cultural Change, Vol. IX, no. 1, part 2, Oct. 1960, P. 65.

السكى للإنتاج الزراعى فى عام ١٩٦١ ، بحوالى ٤٠ فى المائة على الرقم الخاص بالفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٢ .

وللى جانب الزيادة فى الإنتاجية ، يسير عدد المشتغلين بالزراعة فى طريق التناقص السريع ، فكانت نسبته أكثر من ١٠ فى المائة فى السنوات الخمس الأخيرة ، أى كان أكثر من مليون ونصف مليون . ويقدر عدد المشتغلين بالزراعة الآن بما يقل قليلا عن ٣٠ فى المائة من مجموع السكان . هذا الرقم أعلى بدرجة بالغة منه فى الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة ، ولكنه أقل منه فى الاتحاد السوفيتى وبلاد عدة أخرى ، ولا يمثل آسيا بأى حال من الأحوال .

ليست التغيرات التكنولوجية جديدة على الزراعة اليابانية ، فخلال فترة توكو جاوا (١٦٠٠ - ١٨٦٧) تحققت زيادة لها شأنها فى الإنتاج الزراعى عن طريق اتباع تكتيكات جديدة - أساليب أفضل فى انتقاء البذور ، وتركيز المحصولات المتخصصة فى أنسب البيئات ، وتحسين نظم الري وتوسيع نطاقها . إن ما يميز به اليابانيون من استعداد لتقبل التجريب والتغير ذو أهمية كبرى فى فهم السبب الذى من أجله حققوا نجاحا فريدا فى اتباع التكنولوجيا الزراعية الجديدة . فالاستعداد لإجراء التجارب والتغير ليس بالشئ الذى حدث فجأة فى اليابان الحديثة ، والآخرى أنه متأصل فى التاريخ اليابانى (١) .

(2) T. C. Smith. Agrarian Origins of Modern Japan. Stanford University Press, Stanford, California, 1959.

وشهدت الفترة التالية لعودة الميجي فترة أخرى من التوسع في الزراعة اليابانية ، وحدثت الزيادة في الإنتاج ، وإلى حد كبير ، نتيجة مزيد من التحسينات أدخلت على التقنيات القائمة ، وإضافة أرض زراعية جديدة . وفترة التوسع هذه تلتها أخرى من الركود النسبي في الزراعة ، فأبطأت الزيادة في الإنتاجية الخطى ، وساء حظ الفلاح بوجه عام . غرق الكثيرون من الفلاحين في الدين وفقدوا أراضيهم ، وأصبحت الحياة مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة . وفي الوقت الذي نشبت فيه الحرب العالمية الثانية كان حوالى ٧٠ في المائة من الفلاحين مستأجرين بصفة جزئية أو كلية ، وكان ٣٠ في المائة تقريباً يملكون أرضاً . وكان الإيجار مرتفعاً جداً ، وكان أهل الريف غير سعداء بحظوظهم ، وأصبح الفلاح في صفوف أهل الزراعة مشكلة قومية خطيرة . وأعد احتلال الحلفاء ، وبصفة رئيسية استول برنامج أعدته الولايات المتحدة ، المسرح لفقرة أخرى في الإنتاجية الزراعية لا تزال مستمرة حتى اليوم . وبسرعة وكفاية نفذ برنامج كبير للإصلاح الزراعى يعترف بوجه عام بأنه من أنجح المغامرات التى أقدم عليها الاحتلال . فعرضت أراضي الملاك الغائبين عنها للبيع ، ولم يسمح للملاك المقيمين بالاحتفاظ إلا بفدانين ونصف فدان من الأرض التى تزرع عن طريق الإيجار ، وكانت المساحة أكبر نوعاً فى هوكايدو . واقتصر الحد الأقصى من حجم جميع الملكيات على حوالى ٧٥٠ فداناً للملكية الواحدة ، ومرة أخرى كان الحد أعلى فى هوكايدو .

واشترت الحكومة الأرض من الملاكوسددت الثمن على هيئة سندات طويلة الأجل . وكذلك خفض برنامج الإصلاح معدلات الإيجار حتى تدفع نقداً . ونتيجة للبرنامج أصبحت اليابان بلداً من المزارعين الملاك ، إذ يملك الفلاحون ما يقرب من ٩٠ في المائة من الأرض التي يزرعونها . كان برنامج الإصلاح الزراعى الذى نفذ فى أيام الاحتلال وفى الفترة التالية له ، وبرنامج الحكومة لدعم الأسعار الذى طبقته فى فترة ما بعد الحرب ، عاملين كبيرين فى تحقيق الرخاء النسبى الذى تتمتع به المناطق الريفية . وساعدت الفلاحين أيضاً إلى حد بالغ فترة شهدت نقصاً فى الغذاء ، ونشطت فيها السوق السوداء ، وحدث خلالها التضخم .

وبينما خلق الإصلاح الزراعى مشاق للكثيرين من الملاك السابقين كانت النتيجة الكلية طيبة بالنسبة إلى مجتمع أهل الزراعة وإلى الشعب كله . وإن اليابان لتضم الآن فريقاً زراعياً من أهلها يتمتع برخاء واستقرار نسبين ، على خلاف ما نلقاه فى الكثير من آسيا .

التالية فى الزراعة

وتجتاز اليابان الآن مرحلة أخرى فى ثورتها الزراعية ، هى إحلال الآلات محل العمل اليدوى . إن استخدام آلات التقشير والدراس والتبييض التى تدار بالبخار والآلات الميكانيكية لرفع الماء والمحركات الصغيرة ، والآلات البخارية للرش ، وآلات إدارة الطلبات وغير ذلك من كثير من الأدوات الميكانيكية ، أمر شائع فى جميع أجزاء

اليابان . ولقد كان أحدث وأظهر تطور هو الإقبال على استخدام الجرارات التي تدار باليد ، أو آلات الزرع المدارة بالقوة البخارية والتوسع فيها . وهي آلات قوتها من ٣ إلى ٧ أحصنة بخارية . وكان هناك منها ٧٠٠٠ في عام ١٩٤٧ و ٣٥٠٠٠٠ في ١٩٥٣ و ٨٥٠٠٠٠ في عام ١٩٥٥ ، وتصل التقديرات عن عام ١٩٦١ إلى مليون . وهذه الآلات تستخدم لزراعة الأرض ، ولتحل محل العمل الحيواني والمحراث ، ويمكن استخدامها في الحقول المروية والجافة وتشكل انطلاقة تكنولوجية في زراعة الرز الشعير . وهي خفيفة وسهلة الاستعمال ، وأسرع وأقوى من المحاريث التي تجرها الثيران . وبالإضافة إلى الزراعة يمكن أن تستخدم الآلات لإدارة الطلبات وآلات الدراس والمناشير ، ويمكن أن تلحق بها معدات خاصة مثل المقطورات وآلات الرش وآلات نشر السماد .

وباستخدام جرار يدوي يستطيع الفلاح أن يعمل في يوم واحد ما يعمل في عشرة أيام باستخدام قوة الحيوان ، وهذا الوقت الإضافي يطيل فصل النمو ، ويتيح للفلاح مرونة أكبر في عملياته الفلاحية ، وجعل في الإمكان زراعة محصول ثان في أرض أكثر . وحرر استخدام الآلات أيضاً وقتاً للعمل في أشياء من قبيل تحسينات الطرق وتنمية أراضي الري والبساتين ، وجعل في الإمكان إحلال الحيوانات التي تربي من أجل إنتاجها من اللبن واللحم ، محل حيوانات الجر .

إن نجاح الفلاح اليابانى فى رفع إنتاجية الزراعة إلى مثل هذه المستويات العالية عن طريق الربط بين الزراعة الكثيفة فى المزارع الصغيرة وبين التكنولوجيا الحديثة والآلات الآن ، هذا النجاح يبشر بثورة زراعية كبرى فى البلاد فى جميع أنحاء العالم . لقد خشى الكثيرون أن استخدام الآلات ، وإن هو زاد من إنتاجية العامل ، سوف يقلل من غلة الوحدة من الأرض ، ولعل المغزى الكبير الذى تنطوى عليه الثورة الميكانيكية الزراعية اليابانية « أنها ساعدت على رفع كلنا إنتاجية القوة البشرية والارض » .

وهناك الآن عدة آلاف من الجرارات اليدوية تستخدم فى فورموزا ، وهى تستخدم على أساس تجريبي فى عدة بلاد أخرى .

وتتعاون شركات الآلات الزراعية اليابانية ، والمزارع التجريبية والمدارس الفنية فى إجراء التجارب على استخدام الآلات التى تقوم بشتل الرز وحصاده . وسوف تعمل الآلات الناجحة لهذه العملية على أن تكمل بصورة جوهرية تآلية إنتاج الرز ، وتساعد على حل مشكلة نقص الأيدى العاملة فى أوقات الغراس والحصاد ، تلك المشكلة التى سوف تزداد حدة وصعوبة كلما واصل الفريق المشتغل بالزراعة النقص ، وكلما أصبحت مشكلة نقص الأيدى العاملة ، وهى خطيرة الآن فى مناطق كثيرة ، أشد خطورة .

وتفوق التكنولوجيا الزراعية اليابانية فى آسيا يهيئ لليابان فرصة مهمة لإقامة علاقات أوثق مع البلاد الآسيوية الأخرى ولتقديم

المعونة الفنية التي تعظم حاجة الأخيرة إليها . فإذا استطاع الفلاح الهندي مثلاً أن يحصل على غلة تعادل ما يحصل عليه الفلاح الياباني ، فسوف يتوافر له فائض كبير من الغذاء . غير أنه ليس من الأمور السهلة نقل نظام بأسره من الزراعة من بلد وتطبيقه في بلد آخر ، ذلك أن الاختلافات في المناخ ، وأنواع التربة ، وضروب التفضيل المتعلقة بأنواع الغذاء ، والنظم الاجتماعية والمعرفة بالقراءة والكتابة ، وسياسة الحكومة إزاء الزراعة وغير ذلك من عوامل أخرى كثيرة ، هذه جميعاً تشكل مشكلات معقدة في نقل التكنولوجيا من منطقة إلى أخرى . وبرغم هذا فضغط السكان الآخذ في الازدياد ، على موارد الغذاء المتاحة في آسيا ، هو من أخرج مشكلات العالم . ولقد أظهرت اليابان بشكل واضح ما يمكن إنجازه في الزراعة عن طريق العلم والتكنولوجيا والآلات .

وارتفعت الإنتاجية ارتفاعاً شديداً في كل من كوريا وفورموزا خلال فترات الاحتلال الياباني لهذه البلاد ، كما يظهر الفلاحون اليابانيون قدراتهم في البرازيل وغيرها اليوم . ففي ظل مختلف تنظيمات التعاون الاقتصادي مثل مشروع كولومبو ، يجري تصدير التكنولوجيا اليابانية في الزراعة والتخريج ومصايد الأسماك ، إلى البلاد الأخرى . فأرسل الخبراء الزراعيون اليابانيون إلى باكستان وسيلان وكينيا وفييتنام وغيرها من بلاد جنوب وجنوب شرق آسيا . وأرسلت البلاد الآسيوية الأخرى أبناءها للتدريب وتعلم أساليب زراعة الرز واستخدام

الآلات الصغيرة والرى والصناعات الكوخية ، وأنشأت الحكومة اليابانية مراكز للتدريب الفنى فى بلاد عدة . وتشير التقارير إلى أن مزارع الرز النموذجية فى اليابان فى ظل الإرشاد اليابانى ، قد أنتجت أكثر من ضعف الغلة السائدة فى البلاد .

وقد تساعد برامج المعونة الفنية أيضاً فى مقاومة بعض العداء ضد اليابان والذى جلبته على نفسها فى فترة « مجال الرخاء المشترك » وينبغى أيضاً أن يؤدى تصدير التكنولوجيا اليابانية إلى توسيع الأسواق أمام المعدات والآلات الزراعية اليابانية . ولقد أرسلت المعارض التجارية العائمة لعرض المنتجات اليابانية ، وهناك مشروع الآن بشأن إنشاء مركز فنى للآلات اليابانية فى جنوب شرق آسيا .

هذا النجاح العجيب الذى حققه اليابانيون فى رفع إنتاجهم من الرز إلى مستويات قياسية لسنوات عدة - ستة محصولات وفيرة فى ست سنوات وزيادة فى إنتاج الرز قدرها حوالى ٣٠ فى المائة فى السنوات العشر الأخيرة - خلق أيضاً مشكلة سياسية تلفت النظر فى اليابان . فالإبانيون يودون أن يصدروا المزيد من المنتجات الصناعية إلى جنوب شرقى آسيا وفورموزا وكوريا ، وهذه المناطق جميعاً بها فائض من الرز تود تصديره بأكبر قدر ممكن إلى اليابان . فـكوريا مثلاً ، أصرت فى الماضى على أن تستورد اليابان عدداً معلوماً من أطنان الرز قبل أن توافق على التنظيمات المتعلقة بالتجارة . إن الرز هو سلعة التصدير الكبرى فى عدة من بلاد جنوب شرقى آسيا ،

ويجب أن تصدره حتى يتسنى لها استيراد الآلات وغيرها من السلع المصنوعة .

وجرى اقتراح أساليب عدة لحل مشكلة التجارة بما في ذلك مشروعات الاتفاقيات التجارية الثلاثية . وطبقاً لأحد المقترحات تشتري اليابان الرز وتنقله وتخزنه في بلادها ثم تبيعه بأسعار مخفضة إلى بلاد في آسيا هي في حاجة إلى استيراد الرز ، وتقدم اليابان المعونة لتغطية نفقات النقل والتخزين ، وربما تدعم نظاماً مزدوجاً للأسعار ، وبينما ينطوى هذا على تكاليف بالنسبة إلى اليابان ، فالمأمول أن ازدياد حجم التجارة سوف يساعدها على أن تزيد من صادراتها خلال فترة من الزمن ، وقد يخضع جانب من التكاليف من التعويضات التي لا تزال اليابان مدينة بها . إن فكرة مشروع بنك الرز هذه فكرة جديدة . ولكن من الصعب أن نرى كيف يمكن أن تتحمس جداً البلاد التي يعنىها الأمر لمشروع يمكن أن يجعل لبلد ثالث قدراً كبيراً من السيطرة على صادراتها ، كذلك اقترح أن تقدم اليابان المعونة الفنية للمساعدة على تنمية إنتاج المحصولات الأخرى التي تستوردها اليابان ، مثل الحبوب الغذائية والألياف ، وميزة هذا الأسلوب أنه يزيد من ترابط البلاد ، ويساعد على تنويع الإنتاج الزراعي في جنوب شرق آسيا ، ويفتح الطريق أمام توسيع نطاق التجارة مع اليابان .

وإذ نعرف غرام اليابانيين بالرز ، وسيطرته في الإنتاج الزراعي الياباني (حوالى نصف الأرض المزروعة) والاستثمارات الرأسمالية

للضخمة في الري والمرافق الأخرى ، وشعور الأمان الذي يضاف
لاكتفاء الذاتي ، فلعله من الكثير أن تتوقع من اليابان أن تقلل من
إنتاج الرز وتركز جهودها على سلع أخرى من قبيل الحضر ومنتجات
الألبان وأن تعتمد على الواردات من الرز ، إلا أن مثل هذا البرنامج
قد تكون له ميزته لو توافرت بيئة دولية مواتية .

المستقبل

برغم نجاح الزراعة النسبي تثير ضالة حجم المزارع مشكلات من
ناحية مستقبل نظام الزراعة الحالي في اليابان . فبينما من الصحيح أن
الفلاحين أحسن حالا نسبياً مما كانوا عليه قبل الحرب ، فالدخل من
الزراعة متخلف كثيراً عن دخل العمال الصناعيين ، ولا تغل أصغر
المزارع دخلاً يكفي لأن يوفر لأسر الفلاحين مستويات لائقة من
العيش بالقياس إلى الجماعات الأخرى . إن الدخول الزراعية دون
متوسط الدخل القومي ، والمركز الاقتصادي النسبي الذي يشغله الفلاح
أخذ يسير في طريق الهبوط خلال السنوات الحديثة . وتتفاوت
التقديرات عن الهوة بين دخول أهل الحضر وأهل الريف تفاوتاً
بالغاً ، فبعضها يبين أن الدخول الزراعية أقل من نصف المتوسط القومي
لو أخذنا الدخل من الزراعة وحده في الاعتبار ، أي إنها حوالى الثلثين
لو أدخلنا فيها الدخل الناجم من أعمال جانبية ، فحوالى ثلثي أسر
الفلاحين تعتمد في الحصول على جزء من دخلها على أعمال خارجية ،
ويعتبر العمل خارج المزرعة في نظر الكثيرين من هذه الأسر مصدراً
للدخل أهم من ممارسة الزراعة .

وأدى ازدهام الأرض وتوافر فرص اقتصادية أوفر في البنادر والمدن ، إلى هجرة كبرى . وبخاصة من جانب الذكور والشباب من المناطق الريفية . وتظهر أرقام التعداد الحديثة حدوث نقص ملحوظ في عدد أهل الزراعة فيما بين عامي ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ . والفلاحون ككل يتقدمون في السن ، وتشكل النساء الآن نسبة تزيد زيادة بالغة على نصف القوة العاملة الزراعية . وتبين الدراسات الحديثة أيضاً على الأقل بدايات اتجاه نحو قيام ملكيات كبيرة ؛ لأن المزارع الكبيرة أفضل كثيراً نسبياً من المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم ، ويزداد الاعتقاد في اليابان بأن المزارع الضئيلة الحجم جداً لا يمكن أن توفر للأسرة مستويات عيش معقولة ، ولا تلتج من الدخل ما يكفي لإجراء التحسينات اللازمة لرفع الإنتاجية .

واقترحت الحكومة اليابانية برامج جديدة تهدف إلى ترشيد الاقتصاد الفلاحي ، فهي تود أن يقل عدد الفلاحين وعدد الأسر المشغلة بالفلاحة ، وأن يكبر حجم المزارع ، وأن تدعم التعاونيات ، وتحسن الإدارة ، ويزداد استخدام الآلية ، وأن يحدث تغيير في أنماط المحصولات ، مع وضع مزيد من التأكيد على إنتاج الأنواع الأعلى ثمناً والأوفر جزاء نسبياً ، مثل منتجات الألبان والفواكه والخضر ، ويعتبر البرنامج جزءاً هاماً من مشروع مضاعفة الدخل القومي الذي أعدته الحكومة متضمناً التوجيهات اللازمة لمضاعفة الدخل القومي في عام ١٩٧٠ ، كما يعتبر خطوة نحو توزيع أعدل للثروة

عن طريق تجديد الاقتصاد بصفته الكلية . وعن طريق التشريع الجديد المقترح من قبيل إلغاء القيود المفروضة على حجم المزارع ، والمساعدة من جانب الحكومة على تشجيع الاستخدام التعاونى لرأس المال والآلات ، تأمل الحكومة أن تقلل من عدد المزارع بحوالى نصف مليون مزرعة ، وأن تخفض عدد الفلاحين من ١٣ مليوناً ، وهو عددهم الحالى ، إلى رقم يتراوح بين ١٠ ملايين و ١١ مليوناً فى العقد التالى .

إن المشروع الذى تقبناه الحكومة لتشجيع الوحدات الزراعية الأكبر ، والزراعة التعاونية ، يعتبر بصفة جزئية اعترافاً بالحاجة إلى مزيد من الكفاية فى استخدام الآلات . فن المشكلات الاقتصادية التى ينطوى عليها استخدام الجرارات وغيرها من الآلات ، أنها تكون أعظم كفاية فى المساحات الأكبر . وإلى جانب زيادة إنتاجية الآلات الحالية ، فإن خطة الدعم التى تستهدفها الحكومة تساعد أيضاً على الاتجاه نحو استخدام آلات زراعية أفضل (من ناحية الحجم والقوة مقيسة بعدد الأحصنة التجارية) . والاقتراح الجديد أيضاً يشجع على مزيد من تنويع الزراعة مصحوب بتوسع فى إنتاج المحصولات البستانية ومنتجات الألبان والخضر النخضة « الطازجة » وغير ذلك من المنتجات ذات القيمة التى يزداد الطلب عليها تمشياً مع ارتفاع مستويات العيش واستمرار الأخذ بأساليب الحياة الغربية .

وثمة مثال عن الاتجاه الجديد فى الإنتاج الغذائى والزراعى يمكن أن نلقاه فى الزيادة الكبيرة فى إنتاج اللبن واللحم خلال السنوات

العشر الأخيرة . فزادت ماشية اللبن حوالى عشرة أضعاف ومنتجات اللحوم حوالى ثلاثة أضعاف . وحقت السنوات الخمس الأخيرة زيادة فى البساتين قدرها حوالى ٥٠ فى المائة ، وتتوقع الحكومة مواصلة الزيادة السريعة فى إنتاج هذه الأغذية خلال السنوات العشر القادمة مع نمو أبطأ . من هذا بكثير فى إنتاج الحبوب . لا يزال استهلاك الفرد من اللبن صغيراً جداً بالمقاييس إلى مثيله فى الولايات المتحدة ، ولكنه مرتفع بالمقارنة مع الأزمان الماضية فى اليابان ومع معظم البلاد الآسيوية الأخرى . والآن أصبح اللبن واللحم أشياء عادية إذ تتوقع الأجيال الشابة أن تحصل غذاء أكثر وأفضل . إن اليابان تستورد الآن اللحم ومنتجاته رغم النمو السريع فى الإنتاج المحلى ، وهذه الأغذية غالية ، وتنتظر الحكومة بعين العطف والتشجيع إلى زيادة الإنتاج المحلى .

وبينما قد تشجع مقترحات الحكومة تركيز الأرض فى مزارع أقل عدداً ، يبدو هذا برنامجاً منطقياً فى هذا الوقت . فالصناعة آخذة فى النمو الكبير ، وأخذت الكثير من مناطق الإنتاج تعاني من ضروب النقص فى الأيدى العاملة .

لقد وعدت الحكومة بتوفير مستويات معيشة أعلى للجميع ، ولا تستطيع المزارع الضئيلة الحجم أن تدر القدر الكافى من الدخل . والانتقال من المناطق الريفية يسير فى الوقت الراهن بخطى سريعة جداً ، فمنذ عام ١٩٥٥ فقدت سبع وعشرون ولاية من الولايات الست والأربعين عدداً من أهلها . وثمة حاجة إلى مساعدة الحكومة

لجعل الانتقال أكثر انتظاماً بخلق فرص العمل عن طريق البرامج التي تدرّب الفلاحين على مزاولة أعمال أخرى ، وتشجيع إقامة المزيد من الصناعة في المناطق الريفية الأقل تصنيعاً . إن موقف العمالة صعب بوجه خاص بالنسبة إلى المسنين ، ذلك أن معظم الشركات اليابانية تبحت عن العمال الشبان تقريباً .

وبالتصنيع الآخذ في التوسع بسرعة ، سوف يكون هناك بغير شك نقص مستمر في عدد المشتغلين بالزراعة الذين يشكلون الآن ٢٩ في المائة من مجموع السكان . ولم يعد الكثيرون من الشبان ، ومنهم حتى الأبناء الأول الذين يرثون المزارع بوجه عام ، يهتمون بالزراعة . فالإغراء الذي يتمثل في المدينة ، والوظائف الأعلى أجراً في الصناعة وما يبدو في نظر الكثيرين من الشبان والشابات أسلوباً للحياة أوفر حرية وأكثر عصرية ، هذه كلها تجعل من الصعب « إبقاءهم في المزرعة » وهذه مشكلة ليست غير مألوفة بالتأكيد في الغرب .

وإذا تساوت الأشياء الأخرى ، فالمزارع الأقل عدداً والأكبر حجماً توفر دخولاً أعلى وحياة أفضل . كذلك يمكن أن تكون الوحدات الأكبر ذات الإنتاجية الأعلى ، عاملاً هاماً في دعم الاتجاه نحو إنتاج أوفر من الفواكه والخضر والمنتجات الحيوانية . إن تحقيق التحول إلى منتجات أخرى يستغرق وقتاً ويتطلب رأس مال ، وفي هذا يلقي الفلاح الصغير صعوبة .

سوف يواصل استخدام الآلات التوسع ، إذ تصبح الأيدي

العاملة أقل . والآلة أيضاً عامل هام في تخفيف العمل الجثماني ، الذي يزاوله الفلاح ، وقد يساعد التوسع في استخدام الآلات على جعل الزراعة عملية أكثر جاذبية . لاتزال الكثير من العمليات في الزراعة اليابانية أعمالاً صعبة تقصم الظهور ، وليس بمبيعات على الدهشة أن نرى الكثيرين قد اختاروا مغادرة المزرعة للبحث عن عمل في أماكن أخرى .

وباستمرار النقص في الأيدي العاملة ، وبقوة عمل تسير في طريق الشيخوخة ، وازدياد النسبة المئوية للعاملات في المزارع ، فسوف تزداد أهمية الآلات والتكنيكات التي توفر العمل . إذا أرادت اليابان الإبقاء على زراعة إنتاجية إلى درجة عالية . لقد انتشر الآن وعلى نطاق واسع أنواع كثيرة من الآلات ، ووسعت صناعة الآلات الزراعية من إنتاجها إلى حد كبير . فالإنتاج السنوي من الجرارات اليدوية مثلاً هو الآن حوالى نصف مليون جرار . وتجرى التجارب الآن على الزراعة المباشرة للرز في حقول الشتل ، وعلى غير ذلك من التكنيكات التي توفر العمل والوقت .

مصائد الأسماك والغابات

بينما ارتفع استهلاك الفرد من منتجات الألبان واللحم والبيض ارتفاعاً شديداً بعد الحرب ، لا يزال اليابانيون يعتمدون على الغذاء من البحر باعتباره مصدرهم الكبير للبروتينات ، وعادت اليابان فأصبحت أولى شعوب العالم المشتغلة بصيد الأسماك ، إذ يشكل الصيد السنوي ما بين ١٥ ، ٢٠ في المائة في مجموع ما يصاد في العالم ، كما أنها تضم أعظم استهلاك للفرد من الغذاء البحري في العالم .

ويعتبر موقع اليابان مثاليا بالنسبة إلى صيد الأسماك ؛ فهذا الشعب الجزري يقوم حيث تلتقي التيارات الدافئة والباردة فتجعل بيئة ممتازة للحياة البحرية . والمياه الشمالية الأكثر برودة غنية بالرنجة ، القنندر^(١) السليون ، البقلة ، السرطان ، وغير ذلك من مختلف الأنواع التي تعيش في المياه الباردة ، في حين توفر المياه الأشد دفئا الواقعة إلى الجنوب الأسماك من نوع السردين والسماك الاسقمري والبنيت والتونة والسماك ذى الذنب الأصفر . إن الشاطئ الطويل الذى يبلغ ١٧٠٠٠ ميل تقريبا ، وفيه خليجان وأخوار لا عدها ، يزود اليابان بتسهيلات ممتازة لجنى موارد الباسيفيك الغنية . ويشغل أكثر من نصف المليون بصناعة صيد الأسماك . ومعظم المقادير التى يجرى صيدها تأتى عن طريق صيادين يعملون في المياه الساحلية والغربية من الشواطئ من

يستخدمون قوارب صغيرة ومتوسطة الحجم . وتقوم بالصيد في المياه العميقة شركات تستخدم سفنا حديثة كبيرة تزاوّل عملها الآن في المياه في جميع أرجاء العالم .

وبما هو الشأن بالنسبة إلى الصناعة والزراعة ، حقق صيد الأسماك انتعاشا رائعا بالقياس إلى سنوات أوائل فترة ما بعد الحرب . كان ما تصطاده اليابان سنويا لا يزيد إلا قليلا على ٤٠٠٠٠٠٠ طن ، وعند انتهاء الحرب وبسبب ضياع جزء كبير من حوالة سفن الصيد التي تدور بالبحار ، هبطت الكمية إلى حوالي مليوني طن . واضطلعت الحكومة بتنفيذ برنامج لإعادة بناء صناعة الصيد بقصد إبدال وتجديد القوارب ومعدات الصيد . واستردت الصناعة مستويات قبل الحرب في أوائل الخمسينيات ، واليوم تبلغ المقادير التي يجري صيدها سنوياً أكثر من ٦ ملايين طن .

بعد الحرب قصرت سلطات الاحتلال نشاط سفن الصيد اليابانية على مناطق معينة في الباسيفيك . ومنذ عقد معاهدة الصلح في عام ١٩٥٢ ، عادت المنطقة المخصصة للصيد الياباني فالتسع بسرعة ، ولكن لا تزال هناك عدة مشكلات سياسية خطيرة تتعلق بحقوق الصيد فظلت حكومة كوريا متمسكة بما يقال له خط رى Rhee Line ، وهو قيد فرض من طرف واحد على المياه القريبة من كوريا ، وتمتد فتشمل الرف القاري . ولقد وقعت حوادث اتهم فيها الصيادون اليابانيون بعبور هذا الخط واستولى على القوارب ووضع ملاحوها في السجن . لا تزال المشكلة

بدون حل ، وقررت الحكومة التي شكلت حديثا في كوريا أنها تعزيم التمسك بالخط وتنفيذه . وهذا الموقف خلق الكثير من سوء النية في اليابان ، وكان عاملا يحول دون عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى مجراها العادى .

وأدى ضياع سنخالين وكوريل التي استولى عليها الاتحاد السوفيتى إلى حرمان اليابان من مناطق صيد وقواعد هامة في مناطق السلون الغنية في الباسيفيك الشمالى . وقيد الصيد من جانب اليابانيين أو حرم في مناطق واسعة بما فيها بحر أوخوتسك . كذلك اتهم الاتحاد السوفيتى بأن إسراف اليابانيين في الصيد يعرض موارد السلون للخطر ، وتعين على اليابانيين إجراء المفاوضات في كل عام بشأن حصّة من السلون . وكانت هذه المفاوضات تطول في العادة مع اقتراب فصل الصيد حتى تشكل أقصى حد من الضغط على صناعة صيد الأسماك والحكومة اليابانية . وتواصل الحصص اليابانية من السلون التناقص في كل سنة ، ويواصل الاتحاد السوفيتى إضافة مناطق جديدة يجرى فيها تقييد الصيد أو تحريمه . وأغلقت حديثا مناطق كبيرة حول شبه جزيرة كشتكا ، ومنذ انتهاء الحرب جرى الاستيلاء على عدة مئات من السفن اليابانية وخرقها المياه الإقليمية ، واعتقل ملاحوها .

وفرضت حكومة الصين الشيوعية أيضا قيوداً وأغلقت مناطق في وجه صناعة الصيد اليابانية في البحر الأصفر وبحر الصين الشرقية طبقاً لاتفاق انتهى أجله في عام ١٩٥٨ ، وبرغم انتهاء أجل الاتفاق صرحت

الحكومة اليابانية بأنها سوف تنزل في الوقت الحالي على أحكام القيود القديمة .

وتتضمن المناطق الأخرى التي فرضت فيها القيود ، مصائد السلمون الواقعة على مقربة من شمالي غرب أمريكا الشمالية ، حيث قصر نشاط اليابانيين على المياه الواقعة غربي خط طول ١٧٥ درجة إلى أن يتخذ قرار بشأن الحقوق طبقاً لمعاهدة الصيد بين الولايات المتحدة وكندا واليابان . ولم يحسن اليابانيون تقبيل الاقتراحات التي تقدمت بها الولايات المتحدة لنقل الخط بمقدار ١٠ درجات إلى الغرب ، كما قيدت استراليا أيضاً عمليات صيد اللؤلؤ اليابانية في بحر آرافورا .

ويشعر اليابانيون أن الشعوب الأخرى تستخدم مسألة المحافظة على موارد الصيد والاحتفاظ بها ، بقصد إخراجهم من مناطق تعتبرها اليابان من البحار المفتوحة . وليس أمام اليابان إلا القليل جداً تفعله بشأن هذه المشكلة سوى أن تجري المفاوضات للحصول على الامتيازات .

لمست المشكلة بالبسيطة ، وهي في جانب منها نتيجة مترتبة على المقادير الكبيرة جداً التي يستخرجها الصيادون اليابانيون في بعض المناطق حيث هناك قلق حقيقى بسبب تناقص الموارد ، وخلاف حول حاجات وأساليب المحافظة عليها .

وهذه أيضاً فترة من الجدل الذي يدور على النطاق العالمى حول مدى المياه الإقليمية . فإندونيسيا تدعى ملكية جميع المياه الواقعة داخل المنطقة التي يحيط بها خط وهمى حول جميع الجزر التي يتكون منها

أرخبيلها . وتطالب بلاد عدة الآن منها الاتحاد السوفيتي ، بمنطقة تبعد عن شواطئها اثني عشر ميلا أو أكثر من ذلك بكثير في بعض الحالات ، باعتبارها من المياه الإقليمية . وهذه الاتجاهات مثيرة بوجه خاص لقلق اليابان بسبب ما تنطوى عليه صناعة الصيد من أهمية كبيرة بالنسبة إلى اقتصادها .

وكحل جزئي لجميع هذه المشكلات السياسية أخذت أساطيل الصيد اليابانية تباعد بعملياتها وبصورة متزايدة عن وطنها ، حتى إنها تعمل الآن في جميع أرجاء العالم تقريبا ، وتقوم سفن البحوث باستمرار بالبحث عن مناطق جديدة للصيد ، ويقوم اليابانيون ببناء وتشغيل سفن أكبر لأغراض الصيد ومصانع عائمة لمعالجة الأسماك ، ويواصلون ابتداء تكنولوجيا ومعدات جديدة .

وكما هو الشأن في الزراعة قاد اليابانيون الطريق بين البلاد الآسيوية في تكتيكات الصيد ، وهم يصدرون الآن مهاراتهم ومعرفتهم التي تشتد إليها الحاجة في منطقة تنقصها البروتينات . وأقيمت مراكز للتدريب الفني وأنشئت شركات ومشروعات مشتركة لا مع الشعوب الآسيوية الأخرى فحسب ، بل وفي أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وغيرها من أجزاء العالم أيضا .

وتشكل الغابات التي تغطي حوالى ٦٠ في المائة من مساحة اليابس في اليابان مورداً من موارد الشعب الكبرى . ويعتمد اليابانيون على الخشب لأغراض كثيرة ومتنوعة . فعظم بيوتهم بُنى إلى حد كبير من

الحشب الذى لا يزال مادة مهمة لصنع الكثير من الأدوات المنزلية ، كما أن الفحم الباقى وقود لا غنى عنه لأغراض التدفئة والطهو . وبالإضافة إلى متطلبات الاستهلاك تستخدم الصناعة اليابانية مقادير هائلة من الحشب لعمل اللب والورق والحسبر الصناعى والأثاث والأبلكاش ومنتجات كثيرة أخرى . وللغابات أيضا أهمية كبرى فى منع تعرية التربة على المرتفعات ، وللتحكم فى الفيضانات ، وللوقاية ضد غمر الخزانات بالطمي . وبعض أراضي الغابات من المناطق الهامة ذات الجاذبية فى صناعة السياحة .

وبامتدادها الطويل من الشمال إلى الجنوب ، من الأراضي الباردة فى هوكايدو إلى الجنوب شبه المدارى ، تملك اليابان مجموعة متنوعة من أنواع الغابات . فى هوكايدو والجهات الأعظم ارتفاعاً فى شمالى هنشو نجد الغابات من النوع الشمالى ، وتضم أنواعاً مثل الشربين والتنوب الفضى وخشب الموسكى . وفى وسط هنشو غابات مختلطة من الأشجار ذات الأوراق العريضة والمخروطية - الصنوبر والسدر ، والاسفندان ، والزان والقسطل . ويضم جنوب اليابان غابات دائمة الاخضرار ، أشجارها ذات أوراق عريضة ، مثل البلوط الحى والكافور وغير ذلك من الأنواع .

وبينما لليابان تقليد طويل فى المحافظة على أراضيها من الغابات ، فقد حدث خلال الثلاثينيات وبخاصة فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، لإسراف ضار فى قطع الغابات وأصبحت الأرض بجسائر كثيرة . وتقوم

الحكومة من جديد بتنفيذ برنامج نشيط لإعادة غرس الغابات في فترة ما بعد الحرب ، ولكن لا يزال هناك الكثير الذى يتعين عمله ، ولا يزال القطع يسير بأسرع من النمو .

إن ضياع أراضي الغابات في سخالين ومنشوريا وكوريا ، إلى جانب استنفاد الموارد المحلية ، وازدياد احتياجات سكان أكثر عدداً وصناعة متوسعة ، نقول إن هذا كان معناه ازدياد تكاليف الخشب واعتماداً شديداً على الواردات لعمل اللب اللازم لصناعة الحرير الصناعى ، وتأتى معظم الواردات من الولايات المتحدة وكندا ، ولقد أقامت اليابان حديثاً مصنعاً لعمل اللب في سيتكا ، وهو شركة الأسكا للخشب واللب التى تشتري الخشب من حكومة الولايات المتحدة وتحوله إلى لب وتشحنه إلى اليابان .

وموارد اليابان من الغابات لا تكفى لسد حاجات الشعب ، وأكبر الاحتمال أن الاكتفاء الذاتى سيكون مستحيلاً في المستقبل . إن إعادة غرس الغابات وفتح أراض جديدة لم يصل إليها أحد حتى الآن ، وبخاصة في هوكايدو ، أمر سيساعد على حل المسألة وينبغى تنفيذه كجزء من برنامج قومى شامل للحفاظ على الغابات ، ولكن سوف يتعين أن تعوض الواردات من الخشب ومنتجاته معظم النقص الآخذ في الازدياد . وقد يصبح توسع التجارة مع الاتحاد السوفيتى الذى يملك مناطق كبيرة من الغابات في المناطق الشرقية منه ، عاملاً هاماً في المستقبل . ولقد تضمن أحدث

ميثاق تجارى بين اليابان والاتحاد السوفيتى نصاً عن استيراد اليابان للأخشاب ، وإذا افترض استمرار التوسع فى التجارة بين البلدين ، فسوف يكون الشرق الأقصى السوفيتى بما فيه سنخالين مصدراً قريباً وميسوراً لمقادير إضافية تحصل عليها اليابان .

ويمكن التخفيف من مشكلة الحصول على الأخشاب بل ويجرى التخفيف منها إلى حد ما الآن ، عن طريق إحلال مواد أخرى مثل الصلب والالمنيوم والبلاستيك . فهناك مثلاً اتجاه متزايد نحو استخدام الأسمنت وغيره من البديلات الأخرى عن الخشب ، فى الإسكان ، إن ارتفاع كلفة الخشب ، والحاجة إلى مبان أطول عمراً ولا تؤثر فيها التيران ، والزيادة الكبيرة فى الإقامة بالبيوت المكونة من الشقق ، كل هذه عوامل فى هذا الاتجاه .

المواد اللازمة للصناعة

أكثر ما يستحق الاعتبار من جوانب انتعاش اليابان الاقتصادية بعد الحرب أن البلاد فقيرة جداً في الموارد الطبيعية . ومن هذه الناحية فعبارة « اليابان الصغيرة الفقيرة » وصف مناسب لها . فالإيابان فقيرة في موارد الطاقة ، وتفتقر إلى المقادير الكافية من جميع المعادن الفلزية الكبرى تقريباً ، وتعتمد على المصادر الخارجية لتزويدها بمعظم أو كل حاجتها من القطن الخام والصوف والمطاط والملح وصخر الفوسفات ، ونكتفي بذكر عدد قليل من المواد . وبالإضافة إلى هذا تستورد اليابان ما بين ١٥ ، ٢٠ في المائة من احتياجاتها الغذائية . وتشكل المواد الغذائية والمواد الخام (بما فيها أنواع الوقود) معاً في العادة حوالى ٨٠ في المائة من مجموع واردات اليابان . وتعمل الصناعة اليابانية والحكومة معاً على زيادة الإنتاج المحلى من الخامات ، فجددت مناطق التعدين المستقرة ووسعت واستغلت مناجم جديدة ، وجعلت التحسينات التكنولوجية في الإمكان استخدام المواد المنتجة محلياً بديلات عن الواردات ، ومن ذلك رمال الحديد ورماد البوريطى (حجر النار) مكان خام الحديد . إلا أنه برغم جميع الجهود التى تبذلها اليابان ، فالأمر ببساطة هو أنها لا تملك خامات تكفى لمساندة مركب

من أعظم المركبات الصناعية بالعالم . إن مقادير كبيرة من المواد الخام يجرى استيرادها ، ومن المؤكد أنها سوف تزداد في المستقبل .

وإذا استثنينا خامات قلائل مثل الحجر الجيري والكبريت والفضة ، فالاحتياجات صغيرة ولا يمكن الوصول إليها ، أو هي من نوع منحط بحيث لا يجعل استخدامها عملياً من الناحية الاقتصادية .

وبعبارة موجزة نقول: إن اليابان هي - وسوف تظل - ورشة عالمية ، تحصل على المواد الخام من جميع أجزاء الكرة الأرضية وتصدر السلع المصنوعة حتى يتسنى لها دفع ثمن ذلك الفيض المتدفق باطراد من الخامات اللازمة لمركبها الصناعي الهائل . هذا الاعتماد على المواد الخام المستوردة والاعتماد على الأسواق الأجنبية لسداد ثمن المواد الخام ، هو من المشكلات الأساسية التي تواجهها التنمية الاقتصادية في اليابان .

موارد القوة المحركة

سفر النمو الانفجاري الذي شهدته الصناعة في السنوات القلائل الأخيرة عن توسع كبير في الطلب على القوة الكهربائية وأنواع الوقود ، وساور الحكومة والصناعة قلق من ناحية ازدياد النقص وارتفاع تكاليف الإنتاج . وكان ازدياد الطلب على القوة المحركة في اليابان يسير بمعدل مرتفع يتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة سنوياً ، ومن المتوقع أن يواصل الارتفاع بنسبة ١٠ في المائة على الأقل لسنوات عدة قادمة

ولمواجهة مشكلة ضروب النقص في القوة المحركة، ساندت الحكومة الصناعة. وساعدتها في برامج التوسع الكبرى.

ولقد تغيرت الأدوار التي تلعبها مصادر الطاقة في اليابان تغيراً شديداً للنظر في فترة ما بعد الحرب. فزاد الاستهلاك من الكهرباء والبترول بسرعة، في حين لم يطرأ سوى تغيير يسير جداً على الانتاج والاستهلاك من الفحم، بل إن أرقام عام ١٩٦٠ أقل نوعاً بالفعل عنها في عام ١٩٤٠، وهذا يتماشى مع اتجاه سائد في العالم. فكما هو الشأن في الولايات المتحدة وبلاد كثيرة غيرها كانت صناعة تعدين الفحم تعاني المتاعب خلال معظم الفترة التالية لانتهاى الحرب. وكان التوسع الهائل في استخدام البترول ذا مغزى كبير في أنماط تجارة اليابان بعد الحرب، فاليابان الآن من أكبر أسواق العالم طلباً على البترول الذى فاق القطن الخام باعتباره أهم مادة مفردة تستوردها.

والقوة المائية من أهم الموارد الطبيعية في اليابان. فالأراضي الجبلية، والمطر الغزير، والمجاري السريعة توفر القوة لصناعة من أكبر الصناعات الهيدروليكية في العالم، وتقوم محطات توليد الكهرباء من الماء في معظم اليابان، وتلقى أكبر تجمعاتها في وسط هانشو وشمالها. وللتركز في وسط هانشو ميزته بوجه خاص بسبب موقعه قرب مركز الحزام الصناعى الواقع بين طوكيو وكوبي. ومعظم المصانع اليابانية صغيرة وتستخدم الانسياب الطبيعى للمجرى.

(• • اليابان)

وتستخدم المصانع الحرارية لتكتملة الانتاج خلال فترات الجفاف ،
وهي عادة في الشتاء ، ولسد المطالب حين يشتد الضغط على الكهرباء .
إن النظام القديم القائم على الاعتماد أصلا على قوة الماء واستخدام
الإنتاج من المحطات الحرارية لسد الثغرة ، نظام لا يتسم بالكفاية
والإنتاجية بالدرجة التي تكفي احتياجات اليابان بعد الحرب ،
وراحت صناعة القوة الكهربائية تتغير بسرعة . إن إنتاج الكهرباء
من المحطات الحرارية يكاد الآن يتساوى مع إنتاجها من القوة
المائية . وإلى عهد قريب مثل عام ١٩٥٠ كان إنتاج الكهرباء الحرارية
أقل من ١٥ في المائة من مجموع إنتاج الكهرباء .

ولا يزال يجرى إنشاء مصانع توليد الكهرباء من القوة المائية ،
ولكن إمكانيات البلاد من القوة المائية ليست كبيرة بالقدر الذي
يكنى لمواجهة الزيادات الكبيرة في الطلب على القوة المحركة . وبينما
من المرجح أن الطاقة الهيدروليكية المتطورة أقل من نصف مجموع
مورد القوة المائية ، فقد استغلت معظم الأماكن الأفضل ، وتسير
تكلفة بناء مصانع جديدة في طريق الارتفاع ، في حين انخفضت
التكلفة النسبية للإنتاج الحراري . وتتطلب السياسة الحالية وضع
التأكيد على أنماط الخزانات الكبيرة التي هي أعظم كفاية وإن
تكن أكثر كلفة ، وتضع صناعة الكهرباء الخطط لبناء مصانع لتوليد
الكهرباء من القوة المائية ، ولكن ارتفاع كلفة الإنشاء مشكلة
خطيرة .

وكان ارتفاع تكاليف توسيع الموارد الهيدروليكية وموارد الفحم المحدودة ، كما كان ازدياد الاعتماد على الوقود المستورد ومن البترول بوجه خاص ، حوافز هامة وراء برنامج اليابان لتنمية الطاقة الذرية ، فتكونت في عام ١٩٥٧ شركة اليابان للقوة الذرية ويعمل الآن في توكاي مصنع الطاقة من الطراز البريطاني والذي كان مقرراً لإتمامه في عام ١٩٦٤ . إن الأهمية المستقبلية للقوة الذرية في اليابان ليست واضحة في الوقت الحاضر . فارتفاع تكاليف الإنتاج المقدرة ، والرخص النسبي للزيت الثقيل المستورد ، يثيران أسئلة كثيرة بشأن مستقبل القوة الذرية في اليابان . إن ما يمكن قوله عند هذه النقطة هو أن اليابان شديدة الاهتمام بها إذا أمكن إنتاجها بطريقة تنافسية مع موارد الطاقة الأخرى ، وهي ملتزمة بمواصلة إجراء البحوث المتصلة بتنمية القوة الذرية ، بما في ذلك السفن التي تسير بالطاقة الذرية . فإذا علمنا افتقار اليابان إلى موارد الطاقة المحلية وتقدم التكنولوجيا في هذه البلاد ، فإن اليابان بيئة طبيعية لتنمية الطاقة الذرية .

وبينما تضاءلت أهمية الفحم ، فإنه يظل من أهم موارد اليابان . والإنتاج الحالي منه ، ويبلغ حوالي ٥٥ مليوناً من الأطنان في السنة ، كاف لمواجهة معظم احتياجات الشعب إلا من ناحية فحم الكوك من الدرجة العالية . واحتياجات اليابان من الفحم معتدلة في حجمها ، ويقدر ما يمكن استخلاصه بحوالي ثلاثة بلايين طن ، وهو مقدار صغير جداً بالقياس إلى بلاد كالولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي ، ولكنه كاف

لخمسين عاما على الأقل حسب معدلات الإنتاج الحالية . وتقع حقول الفحم الكبرى في طرفين متقابلين من البلاد ، في كيوشو وهو كايدو . ويشغل حقل كيوشو أو شيكو هو مركز الصدارة ، إذ يخرج منه ما يزيد قليلا على نصف إنتاج البلاد ، كما أنه في أفضل موقع حيث له سوق كبيرة في مركز الصناعات الثقيلة الراسخ منذ أمد طويل ، في شمال كيوشو . كذلك ينتقل فحم شيكو هو على طول البحر الداخلي إلى الأسواق في اليابان الوسطى . وتضم حقول هوكايدو أكبر المدخرات وأكثر العروق سمكا ، كما أنها أصلح لأساليب التعدين الحديثة . وبينما يشحن الآن الفحم من الجزيرة الشمالية نحو الجنوب حتى البحر الداخلي ، إلا أن طول المسافة عن المراكز الصناعية المستقرة ، إلى جانب عوامل أخرى ، عرقل تنمية الصناعة ، ولا يخرج هوكايدو سوى ثلث الإنتاج الحالي . ومن المرجح أن يؤدي استنفاد عروق الفحم الأفضل في كيوشو ، إلى تحول في مركز الانتقال إلى هوكايدو في المستقبل .

ومعظم الفحم الياباني من النوع البيتوميني المنخفض الدرجة ، وقيمته الحرارية منخفضة والعروق رقيقة ، منحرفة ، وكثيرة الكسور . واستخدام الآلات صعب ، وتكاليف الإنتاج عالية . وبرغم أن برنامج الترشيح الذي وضع في الخمسينيات والذي عمل على تحسين المعدات وأغلق المناجم غير المنتجة ووسع نطاق البحوث المتعلقة باستغلال الفحم ، كان ناجحا جداً في رفع الإنتاجية ، فإن الصناعة ظلت موبوءة بفترات من الإفراط

في الإنتاج ، ومن ارتفاع تكلفة الإنتاج ، واستمرار المنافسة من جانب الوقود البترولى المستورد الرخيص .

وغالبا ما تلقى ظروف العيش في مراكز تعدين الفحم سيئة ، مما ترتب عليه مشكلات اجتماعية واقتصادية خطيرة . وشهدت مناطق تعدين الفحم إضرابات طويلة الأمد وممريرة واضطرابات عمالية خطيرة ومشكلات كبرى بسبب البطالة .

وموارد اليابان من الفحم ليست من الدرجة العالية بحيث تكفى لسد احتياجاتها من فحم الكوك ، وهى تستورد نصف حاجتها من الأخير تقريباً . هذا الاعتماد على الاستيراد أمر خطير بالنسبة إلى اليابان نظراً لأنها تضم صناعة من أكبر صناعات الصلب فى العالم . وتبلغ الواردات الآن حوالى خمسة ملايين طن فى السنة ، ومن المتوقع أن تصل إلى ضعف هذا الرقم على الأقل خلال السنوات الخمس القادمة .

كانت منشوريا والصين تزودان اليابان قبل الحرب العالمية الثانية بمعظم وارداتها من فحم الكوك ، واليوم تمثل الولايات المتحدة المصدر الكبير الذى تحصل منه اليابان على حاجتها . ولهذا النمط المتغير من مصدر الفحم الكوك مزاياء ، ومساوئه . فالعيب الأكبر يتمثل فى طول المسافة التى ينقل عبرها الفحم من شمالى شرق أمريكا الشمالية إلى اليابان فضلاً عن كلفته . وفى الوقت نفسه ففحم الولايات المتحدة أعلى درجة من الفحم الذى كانت تبعث به الصين فى الماضى ، وهذا يعوض بعض ارتفاع تكلفة النقل . وتدعى صناعة الصلب فى اليابان أنها تستهلك أقل معدل فى العالم من الفحم الكوك بالنسبة إلى الطن من سبائك الحديد .

وبعبارة أخرى نقول إن صناعة الصلب الجديدة في اليابان مرتبطة باستخدام المواد الخام العالية الدرجة ، واستخدام الكوك من الولايات المتحدة جزء مهم من هذا النمط الجديد . لقد استوردت الشركات اليابانية في فترة ما بعد الحرب ، الفحم من الصين ، وكانت النتائج لا تبعث على الرضا إلى حد ما بسبب ارتفاع ما يحتوى عليه من الرماد والكبريت . كذلك أثارت العوامل الاقتصادية والسياسية الشكوك من ناحية صواب الاعتماد على المصادر الصينية .

وهناك أيضاً مشكلة الفحم الذي يمكن الحصول عليه من الصين اليوم . فع النمو الكبير في الصناعة الثقيلة بالصين تنشأ مشكلات خطيرة من ناحية قدرتها على سد حاجات اليابان . لقد زعم الصينيون في السنوات الحديثة أنهم حققوا زيادات خيالية في إنتاج الفحم ، ومن الممكن أنهم سيكونون قادرين على تصدير الفحم الكوك بمقادير كبيرة في وقت ما في المستقبل . فإذا حدث هذا فإن قرب الصين سوف يعطيها بالتأكيد ميزة من ناحية تكاليف النقل . وبينما هناك حديث متصل في بعض الدوائر ، عن تحول إلى الفحم الصيني ، يبدو على الأقل أن صناعات الصلب والحكومة تفضل التنظيم الحالي ، ويستدعى التخطيط الاقتصادي حتى عام ١٩٧٠ استمرار الاعتماد على فحم الولايات المتحدة .

وأبدت صناعة الصلب اليابانية اهتماماً بإمكانية الاستثمار في حقول الفحم بالولايات المتحدة . كي تضمن مورداً من الفحم للمصانع

اليابانية يمكن الاطمئنان إليه . وكان هناك بعض الاهتمام بإمكانية الحصول على الفحم من ألاسكا عن طريق الاستثمارات اليابانية . وثمة عامل آخر لا يمكن إغفاله هو اعتماد صناعة الصلب في اليابان على الولايات المتحدة من ناحية التكنولوجيا ورأس المال والأسواق التي تستوعب منتجات الصلب . فالتحول إلى الفحم الصيني يفرض أن في الإمكان أن تزود الصين به اليابان يمكن أن تكون له ردود فعل في الولايات المتحدة .

وبنما يستحيل التنبؤ بما سوف يحدث في المستقبل، فمن المحتمل أن تظل الولايات المتحدة لبعض الوقت في المستقبل، المصدر الكبير لواردات اليابان من الفحم . إن اليابان تبحث عن مصادر أكثر تنوعا تزودها ببقية احتياجاتها، واستوردت حديثا مقادير من الفحم من أستراليا وكندا والاتحاد السوفيتي .

واليابان - شأنها شأن أوروبا الغربية - مستهلك كبير للبترو، كما تعتمد مثلها على استيراد كل حاجاتها بالفعل . ويبلغ إنتاج اليابان حاليا من البترول حوالى ثلاثة ملايين برميل، وهو أقل من ٢ في المائة من الاستهلاك السنوى المقدر بما يقرب من ٢٠٠ مليون برميل، وببعد عن الاحتمال وجود أية حقول بترولية ضخمة ينتظر اكتشافها في اليابان . إن مجموع موارد اليابان من البترول لا تكفى الولايات المتحدة سوى أيام قلائل .

ويأتى معظم إنتاج اليابان البترول من ساحل هنشو الشمالى الغربى بين نيجاتا واكيتا . وبينما الإنتاج ضئيل بشكل يدعو إلى الأسى بالقياس إلى حاجات اليابان ، فقد شهد هذا المجال حالة من تلك الحالات الكثيرة التى يقال لها الرواج فى فترة ما بعد الحرب .

فالروايات عن نجاح أعمال التنقيب فى المناطق المغمورة ، وعن النمو غير العادى لصناعة غاز طبيعى صغيرة وإن كانت مهمة من الناحية المحلية ، خلقت الكثير من الإثارة ، وهناك الآن مشروعات لمخطط أنابيب لنقل الغاز عبر اليابان إلى منطقة طوكيو .

وكانت الولايات المتحدة المورد الأكبر للبترول فى أيام ما قبل الحرب ، ولكن الشرق الأوسط يزود اليابان الآن بالشطر الأكبر من وارداتها . ومن أكثر التطورات دلالة ولفتاً للنظر ، فى التغيير الذى طرأ على مصادر البترول ، الامتياز الجديد الذى حصلت عليه اليابان فى المنطقة المغمورة الواقعة فى الأرض المحايدة على الخليج الفارسى (١) والتى تسيطر عليها الكويت والعربية السعودية . فتملك شركة الزيت العربية اليابانية امتيازاً مدته ٤٤ سنة فى منطقة تبشر بأن تكون من الحقول الكبرى فى الشرق الأوسط . ولقد بدأت الشركة الإنتاج وتأمل فى إنتاج أكثر من ٦٠ مليون برميل فى السنة بحلول عام ١٩٦٦ . غير أن هناك روايات وتقديرات أخرى توحي

بأن هذا الرقم قد يكون بالفعل أقل مما يجب . والشركة مشغولة الآن بإنشاء المرافق اللازمة لجمع الزيت وتخزينه وشحنه ، وهي ملتزمة بإنشاء مصفاة في وقت ما بعد ذلك « ويقوم الامتياز الياباني على أساس صيغة تحصل بمقتضاها العربية السعودية والكويت على ٥٧ في المائة من الأرباح على خلاف الاتفاقات العادية القائمة على أساس انقسام الأرباح منصفة ، كما أن هناك اختلافات مهمة أخرى في نصوص الامتياز الممنوح لليابان .

وإذا حققت الحقول اليابانية الجديدة التوقعات ، فسوف تجعل اليابان من منتجى البترول المهمين في الخليج الفارسي ، كما ستوفر لليابانيين مصدراً كبيراً يمكن الاعتماد عليه ، لما يأملون أنه سيكون خاماً أرخص ، وإن لم يكن بالمصدر الذي يكفي لمواجهة احتياجات اليابان المقدرة في المستقبل ، والتي يتوقع أن تتضاعف خلال السنوات الخمس القادمة . وباندفاع اليابان نحو توسيع أسواقها للصادرات ، يمكن أن يكون الاستثمار في الشرق الأوسط عوناً من هذه الناحية بتوسيع نطاق الاتصالات وزيادة الاعتراف باليابان كأحد الشعوب التي بلغت مبلغاً عالياً من النمو .

ولتنمية حقول الشرق الأوسط دلالتها من ناحية علاقات اليابان بإندونيسيا المنتج الكبير للبترول في آسيا (باستبعاد الشرق الأوسط) والتي لعلها تنطوي على احتمالات كامنة كبيرة لزيادة الانتاج وإندونيسيا أقرب بكثير من الخليج الفارسي إلى اليابان وهي كما يبدو

يُحتمل أن تكون مصدراً هاماً للواردات . وبرغم أن البيئة السياسية في إندونيسيا في فترة ما بعد الحرب لم تجتذب الاستثمار الأجنبي ، ففي العام الماضي اشتركت اليابان مع اندونيسيا في مشروع لتنمية حقول الزيت في سومطرة الشمالية . وحديثاً أصبح البترول السوفيتي مهماً .

المعادن الفلزية

ومركز اليابان بالنسبة إلى مواردها من المعادن الفلزية ضعيف ، وتعتمد البلاد على الخارج في سد جزء من احتياجاتها من المعادن الصناعية ، أو معظمها أو كلها . فتستورد اليابان كل حاجتها من البوكسيت ، وحوالي ٩٠ في المائة من خام الحديد ومعظم الأخلاط الحديدية ، ويلزمها الآن أن تستورد حتى الزنك والنحاس ، وهما معدنان كانت اليابان في العادة تنعم باكتفاء ذاتي من ناحيتهما ، وذلك لمواجهة التوسع الكبير في الطلب .

واليابان فقيرة للغاية في خام الحديد ، وهو أهم المعادن ؛ إذ يتجاوز إنتاجها السنوي مليون طن بقليل ، وهو مبلغ صغير جداً بالنسبة إلى بلد به واحدة من أكبر أربع صناعات للصلب في العالم . ويأتي معظم الخام المحلي من شمال هانشو وهوكايدو ، وتبلغ المدخرات منه ٧٠ مليون طن فقط ، أي ما يعادل تقريباً إنتاج عام واحد في الولايات المتحدة . إن جميع الحاجيات الإضافية من الخام لصناعة الصلب التي تسير في طريق التوسع السريع ، يجب بالفعل الحصول عليها من المصادر الأجنبية .

وتزيد الواردات الآن على عشرين مليون طن في السنة، ومن المتوقع أن يتضاعف إنتاج الصلب في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٧٠، ومن المتوقع أن تزيد الاحتياجات من خام الحديد بأكثر من ضعفين، كما زاد استخدام سبائك الحديد في الأفران الكبيرة ومحولات الأوكسجين، وذلك للتقليل من اعتماد اليابان على خردة الحديد المستوردة.

وتأتي واردات اليابان من خام الحديد من مصادر كثيرة تشمل الفلبين، وهونج كونج والملايو والهندوشيلي وكندا وأفريقيا والولايات المتحدة. ولقد انضمت اليابان الآن إلى الولايات المتحدة وغيرها من منتجي الصلب الغربيين في البحث على نطاق عالمي عن خام الحديد من الدرجة العالية، وأرسلت حديثاً بعثات إلى ألاسكا وأستراليا وأفريقيا وغيرها بحثاً عن موارد جديدة وفرص للاستثمار. إن كون الولايات المتحدة وألمانيا الغربية والبلاد الأخرى مضطرة أيضاً إلى البحث عن مصادر خارجية لخام الحديد ذي الدرجة العالية، جعل صناعة الصلب اليابانية تنظر نظرة جديدة إلى مشكلاتها من ناحية المواد الخام.

واليابان أيضاً مستورد كبير لخردة الحديد (تبلغ الواردات الآن حوالي سبعة ملايين طن في السنة)، والمورد الرئيسي هو الولايات المتحدة. ومن الصعب الحصول على مصادر للخردة أقرب إلى اليابان، إذا عرفنا مرحلة التطور الصناعي في جيرانها.

وأدى ازدياد الحاجة إلى خام الحديد إلى استثمارات يابانية في الفلبين والملايو وأمريكا الجنوبية، وربما تكون الهند في المستقبل على

أكبر قدر من الأهمية ، لأنها تملك موارد هائلة من خام الحديد ذي الدرجة العالية ، ومن المتوقع أن تكون المورد الكبير للخام إلى اليابان في الشطر الأخير من الستينات . والتنمية الهندية مهمة بنوع خاص من حيث كونها اتفاقا ثلاثي الأطراف يضم الهند واليابان والولايات المتحدة . فمناجم حديد روريلا الواقعة في شمالي شرق الهند يجرى استغلالها عن طريق المعونة اليابانية التي تشمل معدات التعدين والخطوط الحديدية وعربات السكك الحديدية ومرافق الموانئ . وتقدم الولايات المتحدة رأس مال إضافيا للمشروع على صورة قرض طويل الأجل . وهذه الحقول الجديدة سوف تتيح السبيل أمام اليابان للحصول على مليوني طن على الأقل في السنة من الخام الجيد ، وسوف يتوافر للهند مصدر جديد لخام الحديد ومرافق النقل لنقله إلى الموانئ .

وكما في حالة موارد فحم الكوك ، فإن غياب الصين كمورد كبير لخام الحديد إلى اليابان ، هو من التغيرات الكبيرة التي طرأت على الأنماط في فترة ما بعد الحرب . إن ضياع هذا المورد القريب يثير قلق بعض المصالح اليابانية ، ولكن من المشكوك فيه ما إذا كان في إمكان الصين الآن أن تشبع حاجات صناعة الصلب فيها الآخذة في التوسع ، وإشباع حاجات اليابان أيضا .

وللبحث الحالي عن المواد الخام في جميع أركان العالم مساوئه التي تتمثل في طول المسافات وارتفاع تكاليف الشحن والنقل ، والقلق الذي يصاحب مزاولته نشاط في أماكن غريبة وبعيدة جداً ، والمنافسة مع الشعوب المتقدمة الأخرى في البحث عن المواد الخام من الدرجة

العالية . إن الأنماط القديمة للتجارة مع الصين والامبراطورية تبدو في نظر الكثيرين شبيهة بالأيام القديمة الطيبة ، ويواصل البعض الحديث عن توسيع نطاق التجارة مع الصين على أن فيه الجواب عن كل مشكلات اليابان الاقتصادية . إن معظم اليابانيين تملكهم الرغبة في زيادة حجم التجارة مع الصين ، وتعود التجارة بين البلدين إلى التوسع . ولكن الإمكانية قليلة جداً في أن تتمكن الخامات الصينية من سد حاجات اليابان في مجالات كثيرة من الصناعة . وبغض النظر عن الأحوال السياسية ، فالأمر ببساطة هو أن الصين لا تملك تلك الكمية أو الأنواع من المواد الخام التي تحتاج إليها اليابان الآن .

إن حق اليابان الصناعي من الكبر والتنوع بحيث لا يستطيع أن يسد كل حاجاته من المواد الخام من أي بلد واحد ، أو من أية منطقة واحدة بالعالم . فصناعة تكرير البترول اليابانية مثلاً ، واحدة من أكبر هذه الصناعات في العالم ، وتستخدم حوالي مليون برميل في اليوم . ولا تزال الصين توسع من إنتاجها البترولي في جهد تبذله لإشباع حاجاتها في الأخذ في الازدياد . وكانت صناعة الحديد والصلب اليابانية تعتمد اعتماداً شديداً قبل الحرب على الصين لتزودها بخام الحديد والفحم ، ولكن حتى في ذلك الحين ، وإنتاج يبلغ حوالي ربع مثيله اليوم ، كانت اليابان تلتقي صعباً في الحصول على المقادير الكافية من الحديد الجيد . وتقوم الخطط التي أعدتها صناعة الصلب في اليابان على استيراد ما يقرب من ٥٠ مليون طن من خام الحديد وحده بحلول

عام ١٩٧٠ ، وتشير التقارير إلى أن الصين تلقي صعوبة في تزويد صناعتها هي بخام الحديد . بالطبع ليس من غير المحتمل على الإطلاق أن تكتشف وتستغل موارد جديدة وكبيرة من المواد الخام في الصين . ولكن هذه الموارد الآن ليست كافية لسد مطالب كل من « قفزة » الصين الكبيرة « إلى الأمام » ، واليابان أيضاً . وتستورد اليابان أيضاً مقادير تزداد باطراد من الصوف واللب والقمح ومنتجات اللحوم وغير ذلك من المواد التي يجب استيرادها من مناطق متناثرة في جميع أنحاء الكرة الأرضية حتى يتسنى لها مواجهة حاجاتها . إن ازدياد المواد الخام من الصين قد يضيف في المستقبل إلى المقادير التي تحصل عليها اليابان ، ولكن من المرجح ألا تكون سوى جزء صغير من السيل الهائل الذي يتدفق على اليابان .

إن مغامرات اليابان الدولية الجديدة واتساع نطاق اتصالاتها في شتى أنحاء العالم ، أتاحت لها نظرة أفضل إلى نفسها ، أي إلى مشكلاتها ومصادر قوتها . فازدياد الاتصال بالعالم أعطى اليابانيين صورة أفضل عن مستويات معيشتهم بالنسبة إلى مثيلاتها لدى الشعوب الأخرى . وجعلهم أعظم إدراكاً لأهمية القوة العاملة الحاذقة والعلم والتكنولوجيا باعتبارها مواردهم القومية الكبرى . فبعد فترة من عدم التأكد والشك في الذات من ناحية القدرة على المنافسة مع الشعوب الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن ازدياداً قائماً بالنجاحات في التكنولوجيا والإنتاج الصناعي ، واتساع نطاق التجارة والتنمية فيما وراء البحار ، بكل هذه

أوحت لليابان بثقة في النفس وجدتها حديثاً وأكسبتها - وهذا أمر ينطوى على أهمية كبرى بالنسبة إلى مستقبل الشعب - المرونة والقدرة على التكيف المتزايدين واللازمين لمواجهة الأنماط المتغيرة باستمرار من التجارة والصناعة الدوليتين .

رفع كفاية استخدام الموارد

وراحت اليابان أيضاً تسير قدماً في تنفيذ برامج يراود بها رفع كفاية استخدام كل من الموارد المحلية الهزيلة والمواد الخام المستوردة ، فالتوسع في استخدام رماد البيراييت ورمال الحديد مكان خام الحديد يوضح هذه الزيادة في الكفاية من ناحية استخدام الموارد فالتكنيكات الجديدة في التجهيز جعلت في الإمكان استخدام هذه المواد على نطاق كبير إلى درجة طيبة . ومن ناحية الكمية فإن كلا من هاتين المادتين أكثر أهمية الآن من خام الحديد المحلي . وعن طريق استخدامهما محل الخامات المستوردة نجحت صناعة الصلب في الحصول من مواردها المحلية وهي خام الحديد والبيراييت ورمال الحديد مجتمعة ، على حوالى ٣٠ في المائة من جميع ما تحتاج إليه المواد الحديدية . والأمثلة الأخرى عن ازدياد الكفاية في استخدام المواد الخام تتضمن إدخال التحسينات على الوسائل المستخدمة في تناول المواد وفرزها وتخزينها ، فضلاً عن مزجها وتجميعها وغير ذلك من التكنيكات المراد بها الحصول على أكبر عائد ممكن من المواد الخام المستوردة .

ونظراً للحاجة إلى استيراد المواد الخام من جميع أنحاء العالم عملت اليابان على إعادة بناء بحريتها التجارية بأسرع ما يمكن حتى تنقل مقادير أكبر من وارداتها في السفن اليابانية . فالحولة الآن أكبر منها في الأيام السابقة على الحرب ، ونظراً لأن اليابان خسرت بالفعل كل أسطولها القديم في أثناء الحرب ، فإن أسطولها التجارى يتكون بصفة رئيسية الآن من سفن جديدة تشتمل على الكثير مما أدخل من تحسينات بعد الحرب في التصميم والأداء . وناقلات البترول الحديثة الضخمة ، وهى أكبر ناقلات في العالم ، والتي بنيت في أحواض السفن في اليابان ، تنقل البترول الآن من الخليج العربى إلى معامل التكرير اليابانية ويمجرى الآن استخدام سفن خاصة لنقل خام الحديد ، ولقد أعد رجال صناعة الصلب اليابانيون حديثاً خطاً لبناء سفن كبيرة لنقل فحم الكوك من الولايات المتحدة إلى مصانع الصلب اليابانية .

إن برنامج إنشاء أنواع خاصة من الحاملات سوف يؤدى إلى رفع كفاية سحب ونقل المواد الخام وخفض تكاليف الشحن . وكان التحول إلى السفن الأكبر حجماً سبباً في تنفيذ برنامج للتحسينات فى الموانئ والثغور لجعلها مناسبة ولجعل تبادل المواد أسرع وأقل كلفة . وهذا معناه ليس إقامة مجار أعمق وأحواض جديدة فحسب ، ولكن معناه أيضاً آلات جديدة وإنشاء مناطق

كبيرة للتخزين . هذا البرنامج نلقى الأدلة عليه في الكثير من
 موانئ اليابان اليوم . ففي كوبى مثلاً ، تجرى إقامة تسهيلات
 جديدة تشمل أحواضاً لاستقبال الحاملات التي تدار بالطاقة
 الذرية في المستقبل ، ويجرى استخلاص أرض من البحر لتوسيع
 المنشآت الصناعية لتستهلك السيل المتزايد على الدوام من المواد
 الخام .

المعجزة الصناعية

قليل عن انتعاش اليابان الاقتصادى إنه من معجزات فترة ما بعد الحرب . خرجت اليابان من هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية وقد خربت معظم مدنها الكبيرة ، والشاطر الأكبر من بحريتها التجارية فى قاع البحار ، وقسم كبير من قدرتها الصناعية أصابه الدمار أو أصبح من قبيل الحطام « الخردة » ، وتحطم بشدة نظامها فى النقل ، وضاعت امبراطوريتها والأصول التى كانت تملكها فيها وراء البحار .

وكانت أوائل سنوات الاحتلال فترة إصلاح سياسى واجتماعى ، أو « فرض الديمقراطية » وإزالة العقاب بزعماء زمن الحرب . ويقرر الدستور الجديد الصادر بعد الحرب أن الامبراطور « رمز الدولة ، وأن السيادة للشعب . كذلك يشتمل على قانون مفصل الحقوق ، ينص على « الحق فى الحياة والحرية والسعى وراء السعادة » ، وعلى أنه « لا تمييز . . بسبب العنصر والعقيدة والجنس والمركز الاجتماعى أو أصل الأسرة » ، وغير ذلك من الحقوق ، ومنها حق العمال فى التنظيم والمساومة الجماعية . وتتركز السلطة السياسية فى هيئة تشريعية من مجلسين أو برلمان هو « الدايت » « Diet » ، وتكمن السلطة التنفيذية فى الوزارة . وتتعلق مواد أخرى بأشياء من قبيل الهيئة القضائية ولها نظام من المحاكم مستقل ، وحقوق الحكم الذاتى المحلى .

ومن أشد أجزاء الدستور إثارة للجدل المادة المشهورة عن نبذ الحرب « ينبذ الشعب الياباني إلى الأبد الحرب بوصف ذلك حقاً كامناً في الشعب، والتهديد بالقوة أو استخدامهما كوسيلة لفض المنازعات الدولية! ولتحقيق الهدف الوارد في الفقرة السابقة ، لن يحتفظ أبداً بقوات برية وبحرية وجوية ، فضلاً عن قدرات الحرب المحتملة الأخرى . . . ونفذت سكاك»^(١) (القائد الأعلى للدول المتحالفة) برامج قوية للإصلاح الزراعي ، وإصلاح نظام التعليم وصبغه بالطابع الديمقراطي ، وتجربة التجمعات الصناعية الكبيرة (زاياتسو) ودعم القوانين المضادة لشركات الاحتكار وتطوير القادة العسكريين وقادة رجال الأعمال ، والمساندة الفعالة لنقابات العمال ، وغير ذلك من التدابير التي يراد بها إعادة بناء المجتمع الياباني .

التميز الاقتصادي والتجديد

خلال الشطر المبكر من فترة الاحتلال عمل القليل جداً لإعادة بناء صناعة اليابان ، وانتعشت بصورة بطيئة جداً . وكان هناك اضطراب كثير في صفوف القادة الصناعيين من ناحية المستقبل ، وأدت ضروب النقص في الخامات والإسكان والغذاء إلى تضخم خطير وظهور الأسواق السوداء . ثم في ١٩٤٧ - ٤٨ مع ازدياد الإدراك بأن اليابان لا يمكن أن تنعم بالرخاء بغير صناعة أوفر إنتاجاً وأعظم

(١) SCAP هي الحروف الأولى من :

Supreme commander of The Allied Powers.

كفائية ، نقل الاحتلال التأكيد من الإصلاح السياسى ليضعه على الانتعاش الاقتصادى . وعمل على تقوية السياسة الجديدة ازدياد الإدراك فى الولايات المتحدة بأن توازن القوة فى آسيا والباسيفيك يتوقف على وجود يابان تنعم بالرخاء والصحة ، وزاد حدة الحاجة إلى بعث الحياة فى اليابان من جديد ، سقوط الصين الوطنية ونشوب الحرب الكورية . وبتنفيذ مشروع دودج المراد به الحد من التضخم وتشجيع الانتعاش الاقتصادى وتوسيع نطاق التجارة ، ومع الحرب الكورية بما صاحبها من إفاق شديد من جانب الولايات المتحدة تأييدا لقوات الأمم المتحدة ، بدأت صناعة اليابان تطورها ونموها .

وبحلول عام ١٩٥١ كانت الصناعة قد عادت بوجه عام إلى مستويات ما قبل الحرب ، وراحت اليابان تشهد أولى حالات الراج الكثرة التى تكاد تكون متصلة حتى الوقت الحاضر . لقد أصبحت اليابان من جديد شعبا صناعيا رئيسيا ، ومنتجا كبيرا للصلب ، والسفن ، والسيارات ، والطائرات ، والكيمائيات والمواد البتروكيمياوية ، والمنسوجات ، والمعدات الالكترونية ، والبصريات وما إلى ذلك — وبعبارة موجزة نقول إنها منتج كبير فى جميع فروع الصناعة تقريبا .

وبدأت اليابان برنامجا لتنمية بحوث الفضاء ، وأطلقت بنجاح عدة صواريخ بما فيها نموذج كابا رقم ٩ الذى يقال بأنه وصل إلى ارتفاع يتجاوز ٢٠٠ ميل . هذه الصواريخ يراد بها البحث

العلى وإرتياد الفضاء ، وتعمل اليابان على توسيع برنامجها بابتداع صواريخ أكبر ومتعددة المراحل .

إن عودة اليابان إلى الظهور كأحد قادة الصناعة في العالم ، ينبغى بالطبع ألا تكون مبعث دهشة كثيرة للغرب ، فقد ظهرت بوضوح قدرتها ومهاراتها في التكنولوجيا أمام العالم في الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات . لقد أصبحت اليابان منافسا كبيرا للغرب وبنت واحدة من أكبر البحريات والبحريات التجارية في العالم، وخلقت قوة عسكرية على درجة كافية من النمو بحيث تحدد الولايات المتحدة من أجل السيادة في الباسيفيك . أما أن اليابان لم تكن من القوة بحيث تتمسك بامبراطوريتها التي كونتها في وقت الحرب ، فلا يغير من الحقيقة وهي أنها استطاعت بناء آلة عسكرية من الدرجة الأولى في فترة قصيرة من الزمن .

والناحية التي تثير أشد الدهشة بالنسبة إلى الانتعاش بعد الحرب هي السرعة التي تم بها ، واستمرار الخطى التي يسير بها النمو . لا تزال هناك نواحي ضعف في صناعة اليابان ، مثال ذلك أن الأسعار ليست تنافسية مع أسعار البلاد الأخرى في بعض خطوط الإنتاج، والصناعة معرضة للتهديد للغاية من جانب التغيرات في ظروف الأعمال الدولية والتجارة العالمية . هناك قلق، وهناك اختلافات شديدة في الرأي في اليابان حول ما ينبغى ، أو ما يمكن عمله بشأن ميزان المدفوعات الذي ليس في صالح البلاد (وهذه مشكلة متكررة) ، وحول ارتفاع أسعار

السلع الاستهلاكية ، واستمرار المعدل المرتفع للتوسع الصناعي . وأصبح مشروع الحكومة بشأن مضاعفة الدخل القومي مشكلة سياسية ويتعرض للهجوم من جانب المعارضة ، بل ومن جانب بعض من هم في صفوف حزب الحكومة ، باعتباره مسرفاً في التفاؤل ، وعاملاً على تشجيع معدل للنمو الاقتصادي أسرع مما ينبغي ، مما يمكن أن يؤدي إلى انتكاس أو كساد . واتخذت الحكومة تدابير للتقليل من السرعة التي يسير بها معدل التنمية الاقتصادية ، ولتحسين ميزان المدفوعات ، ولكن هذه التدابير ليست كافية وجاءت متأخرة عن وقتها المناسب ، على ما تذهب إليه المعارضة . وبالنسبة إلى الوقت الحاضر على الأقل تواصل اليابان التمتع برخاء لم يسبق له مثيل ، وبمعدل عال من النمو الصناعي ، وهي تعمل على توسيع أسواقها في جميع أجزاء العالم .

من المستحيل إعطاء إجابات بسيطة أو سهلة عن السؤال المتعلق بالكيفية التي استطاعت بها اليابان أن تحقق هذا الانتعاش وهذا التوسع . إن أناساً مختلفين يشددون على عوامل مختلفة في محاولتهم تفسير الطريقة والسبب . هناك أسباب كثيرة ؛ والجواب معقد بالضرورة ، فقد كانت اليابان شعباً صناعياً مهماً عندما حلت الثلاثينيات ، وكانت قد ابتدعت مهارات في التجارة والتكنولوجيا في الوقت نفسه . إن التوترات المتزايدة بين الولايات المتحدة والكتلة السوفيتية - الصينية بعد الحرب العالمية الثانية جعلت من مهارات اليابان الصناعية وموقعها أصلاً رأسمالياً كبيراً في الصراع من أجل السيطرة على الباسيفيك الغربي

والبلاد غير الملزمة في آسيا . وصبت في اليابان المعونة الأمريكية بصورة مباشرة ثم اتخذت بعد ذلك صورة نفقات خاصة لتكوين قوات الولايات المتحدة في اليابان ، والمشتريات في الأماكن القريبة من شواطئ اليابان ، للبلاد الأخرى التي تتلقى المعونة من الولايات المتحدة والمبالغ التي تنفقها قوات الأخيرة في اليابان .

ولقد وصلت هذه المصروفات إلى حوالي ٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار في عامي ١٩٥٢، ١٩٥٣ وظلت حتى عام ١٩٥٧ تتجاوز ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار في السنة ، هذه المصروفات كانت حيوية بالنسبة إلى اقتصاد اليابان ، إذ جعلت في إمكان البلاد موازنة مدفوعاتها وتسكين فائض برغم أن الواردات كانت أكبر من الصادرات خلال هذه الفترة ، باستثناء عام ١٩٥٥ : ولا تزال مواد التكوين الخاصة مهمة بالنسبة إلى اليابان ، وظلت حتى عام ١٩٦١ تتجاوز ٤٠٠ مليون دولار .

والتعاون بين الولايات المتحدة واليابان على هيئة قروض وعقود تتعلق بالمعونة الفنية ، عامل كبير آخر في انتعاش اليابان الاقتصادي . كانت اليابان في حاجة إلى رأس المال والمعونة التكنولوجية حتى يقسئ لها تحديد صناعاتها والحق بالغرب في التكنيكات الصناعية . وكانت اليابان لا تملك القدر الكافي من رأس المال المحلي برغم الإبقاء على معدل عالٍ للإدخار والاستثمار ، ولذلك تحولت إلى المصادر الأجنبية للحصول على جزء حيوي من رأس مالها وتكنولوجياها . وبحلول عام ١٩٦١ كان قد تم التوقيع على حوالي ١٥٠٠ من عقود المعونة الفنية الأجنبية ، منها حوالي الثلث مع

الولايات المتحدة . كذلك وقعت عقود مع شركات في ألمانيا الغربية وإيطاليا والمملكة المتحدة وسويسرة وبلدان أخرى . واستوردت اليابان التكنولوجيا من الغرب في مجال واسع من الصناعات ، من بناء السفن إلى الإلكترونيات ، وكان هذا البرنامج ذا قيمة ضخمة بالنسبة إلى اليابان ، إذ ساعدها على الدخول في صناعات جديدة ، وتعويض الوقت الذي ضاع خلال الحرب وبعدها . وكذلك أدى هذا البرنامج إلى توسيع نطاق الاتصالات أمام مشروعات العمل اليابانية ، وأتاح معرفة أفضل بالأسواق الأجنبية . وتتضمن الارتباطات الفنية الحديثة اتفاقات عملية ناجحة بين الشركات اليابانية والشركات في الولايات المتحدة لصناعة المعدات الإلكترونية للطائرات النفاثة ، وعقود لإنتاج وبيع مكابس الغاز ، وصناعة الآلات المستخدمة في دوائر الأعمال والآلات الحاسبة . فالعقود من نوع ما ، والاختراعات المسجلة ، والإتاوات ، والعقود للإنتاج في المصانع اليابانية أو الاتفاقات الخاصة بالمبيعات ، هذه جميعا عقدت بين الشركات اليابانية والأجنبية في جميع خطوط الصناعة تقريباً ، من الآلات الزراعية والمتسوجات إلى الأغذية الجاهزة .

وكان التوسع الهائل في الإنتاج الكبير من السلع الاستهلاكية للسوق المحلية ، عاملاً هاماً أيضاً في نمو اليابان الصناعي في فترة ما بعد الحرب . وهذا الإنتاج المتزايد جعل في الإمكان خفض التكاليف ولعب دوراً حيوياً فيما يقال له الثورة الاستهلاكية .

وتحررت اليابان أيضاً من التكاليف الفادحة جداً التي كانت

تتحملها قبل الحرب في سبيل الاحتفاظ بصرح عسكري كبير، وفي القيام بالعمليات العسكرية « والبوليسية » فيما وراء البحار ، وتحورت من المطالب الفادحة المفروضة على صناعتها من أجل دعم هذه البرامج ، وبينما حطمت قوة الشعب الصناعية أو أصيبت بخسائر شديدة خلال الحرب ، فقد أبدلت هذه القوة الآن إلى حد كبير بمصانع أحدث وأوفر إنتاجاً هي أقدر على منافسة المنتجين الأجانب .

وبرغم مالى اليابانيين من قوة عاملة كبيرة جداً ، كانوا يسرون قداماً بخطى واسعة سريعة بالإنتاج الكبير والتالية الذاتية ، وأصبحوا يملكون الآن بعضاً من أحدث المنشآت الصناعية في العالم . وكان التجديد وكانت التالية الذاتية الحركة أوضح ما يكونان في الشركات الكبيرة التي تنتج سلعاً من قبيل الصلب ، والسفن ، والسيارات ، وأجهزة التليزيون والراديو . وبفضل المعونة الحكومية التفضيلية قادت الشركات الكبرى الطريق في برامج التجديد . إن الأجانب الذين يزورون اليابان غالباً ما تملكهم الدهشة إذ يرون مصانع جديدة وكبيرة تديرها قوات صغيرة من المهندسين والعمال الحاذقين الذين يستخدمون أحدث المعدات التي توفر في استخدام العمل . وهنا أيضاً اتجهت اليابان إلى الغرب ودعت الخبراء كي يساعدوها على إعداد البرامج وإقامة المراكز حتى يزدوا من إنتاجية المصانع والعمال . وكانت بعض الجماعات العمالية والسياسية تقاوم البرامج ، ولكن الشركات الكبيرة سارت في طريقها قداماً وأحدثت ثورة بالعمل في القطاع الحديث من الصناعة اليابانية .

وإلى جانب هذه المؤسسات الصناعية الحديثة الكبيرة تعمل صناعات متوسطة وصغيرة لا يزيد بعضها على الورش التي تملكها أسر . وهذه المصانع الصغيرة لا تزال تشكل الشطر الأكبر من المشروعات ، أو حوالى ٩٠ في المائة منها ، وتضم أكبر عدد من العمال ولكنها لا تخرج سوى جزء صغير نسبيا من الإنتاج الصناعى . هذا النمط المزدوج من الصناعة — المنشآت الحديثة الكبيرة ، والتي هي على درجة عالية من الكفاية ، والمشروعات الأصغر وهي أقل كفاية وإنتاجية — يشكل إحدى مشكلات اليابان الاقتصادية . فالعمال في المصانع الأكبر والأعظم لإنتاجية يحصلون على أجور أعلى ، ومزايا هاشية أكثر ، وغالبا ما ينعمون بأمن أوفر . وتعمل الصناعة والحكومة سويا على تشجيع قيام الصلات بين الصناعات الكبيرة والصغيرة ، حتى يتيسر للمنشآت الأصغر الوصول إلى رأس المال والمعرفة الفنية مما تحتاج إليه من أجل زيادة الإنتاجية ، ورفع رواتب العمال (وهو أمر ضرورى في سوق العمل التنافسية إلى درجة عالية اليوم) ، وإعطائهم نصيبا أفضل من الدخل القومى . إن الرخاء المندفع بشدة وارتفاع مستوى العمالة في اليابان خلقا فعلا نقصا خطيرا في الأيدي العاملة في صناعات كثيرة ، وهو موقف لم يكن أحد ليفكر فيه قبل ذلك بسنوات قلائل . وعمدت الشركات في الآونة الأخيرة إلى إرسال مئليها يطوفون أرجاء البلاد ليقابلوا خريجي المدارس والجامعات كجزء من برنامج تجنيد الأيدي العاملة وهو برنامج غالبا ما يتضمن منح العلاوات للشبان الذين يبشرون بالخير

لحلمهم على توقيع عقود العمل مع الشركات. إن عدد الوظائف والأعمال اليوم أكبر من عدد الشباب الذى يشغلها .

ويواصل البعض الإحساس بأن اليابان لن يكون فى وسعها احتمال الصناعات الأحدث بسبب ما تضعه من التأكيد على التكنولوجيا والإنتاجية ، وأنه ينبغي تركيز الجهود وفق الخطوط التى يفترض أن العمل « الرخيص » فيها يمنح اليابان ميزة نسبية . ولكن بقيام الصناعة فى الصين والهند وهونج كونج وغيرها من البلاد الأقل نمواً تجد اليابان أن المنافسة مع العمل الأرخص عند جيرانها يزداد صعوبة ، فالعمل أكثر كلفة فى اليابان إذا ما قورنت بجيرانها، وقد بدأت تحول اقتصادها إلى اقتصاد أكثر التماذج الغربية تقدماً ، واضعة التأكيد على التكنولوجيا والإنتاجية والكيف . فالمنسوجات الرخيصة، و سلع الأسواق الشعبية، وإن كانت لا تزال لها أهمية، تخلى الطريق أمام السفن والآلات الحاسبة وآلات التصوير ، والكثير منها لا يقل جودة عما ينتج منها فى أى بلد آخر، وهذا الاتجاه توضحه شتى أنواع النجاح المفاجئة والمشيئة للنظر التى أحرزتها الموتوسيكلات اليابانية فى منافسة على النطاق العالمى . وكان الأثر الذى أحدثته السلع اليابانية الأقل ثمناً ولكنها على درجة عالية من جودة الصنف ، كان موضع الشعور فى الأسواق فى جميع أرجاء العالم — آلات التصوير اليابانية فى الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وأجهزة الراديو الترانزستور ، وأجهزة التليفزيون المنقلة ، وأشرطة التسجيل ، ولا نقول شيئاً عن الآلات القاطعة المصنوعة من الصلب الذى لا يصدأ ومكنات الخياطة ، وكرات الينسبول ، وقضبان صيد السمك ،

الأحذية المصنوعة من المطاط ، والحزف . إن الكفاية وانخفاض تكاليف الإنتاج وتحسن أساليب الرقابة على النوعية - هذه كلها أدت بالشركات في الولايات المتحدة إلى إنشاء شركات مشتركة مع المصانع اليابانية لكي تصنع في اليابان سلعاً توزع تحت أسماء أمريكية .

إن التحول إلى المنتجات الصناعية الجديدة ذات القيمة العالية وازدياد ما للأسواق الغريبة من أهمية نسبية ، جعلاً من المحتوم أن تفرض الصناعة اليابانية الرقابة على الصنف ، وخاصة بالنسبة إلى السلع المعدة للتصدير . وكان هذا من أصعب عمليات التكيف بالنسبة إلى الصناعة اليابانية ، ولكن مرة أخرى تعاونت الصناعة والحكومة ، مثلما تتعاونان في الغالب ، على تغيير المفهوم القديم لعبارة « صنع في اليابان » الدالة على الرخص إلى مفهوم يتم عن جودة النوع . وفقدت برامج الرقابة على النوع في المصانع ، وفي مستوى التصدير ويزداد الآن باطراد عدد السلع اليابانية التي يجب أن تخضع للتفتيش قبل أن يكون في الإمكان شحنها إلى الخارج . لا تزال بعض السلع الرديئة تخرج من نطاق التفتيش ، وتتخايل الشركات الصغيرة ذات رأس المال الصغير على القواعد المرصودة حيثما يكون هذا في الإمكان ، ولكن البرامج كانت ناجحة بوجه عام . وفي حالة بعض الصادرات اليابانية الأرخص ثمناً أو أقل جودة ، يرجع بعض الخطأ إلى المواصفات التي يضعها المستوردون بشأن الأثمان .

أصبحت البيئة الجديدة في عالم ما بعد الحرب ، تحدياً كبيراً للبراعة اليابانية وقدرتها على التكيف ، وكان نجاح الاستجابة مذهلاً في نظر اليابانيين بقدر ما هو في نظر أي شخص آخر . لم يكن التقدم سهلاً ،

ولم تحقق بعض الصناعات النجاح الذى حققته سواها ، وبخاصة
الصناعات التقليدية الثقيلة — المعادن الفلزية والآلات والكيمائيات —
وفى الصناعات الجديدة كالسيارات والالكترونيات .

ويرجع السبب الأكبر فى انتعاش اليابان السريع وتوسعها إلى
نشاط أهلها وإقدامهم ، عن يريدون أفضل ما توفره الحياة ويعملون بجد
من أجله . هذه الحيوية وهذا الإقدام وُجها على نحو فعال إلى المسالك
المؤدية إلى بناء قوة صناعية كبيرة بفضل رجال الأعمال ذوى الكفاية
والزعامة الحكومية . إن قادة اليابان الجديدة فى فترة ما بعد الحرب
العالمية الثانية، شأنهم شأن أمثالهم فى عصر الميجى ، قاموا بمهمة رائعة
من تقدير للعالم المتغير ، وعن طريق المشاركة مع الغرب ومع الولايات
المتحدة بوجه خاص ، يسرون قدما بالتغيرات الصناعية
والتكنولوجية كى يتكيف الشعب مع دوره فى عالم ما بعد الحرب .

وبنمو قوة اقتصاد اليابان ونضجه ، أصبحت أيضاً بلداً يصدر
التكنولوجيا ورأس المال . فيقوم اليابانيون الآن بإنشاء مصنع للصلب
فى البرازيل ولهم مصنع لعمل أجهزة الراديو الترانزستور فى أيرلندا،
وأقيمت مصانع المنسوجات فى بلاد عدة ، وطلبت الأرجنتين حديثاً أن
تزودها اليابان بالمعونة الفنية بما فى ذلك المساعدة فى إقامة مصانع للصلب
وإنشاء صناعة للالكترونيات . لا يزال مجموع الصادرات من رأس
المال اليابانى المعد للاستثمار، صغيراً ، ولكنه أخذ فى النمو ويدشر بأن
تكون له أهمية كبرى فى المستقبل .

صناعة الصلب

كانت صناعة الحديد والصلب من القوى الرئيسية في نشوء الأنماط الصناعية اليابانية بعد الحرب ، وهي مثال طيب عن الطريقة التي تسكفت بها الصناعات الكبيرة لكي تتلاءم مع موقف اليابان الذي تغير . كانت صناعة الصلب قبل الحرب تعتمد اعتماداً شديداً على الخامات المستوردة من منشوريا والصين وكوريا وغيرها من المصادر الآسيوية . فكان خام الحديد وفحم الكوك وسبائك الحديد يتدفق من البر الآسيوي على المعامل اليابانية التي أنتجت الصلب الذي يحتاج إليه للبناء السريع للصناعة والقوة العسكرية في اليابان . وبنت مصانع للحديد والصلب في كوريا ومنشوريا لكي تحسن استخدام الموارد المحلية وتوسع من نطاق الإنتاج ، وأصبح المركب الصناعي في أوشان فوشان (منشوريا) من أكبر المركبات في آسيا ، ويضم مناجم للفحم والحديد ، وأفراناً للنفخ ، ومعامل للصلب ومصانع للتشطيب والصنع بالنسبة إلى مجموعة كبيرة من المنتجات المعدنية والآلات — وعندما حل عام ١٩٤٠ كانت صناعة الصلب باليابان تنتج سبعة ملايين طن من الصلب تقريباً في السنة .

وعند انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت صناعة الصلب باليابان في حالة توقف بالفعل ، فانقطعت المصادر القديمة التي كانت تمدّها بالخامات ، وتعرضت مصانع كثيرة للغارات الجوية العنيفة ، ولم يعد للأسواق الأجنبية وجود . كانت الفترة التالية مباشرة لانتهاء الحرب

فترة اضطراب وعدم تأكد . لقد كانت صناعة الصلب باليابان من المصادر الكبرى لقوتها العسكرية ، وكانت سياسة الاحتلال في أوائل عهدها معنية بخلق يابان جديدة ومسالمة ، قد جردت من القدرة التي يمكن أن تمكنها من شن الحرب من جديد .

فوضعت الخطط لنقل المصانع إلى بلاد أخرى على صورة تعويضات ، وتقرر أن تكون الصناعات الثقيلة صغيرة بحيث يكفي الإنتاج لسد الحد الأدنى من الاحتياجات المحلية . وبتحول سياسة الاحتلال إلى التعمير الاقتصادي عاد الصلب فأصبح فرعاً رئيسياً من فروع الصناعة ، ومن القادة في توسيع نطاق اقتصاد اليابان وتحديدته . ولقد كان انتعاش إنتاج الصلب وتوسعه في اليابان من أنجح الإنجازات التي حققتها البلاد منذ عام ١٩٥٠ ، ويبلغ إنتاج اليابان من الصلب الآن حوالي أربعة أمثال ما كان عليه من قبل ، وتجاوزت اليابان فرنسا والمملكة المتحدة لتصبح رابع دولة كبرى تنتج الصلب . إن المصانع اليابانية تنتج من الصلب الآن ما يقرب من إنتاج بقية آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا مجتمعة . ويبين الجدول رقم (١) نمو الإنتاج من أيام ما قبل الحرب إلى الوقت الحاضر . ومعدل النمو من أعلى المعدلات في الشعوب الصناعية الكبرى ، وتدعو الأرقام المقدرة للسنوات العشر القادمة إلى إنتاج حوالي ٤٥ — ٥٠ مليون طن في عام ١٩٧٠ . ولكن على أساس المعدل الحالي للنمو ، فإن الهدف المقرر لعام ١٩٧٠ قد يتسنى الوصول إليه في وقت ما خلال الستينيات .

لوتحوّلت صناعة الصلب اليابانية في فترة ما بعد الحرب ، من
الصين ومنشوريا من أجل الحصول على المواد الخام ، إلى مصادر
جديدة في جميع أنحاء العالم .

الجدول رقم (١) إنتاج اليابان من الصلب
الغفل (بالاطنان المترية)

٢٥٣٩٨٥٠٠٠	١٩٣٢
٥٥٢٢٣٥٠٠٠	١٩٣٦
٧٥٦٥٠٥٠٠٠	١٩٤٣
٥٥٧٥٠٠٠٠	١٩٤٦
٤٥٨٢٩٥٠٠٠	١٩٥٠
٩٥٤٠٨٥٠٠٠	١٩٥٥
٢٢٥١٣٨٥٠٠٠	١٩٦٠
٢٨٥٠٠٥٠٠٠	(ب) ١٩٦١
٤٨٥٠٠٥٠٠٠	(ب) ١٩٧٠

(١) الأرقام المتعلقة بعام ١٩٣٢ حتى عام ١٩٦٠ والتقديرات الخاصة بعام ١٩٧٠
مستقاة من :

Japanese Iron and Steel Industry, 1961, Tokyo Foreign Service,
(ب) تقديرا

إن متطلبات صناعة تنتج الآن قرابة ثلاثين مليون طن من
الصلب ، هي متطلبات ضخمة ، وسوف تزداد زيادة بالغة خلال
العقد التالي . والنمط الجديد من الحصول على المواد الخام :

فهو التوسع في تنويع المصادر ، والنقل عبر مسافات أطول ، وواردات أكبر بكثير . وفي سبيل خفض النفقات يقوم منتجو الصلب اليابانيون باستيراد المواد ذات الجودة العالية بقدر مايسعهم ذلك ، وبينون سفن النقل الكبيرة ، ويعدلون أساليبهم في الإنتاج بقصد الحصول على أكبر غلات ممكنة من الخامات الجيدة بما كان متاحاً لهم بوجه عام في فترة حاقبل الحرب . وتنويع مصادر الخامات من اياخذدة بالنسبة إلى المنتجين تفوق النمط القديم القائم على الاعتماد على البر الآسيوى . فبالإضافة إلى أنه يندمج بمواد من أعلى درجة يجعلهم أقل اعتماداً على أى مصدر واحد ، وأقدر على المساومة في سبيل الحصول على أثمان مناسبة ، وأقل تعرضاً للتهديد بفعل الضغوط السياسية والاقتصادية .

وتغيرت أيضاً الأسواق التى يتجه إليها الصلب ومنتجاته ، وتعتمد اليابان الآن على الولايات المتحدة والشعوب الغربية ؛ إذ تبعت إليها بنسبة من صادراتها أكبر بكثير مما كانت الحال قبلاً . ولم تعد سوق الصين سوقاً مهمة ، ولاتزال المطالب العسكرية صغيرة ، وتضطر البلاد المتخلفة إلى تقييد وارداتها بسبب الافتقار إلى العملة لأداء ثمنها.. إن الرقابة على الصنف ، والصلب من الدرجة العالية ، وإخراج المنتجات بحيث تناسب الأسواق الغربية ، هذه كانت عوامل مهمة فى أنماط التصدير الجديدة التى اتخذتها صناعة الصلب ، وفى ازدياد الطلب المحلى على إنتاج السلع الاستهلاكية للمشتريين اليابانيين .

وفى سبيل رفع الإنتاجية ، وتحسين استغلال الخامات الغالية،

وجعل ممن الصلب الياباني وأنواعه المختلفة وصفته أقرب إلى المستويات التنافسية لدى الشعوب الغربية ، تعاونت الصناعة والحكومة في برامج عدة للترشيد والتوسع وساعدت الحكومة الصناعة عن طريق شتى أساليب المعاملة التفضيلية للحصول على أكبر قدر ممكن من رأس المال من المصادر المحلية والخارجية على السواء . وجيء بالخبراء الغربيين للمساعدة في تنفيذ برامج الإنتاجية ، كما أدخلت المعدات والتكنولوجيا الجديدة عن طريق الارتباطات الفنية مع الشركات الأجنبية . ونتيجة لهذه البرامج حققت صناعة الصلب باليابان مستوى عاليا جداً من التكنولوجيا ، ويدعى اليابانيون الآن أنهم ينتجون أعلى كمية من سبائك الحديد بالنسبة إلى الوحدة من السكوك وأنهم يشغلون المحل الثاني بعد الولايات المتحدة بين منتجي الصلب في العالم ، وذلك من حيث قدرة الأفران . وتقوم شركات الصلب ببناء أفران نفخ أكبر حجماً ، وإدخال محولات الأوكسجين - وهذا أيضاً من مستوردات التكنولوجيا الجديدة - للتقليل من اعتمادهم على الواردات من خرقة الحديد .

وتقوم مصانع جديدة ضخمة على طول ساحل البحر بين منطقة خليج طوكيو وشمال كيوشو ، وتضم أفراناً زنة ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ طن ومحولات ، ومعامل تعمل بصفة مستمرة ، وتكنيكات في الإنتاج على درجة عالية من التالية الذاتية الحركة . فصنع يابان مثلاً وهو من أكبر مصانع العالم بصدد إتمام بناء جديد في حجم القديم ، على أرض استردت من منطقة الخليج القليلة الغور ، والمصانع المتكاملة الجديدة والكبيرة

قائمة كلها على امتداد البحر لتستقبل المواد الخام ولتشحن المنتجات المصنوعة. إلى الخارج بطريق ثغور أعدت خصيصا لاستقبال السفن الأكبر التي يجرى بناؤها الآن لنقل الخامات بتكاليف أقل وركبت آلات كبيرة لتناول المواد. وصممت المصانع الجديدة بحيث تتبع المواد نظاما الانسياب الذي لا يتوقف، وهو نمط قائم على الأنماط الحديثة من حركة المرور، والتي اقتنست من المصانع في جميع أرجاء العالم. فالمساحات الكبيرة المعدة للتخزين، والتسهيلات المتعلقة بتصنيف المواد حسب مرتبتها ومزجها، والآلات الخاصة بالصنطرة، وغير ذلك من التسهيلات، حددت أماكنها بطريقة غلبية بحيث يسهل تناول خام الحديد والفحم والأخلاق والمواد الخام الأخرى، ونقلها واستخدامها. وزار الخبراء اليابانيون المصانع في الولايات المتحدة وأوروبا، ودعت الشركات الخبراء ليقدموا إليها المشورة بشأن إدخال أفضل الأساليب وأكفئها في المصانع اليابانية. وعن طريق الصلات التكنولوجية التي أقامتها صناعة الصلب اليابانية والدراسة التي قامت بها عما هو أفضل في المصانع الأجنبية، استطاعت أن تتجنب أسلوب التجربة والخطأ الذي ينطوي على القدر الكثير من التكلفة، وأن تنفاد برامج البحوث الكثيرة الكلفة في وقت كانت تعاني فيه من نقص شديد في رأس المال، وأن تعوض بنجاح خسارة التطور التكنولوجي في فترة الحرب وأوائل فترة الاحتلال. كذلك عمل رجال صناعة الصلب في اليابان على تحسين المعدات والتكنولوجيا المستوردة بما ترتب عليه أو توافر

لديهم في بعض المجالات أفضل ما أخذوه عن الغرب ، بالإضافة إلى ما أدخلوه من تعديلات وتحسينات بفضل براعتهم وقدرتهم على الابتكار .

لقد بلغت صناعة الصلب اليابانية الآن النقطة التي تستطيع عندها أن تتحول إلى تصدير التكنولوجيا والمصانع إلى أجزاء العالم الأخرى ، وسوف يبدأ العمل قريبا في مصنع اشتركت في إقامته اليابان والبرازيل ويجرى إعداد الخطط لإنشاء مصانع يابانية في هونغ كونج وسنغافورة وأخيراً ، بينما تواصل صناعة الصلب اليابانية استيراد التكنولوجيا من البلاد الأجنبية ، راحت الصناعة والحكومة في الآونة الأخيرة تعملان على سرعة توسيع نطاق التسهيلات المتصلة بالبحوث المحلية .

النقل

إذا استثنينا الطرق العامة المشهورة ، فاليابان تملك نظاما للنقل يمتاز بالكفاية ، وبأنه حديث . فجميع المدن الهامة تخدمها السكك الحديدية ، ويبلغ طول الأخيرة بالبلاد أكثر من ١٧٠٠٠ ميل ، مما يجعل المقارنة بين عدد الأميال بالنسبة إلى المساحة من الأرض في اليابان وأوروبا الغربية في صالح الأولى . وتتولى الخطوط الحديدية الوطنية اليابانية إدارة معظم السكك الحديدية بما فيها الخطوط الطويلة ، الرئيسية . وتدير الشركات الخاصة عدة من الخطوط المحلية والإقليمية بوصفها خطوطا تغذى الشبكة الرئيسية ، وخطوطا تربط بين المناطق الحضرية التي تقوم حول المدن الكبيرة . وأهم حركة للنقل هي من

طوكيو إلى شمال كيوشو عن طريق البحر الداخلي ، وبخاصة القسم الممتد من طوكيو إلى كوبي - أى خط توكايدو . ومعظم الخطوط الحديدية مفردة باستثناء الخط الرئيسى الشرقى من جنوب سنداي فى الشمال الشرقى إلى شمال كيوشو ماراً بالمنطقة التى تعتبر قلب البلاد . وأحدثت الفترة التالية للحرب زيادة كبيرة فى المطالب المفروضة على السكك الحديدية ، والشبكة مثقلة الآن بالأعباء الواقعة عليها ، وهى فى حاجة إلى التوسع ، وبالإضافة إلى مطالب الشحن المتزايدة فإن الإقبال الشديد على السفر والذى صاحب الرخاء الجديد ألقى ضغطاً شديداً على قطارات الركاب التى غالباً ماتمتلئ بالركاب تماماً فلا تدع سوى أماكن للوقوف فيها .

والسكك الحديدية اليابانية هى من الخطوط الضيقة (٣ أقدام ، ٦ بوصات) على خلاف الخطوط القياسية (٤ أقدام ، ٨ ١/٢ بوصات) بالولايات المتحدة وأوروبا الغربية . ومعنى الخط الضيق أن تقل الكمية التى تنقلها القطارات اليابانية فى الرحلة الواحدة وأن تقل سرعتها ، وهذا معناه رحلات أقل عدداً فى اليوم الواحد . ولقد دار نقاش كثير حول مشكلة نظام الخط الضيق ، كما جرى البحث فى أوقات مختلفة فى إجراء تحول إلى نظام الخطوط العريضة . غير أن مثل هذا التحول سوف ينطوى على تكاليف باهظة للغاية ، ولا يبدو فى حدود التنفيذ العملى على الأقل فى الوقت الحالى حيث تنهض الحاجة إلى إجراء توسع كبير فى التسهيلات القائمة ، وحيث إن رأس المال المتاحة للتحويل محدود . إن

مالالأرض في اليابان من طبيعة جبلية ، إلى جانب ارتفاع كلفة الأرض المستوية ، والحاجة إلى إنشاء العديد من الأنفاق والجسور والكبارى ، في الأقاليم الوعرة ، كل هذا يجعل مدا الخطوط الحديدية كثير التكاليف . وهناك إدراك عام لخطورة عنق الزجاجة الممثل في نظام النقل ، ويدعو مشروع السنوات العشر الذى وضعته الحكومة ، إلى توسيع التسهيلات الحالية ، بما فى ذلك إنشاء خطوط جديدة والمزيد من الخطوط المتعددة الاتجاهات ، وبخاصة على طول الخطوط الرئيسية وفى المنطقة الرئيسية من البلاد . وتدل التقديرات على أنه فى عام ١٩٧٠ تكون قد تضاعفت المطالب المفروضة على قطارات البضائع والركاب . ومن أهم المشروعات خط توكايدو الجديد الذى يجرى إنشاؤه الآن بين طوكيو وأوساكا والمقرر إتمامه فى عام ١٩٦٤ ، وهذا خط مستقل يسير بجذاء طريق توكايدو القديم وعرضه أكبر ، يزيد قليلا على أربع أقدام ، وسوف يستخدم خط توكايدو الجديد عربات ذات ميل منخفض ومجموعة من أخلاط خفيفة ، وذلك وفق تصميم خاص أعد لها . وسوف تتمكن القطارات من السفر بسرعة تصل إلى ١٢٤ ميلا فى الساعة ، وسيكون المتوسط خلال الرحلة البالغة ٣١٠ أميال أكثر من ١٠٠ ميل فى الساعة بقليل ، وهذا يقلل الوقت الذى تستغرقه الرحلة من طوكيو إلى أوساكا من سبع ساعات تقريبا إلى ثلاث ساعات ، وستزود العربات بأجهزة تكييف الهواء ، كما يزود كل مقعد بجهاز للراديو ، وسوف تسير على هذا الخط أيضا قطارات البضاعة بسرعة

متوسطها حوالى ٦٠ ميلا فى الساعة ، ويزيد إلى حد كبير من عدد القطارات ومن كمية السلع التى يمكن نقلها بين المركزين الصناعيين الكبيرين . عندما يكتمل خطا توكايدو القديم والجديد معاً ، فسوف تعادل طاقتهما ثلاثة أمثال طاقة الخط الحالى .

وتسير الحكومة قدما بكهربية خطوطها وباستخدام المزيد من قطارات الديزل ، كما تعمل الخطوط الوطنية اليابانية الآن على تنفيذ مشروعات للربط بين هانشو وهوكايدو عن طريق نفق يتراوح طوله بين ١٢ ، ١٣ ميلا . وتستخدم القطارات الآن نظام المعديات بين الجزيرتين ، ولكن هذه الطريقة تنطوى على الكثير من التكاليف وضياح الوقت . وهانشو وكوشو مرتبطتان الآن بنفق يستخدمه الخط الحديدى والطريق العام .

وألقي التحضر (Urbanization) السريع فى اليابان عبئا ثقيلا على مرافق النقل بين المدن وفى المدن ، ويجرى الآن مخطوط جديدة أو توضع الخطط بشأن مدها فى المستقبل القريب . فى طوكيو مثلا أنشئت منذ عام ١٩٥٠ خطوط جديدة تسير تحت الأرض ، ويجرى الآن إنشاء خط كبير يزيد طوله على ١٧ كيلو مترا . كذلك يسير الإنشاء قدما فى أوساكا وناجويا . وأصبح ازدحام خطوط الضواحي المتجهة إلى المدن الكبيرة أمرا لا يكاد يحتمله الركاب ، وهو يزداد سوءا يوما بعد يوم . وتصل خطوط الضواحي إلى طوكيو الآن من مناطق تبعد عنها بثلاثين ميلا ، وتستغرق الرحلة على كثير منها ساعة ونصف ساعة فى كل من الذهاب

والإياب . إن التنمية المستقبلية تدعو إلى إنشاء المزيد من الخطوط التي تسير تحت الأرض ، وربما تدعو إلى النظم ذات الخط الواحد فضلا عن الطرق العامة التي تنتشر كالشرايين لنقل الأعداد المتزايدة من الناس والسيارات وسيارات النقل والأوتوبيسات .

السيارات

شهدت الفترة التالية لانتها الحرب زيادة شديدة في أعداد السيارات ، والأوتوبيسات ، وسيارات النقل ، والموتوسيكلات والدراجات البخارية ، خلقت لليابان متاعب في المرور لا تكاد تقبل التصديق . فالطرق والطرق العامة ، على خلاف السكك الحديدية ، في حالة ضعيفة من التطور ؛ فعظم الطرق ضيقة وغير ممهدة ، والسفر بالسيارة خطر وبطيء في كل مكان تقريبا . والطرق التي تسير فيها سيارات النقل تزداد طولا ؛ إذ تقوم الأخيرة في كل عام بنقل نسبة أكبر من البضائع عبر المسافات الطويلة ، ويدعو الموقف إلى مزيد من الضيق كلما طرأت الزيادة في نقل البضائع بالسيارات ، وزاد عدد من يشترون السيارات للركوب . ولقد أنتجت صناعة السيارات اليابانية حوالي ٨٠٠.٠٠٠ عربية في عام ١٩٦١ ، بزيادة قدرها حوالي ٧٠ في المائة عن العام الذي قبله . وبرغم أن عدد السيارات بالنسبة إلى الفرد لا يزال منخفضا جدا في اليابان ، فإن الإنتاج يسير بشدة من حوالي ٥٠.٠٠٠ سيارة ركوب في عام ١٩٥٨ إلى حوالي ٢٥٠.٠٠٠ سيارة ركوب في عام ١٩٦١ . وتسير شركات السيارات قدما بالإنتاج الكبير مما يقال له

السيارات الشعبية . إن ما ثبت من قدرة الصناعة اليابانية على توسيع نطاق الإنتاج في وقت قصير جداً ، وارتفاع مستويات المعيشة في اليابان ، ونفس الرغبة القوية جداً في امتلاك السيارات ، وشبكة الطرق التي لا تفي بالحاجة على نحو يبعث على الأسى ، هذه كلها تتضمن عناصر كابوس حقيق يحتم فوق صدور القائمين بالتخطيط في البلاد . لقد زيدت السرعة التي يسير بها تنفيذ برامج إنشاء وتحسين الطرق العامة ، ولكن التقدم كان بطيئاً وكثير الكلفة ، وأصبح بناء الطرق في مقدمة المشكلات التي تواجهها اليابان في عملية تجديد البلاد في المستقبل . ويجرى الآن بناء خطوط الاكسبريس ذات السرعة العالية ، بين كوبى وناجويا ، وسوف تمتد إلى طوكيو في أقرب وقت ممكن .

الملاحاة

وتعود اليابان دولقمن الدول البحرية الكبرى ؛ إذ تملك خامس أسطول بالعالم من ناحية الحولة، وبحرية تجارية تتوسع بسرعة جداً ، ومرة أخرى تصل السفن اليابانية إلى الموانئ في جميع أنحاء العالم . ويدعو مشروع الحكومة الطويل الأجل إلى تحقيق زيادة بالغة القدر في الحولة خلال السنوات العشر القادمة ، تقرب من عشرة ملايين طن ، مما يجعل في إمكان اليابان نقل مزيد من تجارتها على سفن يابانية . وكما سبق لنا القول ، يدعو برنامج التوسع إلى إنشاء سفن خاصة لنقل البضائع ، مثل ناقلات الفحم وخام الحديد وإلى مواصلة تنمية الموانئ والشعور . لم تعد سفن الركاب اليابانية إلى الظهور بعد في خطوط

للملاحة في المحيط الهادى. وبينما تتوارد الأنباء عن مشروعات لإعادة بناء أساطيل سفن الركاب ، فالمستقبل غير مؤكد . سوف يكون هذا العمل باهظ التكاليف ، وثمة عدم تأكيد كثير بشأن المطالب المستقبلية من ناحية النقل بسفن الركاب نظراً للزيادة الكبيرة في السفر بالجوي بما في ذلك النقل بالطائرات النفاثة .

والنقل الداخلى مهم بالنسبة إلى نقل البضائع الثقيلة مثل الفحم والخشب والخامات المعدنية . والسفن التى تشتغل بالنقل الداخلى صغيرة بوجه عام ، وتضم الكثير من السفن الخشبية التى تعمل بجوار الشواطىء . وبينما الملاحة الساحلية مهمة إلا أنها لم تسترجع ما كان لها من الأهمية النسبية قبل الحرب ، وقد انتزعت السكك الحديدية وسيارات النقل أكبر نصيب من النقل المحلى في فترة ما بعد الحرب .

وحديثاً عادت اليابان إلى ميدان الطيران المدنى ، وهى تقوم الآن بتشغيل خطوط دولية وداخلية كبرى . وأكبر شركة هى الخطوط الجوية اليابانية التى تقوم بتشغيل الطائرات النفاثة فيما وراء البحار ، إلى الساحل الغربى من الولايات المتحدة ، وهونج كونج ، وبانكوك وسنغافورة ، كما افتتحت حديثاً خطاً إلى باريس عن طريق القطب . وتتعاون اليابان مع شركة إير فرانس في رحلات مشتركة بين طوكيو وباريس عن طريق القطب الشمالى ، وبين طوكيو وباريس عن طريق جنوب وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط . وتدير الخطوط الجوية اليابانية أيضاً خطاً وفق برنامج زمنى خاص ، من طوكيو إلى فنزويلا

والبرازيل . وتدعو مشروعات التوسع العاجل إلى إنشاء خدمات جديدة إلى جنوب شرق آسيا وأوروبا عبر الطريق الجنوبي . وهناك شركات أخرى تعمل مع شركة الخطوط اليابانية في الرحلات الداخلية بين المدن الكبرى وإلى المدن الإقليمية في جميع أنحاء الجزيرة .

السياحة

وإلى جانب إنشاء شبكة للنقل أعظم كفاية ، عملت اليابان على الإسراع بتنمية صناعة السياحة ، ومن العقبات التي تقف في الطريق طول المسافات وارتفاع تكاليف النقل من الولايات المتحدة وأوروبا . ولكن صناعة السياحة كانت تسير في طريق التوسع . فأكثر من ٢٠٠.٠٠٠ سائح أجنبي يزورون اليابان سنوياً ، ويشكل الأمريكيون أكبر مجموعة فيهم . وتجرى زيادة المرافق الفندقية على الطراز الغربي ويبدل مجهود أكبر من أجل اجتذاب المؤتمرات والاجتماعات الدولية إلى اليابان . ويتزايد عدد السياح الوافدين من الشعوب الآسيوية الأخرى وتعتبر السياحة الآن مصدراً هاماً من مصادر الدخل للشعب . كما أقيمت دورة الألعاب الأولمبية لعام ١٩٦٤ في اليابان ، وقد عمل الشعب على زيادة وتحسين مرافق الإسكان والنقل لهذه المناسبة .

وتملك اليابان مزايا كثيرة لتبنى عليها صناعة سياحية من الدرجة الأولى ، ومن ذلك المناظر الطبيعية الجميلة ، والمعابد القديمة والمزارات المقدسة ، والقلاع والمدن الحديثة التي تعج بالمحلات

الجميلة والمطاعم الجيدة ، من الطرازين الغربي والياباني . والمستويات الصحية معادلة بوجه عام لمثيلاتها في البلاد الغربية ، ونظمت صناعات النقل والسياحة بحيث تجتذب السياح الأجانب وتساعدهم . فتضم الفنادق والمخازن التي يرتادها الغربيون موظفين يستطيعون التكلم بالانجليزية ، ونظمت الوكالات المختلفة رحلات للأفراد والجماعات إلى أشهر الأماكن التي تجتذب السياح في اليابان .

المجتمع الصناعى الحضرى

اليابان الحديثة هي أولا وقبل كل شيء شعب صناعى . ويسير عدد المشتغلين بالصناعات الأولية (الزراعة، التعدين، صيد الأسماك) نحو التناقص بسرعة ، وهم يشكلون الآن حوالى ٣٠ فى المائة من مجموع السكان . ويواصل عدد المشتغلين بالصناعات الثانية والثالثة النمو بسرعة ، ويبلغ حوالى ٢٩ ، ٣٨ فى المائة من مجموع الشعب العامل ، طبقاً لأرقام التعداد الأخير ^(١) . هذا التوزيع لمن يزاوون أعمالاً يكسبون منها عيشهم هو فى جوهره التوزيع الذى نلقاه فى مجتمع صناعى غربى ، ومرة أخرى نقول إنه لا يمثل الشعوب الآسيوية الأخرى على الإطلاق حيث لا يزال الشطر الأكبر من العمال يشتغلون فى الصناعات الأولية وبخاصة الزراعة .

وإذا حكمنا على ضوء الإسهام فى الدخل القومى ، وعدد الأفراد العاملين ، ومكان السكنى ، فاليابان بصدد أن تصبح شعباً من قوم

(1) "Population Structure and Labor Market. " Oriental Economist, Vol. XXX, no 616, Feb. 1962, Tokyo. A discussion of Population Trends based on 1 per cent som. pling of most recent census material.

بحث الاتجاهات السكانية مبنى على أساس هيئة قدرها واحد فى المائة من مواد مستقاة من التعداد الأخير

يعيشون ويعملون في المراكز الصناعية الحضرية وحولها ، ويصنف أكثر من ٦٠ في المائة من السكان الآن باعتبارهم من الحضر ، وذلك طبقاً للمصادر الرسمية (نظراً لأن المناطق الحضرية اليابانية غالباً ما تنضم مساحات شاسعة نوعاً من الأراضي الريفية في داخل حدودها الإدارية فهذا يثير أسئلة تتعلق بتعريف التحضر وتفسيره) . ولا تزال هناك مساحات كبيرة تظل أصلاً ريفية الطابع ، ولكن الاتجاه العام في كل مكان تقريباً في اليابان يسير نحو تركيز السكان في المناطق الصناعية الحضرية ، وهو اتجاه قائم منذ عودة الميجي ، وإن توقف مؤقتاً في أثناء الحرب العالمية الثانية . والمدن التي كانت في الماضي زراعية بصفة رئيسية . تعمل الآن على اجتذاب الصناعات وإنشائها ، والمدن التي لم تتمكن من اجتذاب الصناعات مستويات المعيشة فيها دونها بوجه عام في المدن التي اجتذبت الصناعات .

إن اليابان الحديثة آخذة في أن تصبح ورشة هائلة - أي سلسلة من التجمعات العملاقة والمتوسطة والصغيرة الممتدة من هوكايدو إلى كيوشو ، والمناطق الريفية المحيطة بهذه التجمعات تسير بخطى متزايدة في الطريق الذي أصبح معه جزءاً مندمجاً ومتكاملاً في الشكل الأكبر .

ويتوجه الأطفال من القرية إلى مدارس مندمجة في المدن ، ويزداد عدد أبناء الريف الذين ينتقلون بقطارات « الأبونيهات » إلى أعمالهم في البنادر والمدن . وإذ يزداد وقت الفراغ وترتفع الدخول ، تزداد

قدرة الأسر الريفية على التمتع بالأشياء التى تقدمها المدينة . لم يكن مثل هذا التطور من الأمور الممكنة لولا التسهيلات الخاصة بوسائل الاتصال بالجمهير والنقل . فالراديو ، والتليفزيون ، والمجلات ، والصحف تزود الفلاحين بالأنباء الإقليمية والمحلية ، وعن طريق نظام إعلاني وصل إلى مرتبة عالية من النمو ، أصبحوا على بينة من أحدث المنتجات التى تتوافر فى متاجر المدينة . وتربط القطارات والأوتوبسات جميع أجزاء البلاد ، وتزيد سيارات الركاب ، والدراجات ، والموتوسيكلات ، والدراجات البخارية من سهولة التنقل .

السكان والتركز الصناعى

وبينما نلقى نوعاً من الصناعة بكل مكان تقريباً فى المناطق المستوطنة من اليابان إلا أن بعض الأماكن أكثر نمواً وتطوراً من غيرها ، وتلعب الطبوغرافية دوراً كبيراً فى التوسع ، فعظم اليابان تقطيع الجبال أو التلال ، والمساحات الكبيرة من الأرض المستوية محدودة ومتناثرة فى آن واحد . وتتطلب المدن والصناعات قضاء وأرضاً مستوية ووسائل للوصول إليها ، ويتركز معظم أهل اليابان وصناعاتها فى عدد قليل من المناطق المستوية ، وإلى جانبها أفضل أراضى الزراعة .

وخلقت الطبوغرافيا والمناخ والتاريخ والعوامل الاقتصادية توزيعاً للسكان متفاوتاً جداً . فنلقى أعظم الكثافات السكانية فى السهول ، وبخاصة فى اليابان القديمة من السكان إلى الجنوب الغربى وتصل

الكثافات إلى أدناها بوجه عام في المناطق الجبلية وفي الأجزاء الشمالية من البلاد . والمنطقة التي تعتبر قلب اليابان ، والممتدة من الكانتو إلى شمال كيوشو هي أشد المناطق ازدحاما بالسكان ، وهي قلب البلاد الصناعي والحضري أيضاً .

ويمتد هذا القلب في شريط أو حزام مسافة تبلغ حوالى ٦٠٠ ميل ، من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى . في هذه المنطقة جميع مدن اليابان التي تضم الواحدة منها مليوناً من السكان أو أكثر ، بما فيها العاصمة طوكيو التي تشتمل على مايزيد على ١٠ فى المائة من مجموع سكان البلاد . والحزام الحضري وفيه طوكيو ويوكوهاما وناجويا وأوزاكا وكيوتو وكوبى فضلاً عن مدن البحر الداخلى وشمالى كيوشو ، يضم معظم مصانع اليابان وعمالها الصناعيين . ويخرج الإقليم ثلاثة أرباع إنتاج اليابان الصناعى أو أكثر وفيه الموانئ الكبرى (وهذه ميزة فى بلد يستورد معظم حاجاته من المواد الخام ويصدر السلع المصنوعة) وفيه أرقى نظم النقل .

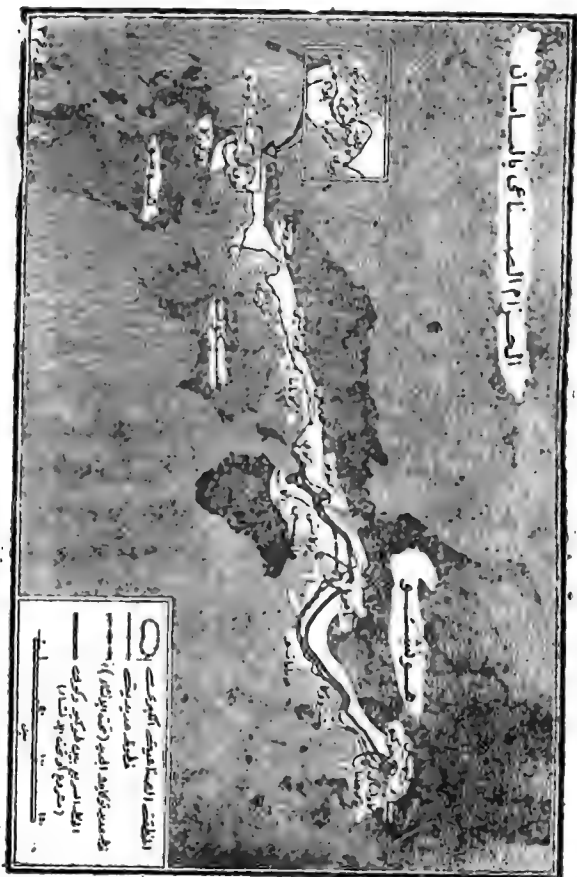
والأقاليم الشديدة الازدحام حول المناطق الحضرية metropolitan الكبيرة الأربع ، هي : طوكيو - يوكوهاما ، وناجويا ، وأوساكا - كوبى - كيوتو ، وكيوشو الشمالية ، تضم الآن أكثر من ربع سكان البلاد . إن ما يقال لها " أشد الجهات ازدحاما ، حيث تبلغ الكثافة السكانية ٤٠٠٠ نسمة أو أكثر للكيلومتر المربع ، تضم حوالى ٤٤ فى المائة

من مجموع السكان في مساحة لا تشكل سوى ١ في المائة من المساحة الكلية لليابان^(١).

وبما يسترعى الاهتمام ملاحظة هذا التركز المستمر في الإقليم الرئيسي، وبخاصة في بلد كتب فيه الكثير عن ازدحام السكان ونقص الأراضي. إن مناطق كثيرة تفقد سكانها، ولا تزال توهوكو وهوكايدو متخلفتين. والمناخ في توهوكو وفي هوكايدو بوجه خاص، قاس ووفقا للمستويات اليابانية برغم أنه في الأخيرة يشبه كثيراً مناخ الجزء الشمالي الشرقي من الولايات المتحدة. غير أنها تبدو بالنسبة إلى معظم اليابانيين باردة، وأهم من هذا تبدو بعيدة جداً عن المراكز الرئيسية الواقعة في اتجاه الجنوب.

هذه الأقاليم الخارجية بما فيها أيضاً مناطق في الجنوب ليس من السهل على الشقة الرئيسية أن تصل إليها، تبدو مقطوعة على نحو ما عن المسرح الرئيسي. فالمقار الرئيسية للصناعة والتجارة قائمة في طوكيو، وأوزاكا، أوكوبي، وفي طوكيو بوجه خاص. وأكبر النجاح في عالم الأعمال أو الحكومة معناه في العادة أنه من نصيب المقر الرئيسي أو على الأقل مصيره في النهاية أن يكون كذلك. وأفضل الوظائف ومعظم الجامعات الكبرى، والحياة الطيبة على ما يبدو، هذه كلها متركزة في الغالب في اليابان القديمة، وتجذب المدن الكبيرة بشدة وبخاصة طوكيو، طاقات اليابان ومواهبها، وتجذب بوجه خاص طاقات ومواهب الشبان فيها.

(١) "Densely inhabited Districts" (Preliminary Report). 1960 Census, Bureau of Statistics, Office of the Prime Minister, Japan, August 1961.



شكل رقم (٣)

وتواصل الصناعات الحديثة والصناعات الثقيلة التجمع فى المنطقة الرئيسية برغم نمو الإدراك بأن هذا الأمر يخلق مشكلات خطيرة تتصل بالاختلال الاقتصادى والتطور الاجتماعى بالنسبة إلى الشعب ككل . ويبين آخر تعداد أن الكثير من المقاطعات ، فى توهوكو ، ومعظم المقاطعات فى كيوشو ، وجميع المقاطعات فى شيكوكو ، إلى جانب مقاطعات شتى فى وسط وجنوبى غربى هنشو ، فقدت بالفعل أعداداً من سكانها فى السنوات الخمس الماضية . وأسفر نقص فرص التوظيف فى القطاعات المتخلفة عن هجرة جماعية من جانب الشبان إلى المناطق التى أخذت بأسباب التصنيع . وتذكر التقارير أن أكثر من ثلثى خريجي المدارس الثانوية فى عام ١٩٦١ بالمناطق التى تنخفض فيها الدخول ، ومن كانوا يبحثون عن العمل ، غادروا المقاطعات التى نشأوا فيها . وفى مقاطعتى كاجوشيما وميازاكي فى جنوب كيوشو هاجر ٩٠ فى المائة من هؤلاء الشبان^(١) .

والمناطق التى تتميز بأكبر زيادة فى السكان هى الأقاليم الصناعية والتجارية التى بلغت أعظم درجة من النمو ، والمحيطه بالمدن الكبيرة الست فى اليابان . ولقد اقترحت الحكومة لإنشاء مراكز صناعية إقليمية فى أجزاء أخرى من البلاد - مثل سنداي فى الشمال الشرقى .

Economic Survey of Japan (1960-61). Economic (١)
Planning Agency, Japanese Government, Japan Times,
Ltd 1961, P. 1396.

وتأمل عن طريق إقناع الصناعات بأن تتبع سياسة اللامركزية في أن تتلاق توازناً أفضل في سياسة اليابان وتتهيأ فرصاً أفضل للتوظيف بعيداً عن المناطق المزدحمة في الحزام الصناعي .

من الخير للشعب ككل أن يكون هناك توزيع أوسع مدى للصناعة ، ولكن يظل أمامنا أن نرى كيف ستنتج الخطط المعدة لتحقيق اللامركزية . فالمنطقة المركزية تملك جميع المزايا ؛ وهي إمكانية الوصول إليها ، والصناعة القائمة فيها ، والأسواق ، والقوة العاملة ، والبيئة ؛ التي يبدو أنها تجتذب برغم جميع المشكلات التي خلقها الازدحام الشديد في المناطق الحضرية الكبيرة .

ولقد حققت مدن قلائل خارج المنطقة المركزية تقدماً صناعياً بالغاً ، ولكن هذه استثناءات ، وتواصل المصانع الجديدة التركيز فيما بين الكانتو وكيوشو الشمالية . ومالم تنفذ الصناعة والحكومة برنامجاً من أجل اللامركزية أقوى مما ظهر حتى الآن ، فليس من المحتمل حدوث تغيير كبير في نمط السكان والصناعة الحالي في اليابان لفترة من الوقت في المستقبل .

المدن

وبينما مدن أخرى في اليابان ذات أهمية محلية كبرى ، فإن أياً منها لا تعادل في الأهمية المدن الحضرية الكبرى في الإقليم المركزي .

إن أكبر وأهم تركيز حضري واحد هو مركب خليج طوكيو في سهل الكانتو، أكبر وأغنى سهل في اليابان، ويضم هذا المركب مدن طوكيو ويوكوهاما وكاواساكي وشيوا. هذه المدن والبنادر المحيطة بها على طول الجانب الغربى من الخليج تشكل معاً تركيزاً عملاقاً من الأرض الحضرية وشبه الحضرية، يضم ١٢ مليوناً من الأنفس أو أكثر. وهذه هى منطقة كيهين التى تقوم فيها الصناعة والموانى، والتى تعد الآن المركب الصناعى الرئيسى فى اليابان.

وطوكيو هى مركز مركب كيهين وأكبر مدينة باليابان، ويربو عدد سكانها على ١٠ ملايين، ويعتبر أكبر عدد فى العالم طبقاً لبعض التقديرات. إنها مدينة شاسعة، وممتدة وتسكاد تكون عالماً فى ذاتها وسكانها أكثر عدداً من سكان بلجيكا، ويكادون يعادلون عددهم فى النرويج والسويد مجتمعين. وإذ يغذيها تدفق ٣٠٠ و ٣٠٠ شخص جديد فى كل عام، فإنها تواصل نموها الذى لا يتوقف منتشرة فى المنخفضات القائمة حول خليج طوكيو. وكان يطلق عليها - قبل العودة - اسم إيدو، وظلت عاصمة دولة شوغونات توكوجاوا من أوائل القرن السابع عشر حتى عودة أسرة الميجى. ولقد ظلت أمداً طويلاً من مدن العالم الكبرى. كان عدد سكانها فى القرن الثامن عشر يقدر بما يتراوح بين نصف مليون ومليون نسمة، وبذا كانت من أكبر مدن العالم فى ذلك الوقت.

ونمت طوكيو بسرعة فى الفترة الحديثة ووصل عدد سكانها إلى

٧ ملايين نسمة تقريبا في عام ١٩٤٠ . ودمرت الغارات الجوية في الحرب العالمية الثانية الكثير من المدينة ، وأحدثت خسائر فادحة في الأرواح ، وأجبرت عددا كبيرا من الأهالي على الجلاء عنها ، وكانت النتيجة أن هبط عدد السكان إلى حوالي ثلاثة ملايين عند انتهاء الحرب . وأعيد بناء المدينة بسرعة كبيرة جدا بحيث كاد يصل عدد سكانها في عام ١٩٦١ إلى ١٠ ملايين نسمة . وطوكيو هي عاصمة اليابان ، وتسيطر من نواح كثيرة على البلاد كلها . ففيها أكثر من ١٠ في المائة من مجموع السكان وهي العاصمة السياسية ، كما أنها أيضا المركز الرئيسى الاقتصادى ، والثقافى والتعليمى ، والصناعى ، وفى النقل . وأصبحت مغناطيسا عظيما يجتذب الشباب من جميع أرجاء البلاد ، وهى أكبر سوق للعمل فى اليابان . ويقدر متوسط دخل الفرد فى طوكيو بما يكاد يكون ضعف المتوسط القومى ، كما أنه يعادل ثلاثة أمثاله تقريبا فى أفقر المقاطعات .

وطوكيو أيضاً أكثر مدن اليابان شهرة من الناحية الدولية ، ومركز الاتصال الرئيسى بالمؤثرات الخارجية التى تقف إلى البلاد . وأعظم المؤثرات ظهوراً فى الوقت الحاضر هو المؤثر الغربى وبخاصة التأثير من بجانب الولايات المتحدة .

وقلب طوكيو غربى فى جوهره ، تقوم فيه المباني المشيدة من الخرسانة المسلحة والصلب والالمنيوم ، والمغطاة بتاج من أنوار النيون . فباني المسكاتب ، والمصارف ، والمتاجر ، والمطاعم المتخصصة فى الأطعمة من جميع أرجاء العالم — من مغولية ، وصينية ، وفرنسية — ومحال بيع

السجق والبيتزا (١٥)، والفنادق من أحدث الطرز الغربية، والمسارح، والنوادر الليلية والمقاهى، هى جميعها تبرز بشكل مامع الثقافة الحضرية اليابانية التقليدية لتجعل من طوكيو مدينة فريدة وخطابة. إن الافتقار إلى التخطيط والتنسيق، والضوضاء والاضطراب، والمشكلات التى لا نهاية لها والناشئة من النمو السريع، هذه كلها تلقى ما هو أكبر من التعويض عنها، وذلك فيما تنصف به المدينة من نشاط وحيوية، فضلاً عن التنوع الذى لا نهاية له.

ومن أطرف التطورات فى فترة ما بعد الحرب، نمو المخازن التجارية الكبيرة السريع، لا فى طوكيو فحسب، بل وفى المدن اليابانية الأخرى أيضاً. هذه المخازن التجارية غالباً ما تقع عند نهايات خطوط المواصلات، وبذلك تخلق مراكز متمركزة للنقل والشراء فى نقاط شتى بالمدينة. وهذه المخازن التى تشتمل على العديد من الأدوار، وإن حددها القانون بسبب مشكلة الزلازل، تضارع أفضل المخازن التجارية فى الغرب من ناحية تنوع السلع والخدمات. وداخل المخازن الأحدث عهداً مضاء بالأنوار الباهرة، وفيها وسائل التدفئة المركزية فى الشتاء، وتكييف الهواء فى الصيف. والمخزن التجارى شأنه شأن السكان الكثير من الأشياء فى اليابان، مزيج من الثقافتين الغربية واليابانية. ولقد لعبت المخازن التجارية دوراً كبيراً فى إدخال السلع والخدمات وفنون الإعلان الغربية وترويجها فى صفوف الشعب اليابانى. وبفضل نجاحها

الكبير الذى حققته في وطنها ، تقوم الآن بفتح فروع دولية ، منها فروع في نيويورك ، ولوس أنجلوس ، وهاواي ، وهونج كونج . هذه المتاجر التى أقيمت فيما وراء البحار تساعد على ترويج السلع اليابانية كما تقوم أيضا بدور مراكز الأبحاث المتعلقة بالأسواق حتى تجعل رجال الصناعة اليابانية على دراية بالأذواق والنماذج الأجنبية .

ولقد بلغت طوكيو من الكبر الحد الذى أصبحت عنده تضم الكثير من المراكز الفرعية - وهى مراكز تجارية صغيرة متناثرة في المنطقة الحضرية المترامية الأطراف . هذه الأحياء التجارية الصغيرة تقع على طول خطوط النقل الكبرى وتكاد تشبه مدنا صغيرة في داخل المدينة . وهى عموما تضم جميع أنواع المخازن والمحلات ، والتسهيلات المصرفية ، وعددا لا حصر له من البارات ومراكز التسلية .

وكما هو شأن معظم المدن الكبيرة الأخرى ، فإن لطوكيو مشكلاتها المتعلقة بالنقل ، وفي كل عام يزداد بعد الأماكن التى تتدفق منها قطارات الأبوينيات على المدينة . وتشتمل تسهيلات النقل على خطوط المترو التى تسير تحت الأرض والسكك الحديدية المرتفعة فوق سطح الأرض ، وسيارات الشوارع ، والأوتوبيسات ، والآلاف من سيارات الأجرة ، والدراجات البخارية ، وسيارات الركاب ، وكلها تزيد من التضخم فيما يعتبر أشد نظام للنقل ازدحاما واختناقا في العالم . وتقوم المدينة بإنشاء خطوط جديدة تسير تحت الأرض ، وبدأت حديثا تنفيذ برنامج لإنشاء طرق شريانية سريعة تسهل دخول السيارات إلى المدينة

وخرجها منها . ويواصل السكان النمو، وبارتفاع مستويات المعيشة يزداد عدد الذين يشترون السيارات . إن مشكلة المرور ، على الأقل فى الوقت الراهن ، تبدو مشكلة لا يكاد يكون فى الإمكان حلها .

ويشعر الكثير من الناس أن المدينة تجاوزت الآن طاقتها المادية على استيعاب السكان ، وهى تواجه بالتأكيد الكثير من المشكلات الخطيرة مثل حدة النقص فى المساكن ، وارتفاع تكاليف الأرض ، وعدم كفاية الأشغال والمنافع العامة ، والنقص المزمن فى كميات المياه ، وانخفاض مستويات الماء الباطنى ، وهبوط الأرض . إلا أن طوكيو تواصل فى كل عام ضم ما يعادل مدينة كبيرة من مدن المقاطعات ، ومن المتوقع أن يتجاوز عدد سكانها ١٥ مليوناً لو استمرت الاتجاهات الحالية . بل وأصبح الازدحام من الشدة بحيث قدم اقتراح بنقل الحكومة والجامعات إلى موضع قريب من جبل فوجى .

ومنذ عام ١٩٤٣ أدمجت مدينة طوكيو فى المنطقة القديمة القائمة فى المقاطعة لتكوين المنطقة الحضرية « طوكيو - تو » التى تضم ثلاثة وعشرين قسماً حضرياً ، بالإضافة إلى عدد من المدن والجزر ، ويتفاوت مبلغ ما يتمتع به كل منها من الاستقلال المحلى . وبالنظر إلى المائل الذى شهدته طوكيو فى فترة ما بعد الحرب ، من ناحيتى السكان والحجم ، أصبحت مشكلات التوسع المنظم والتخطيط من الصعوبة والتعقيد بحيث أنشئ فى عام ١٩٥٦ ما يقال له « إقليم العاصمة » ويضم هذا الإقليم الجديد منطقة تمتد على هيئة نصف قطر لمسافة قدرها حوالى

الخططة الإقليمية للعاصمة القومية



شكل رقم (٤)

٦٠ ميلا ، من محطة السكة الحديدية المركزية بطوكيو ، وتتضمن طوكيو - تو وأجزاء من المقاطعات الكثيرة المحيطة بها . وهذه تجربة مهمة فى تخطيط المدن ، ومحاولة متأخرة عن موعدها لإدخال نوع من النظام فى المنطقة الحضرية . وتتضمن الخطة قيوداً على تعيين المناطق ، وتجديد المدينة ، وتطوير أكبر التسهيلات النقل . وطبقا للخطة الشاملة أنشئت مناطق ثلاث ، منطقة حضرية داخلية ، ومنطقة حزام أخضر ومنطقة خارجية فى الضواحي . وتقضى الخطة بقصر المصانع ومعاهد التعليم على مناطق معينة ، وتخصيص أرض لإنشاء المنزهات والملاعب وفلاحة البساتين ، وسوف تقام المدن التابعة المخصصة للصناعات والسكنى بعيداً عن القلب المدنى الشديد الازدحام . من السابق لأوانه كثيراً أن نتنبأ بالنجاح الذى سوف تحققه خطة كهذه ، فالمشكلات هائلة وتكاليف التنمية والتطوير مرتفعة للغاية ، وربما تحول دون التنفيذ فى بعض الحالات . فالكثير مما يقال له « منطقة الحزام الأخضر » مثلاً قد خضع الآن للضغط من جانب المدينة ، وثمة شك فى القدر الذى يمكن بالفعل الاحتفاظ به منه كأرض خضراء .

إن أهمية طوكيو فى اليابان لا تقاس بدورها باعتبارها المركز السياسى والمدينة الصناعية الكبرى وأكبر مدينة فحسب ، ولكنها تقاس أيضاً بتفوقها وغلبتها فى ميادين أخرى كثيرة . فطوكيو أهم مركز للتعليم العالى فى اليابان ، ونصيبها من كليات الشعب وجامعاته وطلابه أكبر من أن يتناسب مع حجمها ، ففيها ما يزيد على ٤٠ فى المائة من

طلبة الكليات . وخريجو كليات طوكيو وبخاصة جامعة طوكيو ، غالبا ماتاح لهم أفضل فرص التوظيف ، وفي معاهد طوكيو تخرجت نسبة عالية من كبار الموظفين في الحكومة ودوائر الأعمال .

وطوكيو مقر معظم بيوت النشر ، وهى المركز بالنسبة إلى الكتاب والفنانين والمتاحف والمسارح . وفيها المقار الرئيسية للمؤسسات الصناعية الكبيرة والمصارف والشركات التجارية ، كما أنها أيضا المدينة الصناعية الرئيسية في اليابان اليوم ، وتصنع كل نوع من المنتجات يمكن تصوره . وتسير طوكيو أيضا في طريق النمو لتصبح من الموانئ الرئيسية باليابان . ويجرى تحسين التسهيلات وتوسيعها حتى تستطيع استقبال سفن أكثر عدداً وأكبر حجما ، من عابرات المحيط . وبالإضافة إلى توسيع نطاق التسهيلات التجارية يتضمن البرنامج أيضا مشروعات جديدة للإسكان وإنشاء الطرق العامة التي تربط المراكز الصناعية في حزام كيهين .

ويزيد من أهمية منطقة طوكيو سرعة قيام مراكز أخرى على امتداد خليج طوكيو ، ويضم الإقليم الآن في شيباوكاواساكي مركزين من مراكز الصلب الكبيرة في العالم .

وفي الفترة التالية لانتها الحرب انتعشت يوكوهاما ببطء جداً ، وهى ميناء طوكيو الكبير ، وفقدت الكثير من تجارتها التي انتقلت إلى نهر طوكيو الذى أدخلت عليه التحسينات ، وبذلك هبطت إلى المحل الثانى بين موانئ اليابان ، بعد كوبى . وراحت يوكوهاما فى السنوات القريبة تنفذ برنامجا لتوسيع الصناعة وإنشائها بما فى ذلك مواقع صناعية

جديدة فى أرض استخلصت من البحر على امتداد خليج طوكيو ويتجه الشاطئ الغربى من خليج طوكيو بسرعة ليصبح منطقة حضرية واحدة ضخمة وتكاد تكون متصلة ، ويجرى تنفيذ برنامج ضخمة جديد لتجفيف أرض البحر والتنمية الصناعية على طول ساحل شيبا من خليج طوكيو إلى الشرق .

المدن الكبيرة الأخرى

وتعتبر ناجويا الواقعة فى سهل نوبى إلى الجنوب الغربى من طوكيو ، وبسكانها البالغ عددهم ١٥٩٢٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٦٠ ، ثالث مدينة فى اليابان ومركز تشوكيو وهى إحدى التجمعات الصناعية والحضرية الكبيرة فى المنطقة المركزية من البلاد . وتشغل ناجويا المركز الرابع بين موانئ البلاد ، وهى مركز لصناعات متنوعة وإن كانت من ناحية الصناعة الثقيلة دون مركب كل من طوكيو وأوساكا الصناعى أهمية . وبرغم بعدها عن مصادر الفحم بالقياس إلى المركزين الآخرين . فإن فيها مورداً كبيراً من القوة الكهربائية المائتة المتولدة من المرتفعات الوسطى ، كما أنها تشبه منطقة خليج طوكيو فى كونها مساحة كبيرة نسبياً من الأرض المستوية والسهل الساحلى مما يمكن تنميته لأغراض التوسع الصناعى . وفى هذه الأثناء تلقى المركزين الكبيرين اللذين يقعان إلى الجنوب الغربى ، وهما أوساكا - كوبى وكيوشو الشمالية ، عواجهان صعبة متزايدة فى إيجاد أرض جديدة تصلح للتوسع الصناعى . ويقع ثانى مركب صناعى وحضرى حجماً باليابان وهو هانشين فى الطرف الشرقى من البحر الداخلى . وتضم هذه المنطقة مدناً ثلاثاً

كان سكان الواحدة منها أكثر من مليون نسمة في عام ١٩٦١، وهي أوساكا (٣٠١.٠٢٠.٠٠٠) وكوبي (١.١٤٠.٠٠٠) وكيوتو (١.٢٨٥.٠٠٠) ومركب أوساكا-كوبي أوحزام هانشين الصناعي، والواقع على طول خليج أوساكا، يشغل المركز الثاني بعد كوبي بين المناطق الصناعية في اليابان. وتخرج أوساكا عدداً كبيراً من المنتجات الصناعية. وفيها صناعات ثقيلة، وهي مركز كبير لتجارة الجملة. وترجع شهرة المدينة من ناحية القدرة في ميدان الأعمال، وهي الشهرة التي طبقت آفاق البلاد، إلى قيام طبقة التجار في أوساكا في أثناء فترة التوكوجاوا. وعلى غرار المراكز الحضرية الكبيرة الأخرى في اليابان باستثناء كيوتو، فإن أوساكا أيضاً من موانئ اليابان الكبرى. وتسير المنطقة الحضرية في طريق النمو السريع حيث تقوم الكثير من المدن الجديدة التابعة، لأغراض السكنى والصناعة، وتملاً إقليم خليج أوساكا. ويشد الطلب على المواقع الصناعية الجديدة، وأصبح التوسع أكثر كلفة وصعوبة. وتمتد المنطقة الحضرية متجاوزة حدود المقاطعة، ويزداد طول خطوط السفر بالاشتراكات بالابونيهات كلما قامت المدن التابعة المخصصة للسكنى. ويقدر أن ١٥٠.٠٠٠ شخص جديد يتدفقون على الإقليم في كل سنة. ولا تعاني هانشين من مشكلة نقص الأرض التي تقام عليها الصناعات الجديدة فحسب وخاصة على الشاطئ أو على مقربة منه، ولكنها تعاني أيضاً من ازدياد النقص في المياه اللازمة لأغراض الصناعة، وفي هبوط التربة في بعض المناطق الصناعية التي أنشئت في السهول الرسوبية المنخفضة، والمشكلات التي تعانيها منطقة خليج أوساكا

توضح المشكلات العامة الناتجة من اشتداد الزحام فى المراكز الحضرية الساحلية الكبيرة ، كما تبين الحاجة إلى برامج مستمرة لاستصلاح الأراضى ، وإلى بعض اللامركزية إن أمكن ، على الأقل بالنسبة إلى التنمية الصناعية الجديدة .

وكوبى سادسة المدن الكبيرة والميناء الأول فى اليابان . إنها ميناء أوساكا العميق ، ومنها يتكون الآن المرسى الغربى لحزام هانشين الصناعى . وتنتشر المدينة على طول شقة ضيقة من السهل الساحلى ، إلى جنوبها خليج أوساكا ، وترتفع الجبال من ورائها فى اتجاه الشمال . وبالإضافة إلى وظيفتها كميناء الشعب الأول ، فإن كوبى مركز هام للصناعة أيضا . واضطرت المدينة بسبب نمو الصناعة والسكان ، إلى البحث عن أرض جديدة ، وهى مهمة صعبة إذا أخذنا فى الاعتبار الجبال القائمة وراءها والخليج الممتد أمامها ، وتعمل المدينة الآن على استخلاص أرض من البحر . وتضمن أحد التطورات الحديثة تحطيم مساحات من الأراضى التى تغطيها التلال وإغراق المواد الناتجة من عملية الحضر إلى البحر بقصد خلق مواضع جديدة تقوم عليها المرافق الصناعية والتجارية .

وثالث مدينة فى هذه المنطقة هى كيوتو ، وكانت عاصمة قديمة لليابان ، ولقد ظلت كيوتو قرونا المركز الثقافى التقليدى ، وعلى خلاف المدن الكبيرة الأخرى ، نجت من قذمها بالقنابل ، ولا تزال تحتفظ بالكثير من جو اليابان القديمة وجماها ، وهى من أهم المراكز السياحية

بالبلاذ، وتضم الكثير من أجمل المباني القديمة والكنوز الغنية ، وكيوتو مركز للصناعات الخفيفة والحرف اليدوية ، وليست لها أهمية من ناحية الصناعة الثقيلة .

ويفتقر الإقليم الممتدين كوبى وكيوشو الشمالية إلى مساحات كبيرة من الأرض المستوية . والمراكز الحضرية الصناعية أصغر . وتفصلها بعضها عن بعض الأراضى الوعرة التى تمتد حتى البحر . وهناك الكثير من القرى الصغيرة التى تشغل بالزراعة وصيد الأسماك ، وهناك عدد قليل من المناطق الصناعية ذات الأهمية المحلية ، مثل هيميجى (الحديد والصلب) ، وأوكاياما - كوراشيكى (المنسوجات والصناعات الخفيفة الأخرى فضلا عن صناعات ثقيلة جديدة) وكيورى (أحواض السفن) وهيروشيما (الآلات والمنتجات الغذائية) ، وشيمونوزيكى (المواد الغذائية والكيمويات وبناء السفن) . هذه المدن تظل إلى حد كبير مراكز محلية للنقل والتجارة ، ولكنها آخذة فى أن تصبح ذات أهمية متزايدة بوصفها مناطق صناعية قومية . ولقد وضعت الحكومة والصناعة خططا لإنشاء عدة مراكز صناعية جديدة تركز الاهتمام على المعادن والكيمويات والآلات ، وهناك عدة مصانع كبيرة هى قيد الإنشاء فى الستينيات من القرن . وعندما يتم إنشاء مركب ميزوشيما الصناعى والذى يجرى بناؤه على أرض استخلصت حديثا من البحر فى منطقة أوكاياما - كوراشيكى ، فسوف يضم واحداً من أكبر مصانع الصلب باليابان . وهذا جزء من الخطة الشاملة التى تهدف إلى خلق

أحزمة صناعية جديدة بعيدة عن التجمعات الكبيرة الأربعة القائمة فى قلب البلاد . والمواقع الصناعية فى منطقة البحر الداخلى ، وإن كان يعوقها صغر حجم السهول الساحلية ، إلا أنها فى موقع جيد من ناحية الطرق المائية والبرية الكبرى عن طريق البحر الداخلى وعلى امتداده كما أنها فى موقع متوسط بالنسبة إلى المناطق الصناعية الكبرى والأسواق الواقعة إلى الشرق والغرب .

وآخر التجمعات الكبيرة الأربعة للصناعة هو فى شمال كيوشو عبر مضائق شيمونوزيكى من هانشو . وحزام كيتا - كيوشو الصناعى هذا يرتبط الآن بهنشو بواسطة المعديات ونفق يخترقه خط حديدى فضلا عن نفق جديد بالطريق العام يتراوح طوله بين ميلين وثلاثة أميال وافتتح فى عام ١٩٥٨ . ويتكون حزام كيتا - كيوشو هذا من خمس مدن أدمجت حديثاً ، يتراوح سكانها بين ١٠٠.٠٠٠ ، ٣٠٠.٠٠٠ نسمة ، وينتج الحزام مجموعة متنوعة من المنتجات الصناعية ، ولكنه يشتهر باعتباره مركزاً للصناعة الثقيلة وبخاصة الحديد الصلب . وفى يابواتا مصنع من أكبر مصانع الصلب فى العالم ، وهى المكان الذى وقع عليه اختيار الحكومة اليابانية فى نهاية القرن التاسع عشر لإقامة مركب حديث للصلب . والموقع ممتاز ، إذ إلى الجنوب منه حقول فحم شيكو - هو فى كيوشو ، كما يشتمل على موانئ لاستيراد المواد الخام من المصادر الأجنبية . و طاقة المصنع اليوم تتجاوز ٢.٥ مليون طن ، ويجرى الآن لإتمام بناء مصنع جديد على أرض استخلصت من البحر فى منطقة

توباتا ، وعندما يتم ستزيد الطاقة بمليونين أو ثلاثة ملايين من أطنان الصلب .

وللإقليم المركزى الممتد من كانتو إلى شمال كيوشو ، مزايا كثيرة على الأجزاء الأخرى من البلاد ، وسوف يظل « قلب » اليابان بغير شك . فأكبر المساحات وأوفرها إنتاجاً ، وأعظم الأسواق وموارد العمل ، وأعظم تسهيلات النقل تطوراً ونمواً ، والمزايا الناشئة من الوجود على الشاطئ المواجه لأمريكا الشمالية - وهى أهم شريك تجارى لليابان - هذه كلها تجعل منطقة القلب أصلح المواقع للتنمية الاقتصادية ويدعو مشروع السنوات العشر الاقتصادى الذى أعدته الحكومة إلى بناء مناطق صناعية جديدة فى داخل منطقة « الحزام » ، كما يدعو فى أمل إلى إبعاد بعض المصانع عن المناطق الأشد ازدحاماً ، وذلك عن طريق خلق مناطق تابعة أوسع حولها . وبمواصلة التنمية الاقتصادية والتحضر يبدو من المقدّر للمنخفضات فى شقة كانتو - كيوشو الشمالية أن تصبح منطقة شاسعة من الأرض الحضرية وشبه الحضرية لا يتخللها سوى الجبال والبحر ، فتكون نوعاً مركباً من مدن « بالغة الضخامة » وإن لم تكن متصلة بعضها ببعض (١) .

(1) Gottman, Jean. Megalopolis, : The Urbanized North eastern Seaboard of the United States . The Twentieth Century Fund, New York, 1961.

السكان

من مشكلات اليابان التي يعظم النقاش بصدد ها ، مشكلة ازدحامها بالسكان ، أى وجود أرض أصغر مما ينبغي وعدد من الناس أكبر مما يجب . وغالباً ما يجرى تشبيه مشكلات اليابان السكانية بمشكلات شعوب مثل الصين والهند . مثل هذه المقارنة مضللة للغاية ؛ فاليابان الحديثة ليست شعباً آسيوياً بالمعنى المتعارف عليه ، ومشكلاتها السكانية أقرب إلى مشكلات أوروبا الغربية منها إلى مشكلات جيرانها الآسيويين . إن معظم الناس في البلاد الآسيوية يعتمدون بشكل مباشر أو غير مباشر ، على الزراعة لتقدم سباسب العيش : ففي الصين والهند يدرج في عداد أهل الزراعة ما بين ثلثي وثلاثة أرباع السكان ، بينما من يطلق عليهم أهل الزراعة في اليابان أقل من ثلث السكان . ومعدلات المعرفة بالقراءة والكتابة منخفضة في معظم آسيا — ففى من ٢٠ إلى ٣٠ فى المائة بالنسبة إلى الهند مثلاً — بينما هى فى اليابان من أعلى المعدلات فى العالم . وعلى خلاف بقية آسيا يعيش معظم اليابانيين الآن فى البنادر والمدن أو على مقربة منها ، واليابان بصدد أن تصبح مجتمعاً يغلب عليه الطابع الحضري ، وبعبارة موجزة نقول إن لليابان الحديثة شعب آخذ بالتصنيع ويعرف أفرادها القراءة والكتابة ، وهو من الناحية الجغرافية جزء من آسيا ، ولكنه من الناحيتين التكنولوجية والاقتصادية على الأقل جزء من الغرب .

ومن ناحية عدد السكان بالنسبة إلى الميل المربع ، تعتبر اليابان

شديدة الازدحام مثل الصين والهند وكوريا ومعظم آسيا المعرضة للرياح الموسمية ، ولكن ألمانيا الغربية وبلجيكا والمملكة المتحدة مثلها في شدة الازدحام أيضا . ولو أن اليابان تعتمد أصلا على الزراعة ، كما تعتمد عليها معظم الشعوب الأخرى في آسيا ، لكان ضغط سكانها أمرا لا يطاق ، ولكن الحال ليس كذلك . فبينما كثافة السكان بالنسبة إلى الميل المربع من الأرض المزروعة من أعلى الكثافات في العالم ، وبينما خلق الازدحام مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة بالنسبة إلى الكثيرين من الفلاحين ، فإن اليابان اليوم شعب صناعي بصفة رئيسية ، ورخاؤها وقوتها قائمان على أساس الصناعة ، ومشكلة الازدحام بالسكان إن كان ثمة مشكلة كهذه حقيقة ، يجب النظر إليها بآدء ذى بدء في إطار الصناعة والتجارة . إن اليابان كشعب زراعى لا تستطيع أن توفر لأهلها مستوى لائقا من العيش ، وعلى ضوء هذا المعنى تعتبر مزدحمة بالسكان شأنها شأن المملكة المتحدة أو ألمانيا الغربية ؛ إذ أنها لا تملك من الأرض الزراعية لإنتاج الغذاء الذى يكفى أهلها ، ولكن هذا الأمر ينطبق على المملكة المتحدة أو بلجيكا أو العديد من شعوب العالم الأخرى التى بلغت درجة عالية من النمو والتطور . إلا أن اليابان استطاعت باستخدام مهارات سكانها ونشاطهم فى الصناعة والتجارة أن تحقق مستوى معيشة من أعلى المستويات فى العالم . وليس هناك مجال كاف للفلاحين ، ولكن هناك مجالا كافيا لمصانع اليابان الحديثة وورشها . ومادامت اليابان تستطيع الحصول على المواد الخام والأسواق مما تحتاج إليه لصناعاتها ، فإن فى إمكانها أن توفر لشعبها البالغ تعدادة ٩٤ مليون نسمة مستويات معيشة أعلى من مستويات معظم شعوب العالم .

ومستويات معيشة اليابانيين البالغ عددهم ٩٤ مليوناً اليوم أعلى من مستويات السبعين مليوناً الذين كانت تضمهم اليابان قبل الحرب حين كانت تملك امبراطورية من امبراطوريات العالم الكبيرة ، أو من مستويات معيشة ٣٠ مليوناً كانوا يعيشون في فترة حكم التوكوجاوا في نفس المساحة التي نلقاها اليوم . ليس معنى هذا أن نقول إن باليابان طاقة غير محدودة على إحالة الأعداد التي تزايد ، ولكن الأخرى هو القول بأن السؤال المتعلق بعدد من يمكن أو ينبغي أن تضمهم ، هو أكثر تعقيداً من السؤال عن الأعداد ومساحة الأرض . قد تكون هناك مشكلات سيكولوجية واجتماعية ناتجة عن ازدحام الناس في مساحة محدودة ، ولكن من وجهة نظر القدرة الاقتصادية أظهرت اليابان أن في إمكانها أن توفر لسكانها البالغ عددهم ٩٤ مليون نسمة مستويات معيشة أعلى من ذي قبل ، وسوف توفر مستوى أعلى لسكانها الذين سوف يبلغون ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٧٠ إذا نفذ بنجاح مشروع مضاعفة الدخل القومي خلال الستينيات . وما يسترعى الاهتمام أن نقارن بين الرخاء الحالي والتخطيط المصحوب بالتفاوض وبين أيام ما قبل الحرب حين كثر الحديث عن « المجال الحيوى » .

إن مشكلة الأرض الأشد إلحاحاً في اليابان الجديدة لا تتمثل في كمية الأرض بقدر ما تتمثل في الاستخدام العاقل لها . فإذا علمنا طاقة اليابان الصناعية وتكنولوجياها التي بلغت درجة عالية من التطور وقوتها العاملة الماهرة ، واقترضنا وصولها إلى المواد الخام والأسواق

في هذه الحالة تكون في اليابان كفايتها من الأرض ، وهنا أيضاً ينبغي أن تكون المقارنات مع أوروبا الغربية وليست مع آسيا. فأشد المناطق ازدهاما في حزام اليابان الصناعي بها أعلى مستويات المعيشة ، والمناطق الريفية بمزارعها الصغيرة جداً ، لا يمكنها أن تنافس المناطق الصناعية الحضرية من الناحية الاقتصادية . وتواصل الثغرة الاتساع ، ويواصل الناس مغادرة المزارع .

نمو السكان

وصل سكان اليابان إلى حوالي ٣٠ مليوناً خلال فترة التوكوجاوا ، ويبدو أنهم ظلوا في هذا المستوى إلى وقت عودة الميجي . هذا العدد البالغ ٣٠ مليوناً كان على ما يظهر كل ما يمكن إعالته في بلد زراعي إقطاعي قطع اتصاله ببقية العالم . وعلى أثر فتح أبواب اليابان ، وانهيار شوجونات توكوجاوا ، وعودة الميجي (١٨٦٨) ، بدأ عدد سكان اليابان يزداد بسرعة ، فوصل إلى حوالي ٤٤ مليوناً في عام ١٩٠٠ ، و ٥٥ مليوناً في ١٩٢٠ ، و ٦٤ مليوناً في ١٩٣٠ ، و ٧٣ مليوناً في ١٩٤٠ ، و ٨٣ مليوناً في ١٩٥٠ ، و ٩٣ مليوناً بحلول عام ١٩٦٠ ، ومن المتوقع أن يصل إلى ١٠٧ ملايين في عام ١٩٩٠ ، وأن يعود بحلول عام ٢٠١٠ فيهبط إلى مادون ١٠٠ مليون ^(١) وبطبيعة الحال ليس هناك سبيل إلى

(1) L. Taeuber, The Population of Japan. Princeton University Press Princeton, New Jersey, 1958, pp. 386-389.

مطبوعة جامعة برنستون ، برنستون ، نيو جيرسي ، ١٩٥٨ ص ٣٨٦ - ٣٨٩

التنبؤ بالمستقبل على وجه اليقين . ففي الإمكان مثلاً أن يقرر اليابانيون بسبب رغبتهم الجديد ، أنهم يريدون من جديد أسراً أكبر حجماً . ولو حدث هذا فسوف يتعين إدخال تغيير على التقديرات . إن أهم حقيقة عن النمو السكاني الحالي باليابان أنه خفض بشدة في السنوات العشر الأخيرة ، وإن الزيادة السنوية الآن هبطت إلى أقل من ١ في المائة وهو من أقل المعدلات في العالم ويشكل نقصاً شديداً عن الزيادة السنوية التي بلغت ١.٥ في المائة تقريباً في عام ١٩٥٠ . إن باليابان الآن أدنى معدلات للوليد والوفيات وبأمد حياة متوقع قدره حوالي ٦٥ سنة للذكور ، و ٧٠ سنة للإناث ، نجد أن الأنماط الديموغرافية في اليابان مثلها في مجتمع صناعي غربي . سوف ترى السنوات القادمة زيادة كبيرة في أعداد المسنين من الناس ، وسوف تتطلب توسيع نطاق برامج الأمن الاجتماعي للعناية بالأعداد الآخذة في الازدياد .

ومما له أهمية بوجه خاص أن اليابان استطاعت التحكم في زيادة عدد السكان . إنها الشعب الكبير الوحيد في آسيا الذي أظهر أن في الإمكان التقليل بشدة وفي فترة قصيرة من الزمن ، من نمو السكان . إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية مختلفة جداً في اليابان عنها في الشعوب الآسيوية الأخرى ؛ والسؤال هو عما إذا كان في الإمكان أن يتكرر في أماكن أخرى النجاح الذي أحرزته اليابان في التحكم في نمو السكان .

وكانت أوائل فترة ما بعد الحرب فترة معدلات عالية للوليد

وزيادة سريعة في السكان . وهذا أعقبه ازدياد القلق من ناحية قدرة البلاد على أن تعول مثل هذا العدد الكبير من السكان ، وأعقبته تنبؤات مخيفة بشأن المستقبل . وابتداء من عام ١٩٥٠ هبط معدل المواليد وأبطأت الزيادة في عدد السكان . ولقد أصبح تنظيم الأسرة من الأمور الشائعة الآن في اليابان ، فعمليات الإجهاض قانونية ، وعظم انتشار الأساليب الأخرى التي تعمل على تحديد النسل .

ولم يزل عهد قريب جداً كان هناك الكثير من القلق من ناحية قدرة البلاد على توفير الأعمال للأعداد الكبيرة من الأفراد الجدد وفيهم الكثير من النساء ، ممن يدخلون سوق العمل في كل عام . هذا القلق أفسح المجال الآن لقلق جديد هو إمكانية حدوث ضروب نقص باستمرار في الأيدي العاملة وبخاصة من الشباب وفي فئات أصحاب المهاره ، وفي إمكان كساد كبير أن يغير الموقف ، ولكن في ظل الظروف الحالية ومع النمو الاقتصادي المستمر ، فالمتوقع أن تزداد حدة المنافسة على الأيدي العاملة .

القدرة على التكيف كـشعب

وللـيابان ميزة كبيرة على معظم جيرانها الآسيويين من حيث إن سكانها من أكثر السكان في العالم تجانساً . فالقوم يتكلمون لغة واحدة ، ولا وجود لتقسيمات دينية أو سـلالية كبرى . وهذا على تقيض ما نلقاه في بلاد مثل الهند والفلبين وإندونيسيا ، تعدد لغاتها ، والهند وغيرها بما فيها من اختلافات سـلالية ودينية تحدث انقسامات

عميقة في الشعوب وتخلق مشكلات خطيرة في خلق دول قومية حديثة قادرة على الحياة . واليابانيون على وعى عميق وقوى بأنهم يابانيون ، مختلفون وفريدون عن الشعوب الأخرى، وفيهم إحساس كبير بالكبرياء القومية . وفي الوقت نفسه تلقاهم وقد كانوا ولا يزالوا يملكون الرغبة والقدرة على استعارة الثقافة والتكنولوجيا من الغير ، وأحيانا يفعلون هذا بحماسة للأشياء الأجنبية والجديدة ، يكاد يكون بغير تفرقة أو تمييز بينها . أما لماذا وكيف استطاع اليابانيون أن يربطوا بين هذا الإحساس العميق بالذاتية القومية والكبرياء القومية وبين الاستعداد للاستعارة من الغير ، فيظل سر أخفياً ، ولكنه كان من عناصر قوتهم الكبيرة وعاملاً كبيراً في جعل اليابان دولة صناعية حديثة .

إن قروناً من الاستعارة من الصين وكوريا في الأزمنة المبكرة، قد أعقبتها فترات من الاقتراض الشديد من الغرب في أزمنة أحدث عهداً . إن القدرة على الاستعارة والتغيير، وإن حافظت على الاستمرار في ثقافة اليابان نفسها ، والقدرة على تعديل القديم والجديد والمزج بينهما، أكسبتا الشعب مرونة كبيرة وقدرة كبيرة على التكيف ، غالباً ما تفتقر إليهما بلاد أخرى .

وكانت اليابان موفقة أيضاً في كونها استطاعت أن تتجنب الإذلال الناتج من الاستعمار على أيدي الشعوب الغربية . فخلال الوقت الذي كانت فيه آسيا كلها تقريباً قد استولت أو أملت عليها شعوب الغرب الأكثر تقدماً ، توافر لليابان الوقت للتجديد بوصفها شعباً حراً بصفته رئيسية .

التعليم

وأدرك اليابانيون أهمية التعليم ، وذلك في اندفاعهم نحو التجديد واللاحاق بالغرب . فبعد عودة الميجي بادرت الحكومة إلى إنشاء المدارس الأولية والثانوية ، ونفذت برنامجا جعل من اليابان عند مستهل القرن مجتمعاً يعرف أهله القراءة والكتابة . إن أسباب نجاح اليابان في التحول من شعب زراعى إقطاعى إلى دولة أخذت بالتصنيع في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة ، أسباب كثيرة ومعقدة ، ولكن من المؤكد أن تعليم الناس كان عاملاً أساسياً في نجاحها الغريب .

ومعدلات المعرفة بالقراءة والكتابة من أعلاها في العالم ؛ إذ تقرب من ١٠٠ في المائة ، وتشمل بالفعل جميع من يمكن تعليمهم القراءة والكتابة . والتعليم إجبارى وبالمجان في السنوات الدراسية التسع الأولى ، وبالإضافة إلى التعليم الإجبارى حتى الصف التاسع ، فإن نسبة عالية حوالى ٦٠ في المائة من الطلبة اليابانيين يلتحقون بالمدارس الثانوية الراقية ، ويسير عدد الطلبة في طريق الزيادة كل عام .

وتضم اليابان أكثر من ٥٠٠ من معاهد التعليم العالى ، والكليات من المرتبة الدنيا ، والكليات والجامعات ، ومرة أخرى نقول إن نسبة الطلبة من هم في سن الدراسة العليا من أعلى النسب في العالم .

إن مورد اليابان الكبير هو شعبها المتعلم والمجدد . فبشعب متعلم لم يكن في الإمكان استعارة التكنولوجيا فحسب ، بل وأمكن أيضاً استخدامها بطريقة فعالة والتحكم فيها ، والبناء والتوسع على أساسها ،

وتقدم لليابان اليوم مساهمات مهمة في الكثير من الميادين . ويمكن أن نرى أهمية التعليم في جميع المجالات وعلى جميع المستويات ، من الفلاح إلى العالم الذى يقوم بالبحوث . وبشعب يعرف القراءة والكتابة يمكن نشر الأفكار والتكنيكات بسهولة وسرعة . ففي المجتمع الأسمى يكون من الضروري عرض التكنيكات والمهارات الجديدة على الفلاحين والعمال الصناعيين ، ويمكن عمل الكثير من هذا في اليابان عن طريق المواد المطبوعة . وتنتشر المحطات الزراعية القومية أو القائمة في المقاطعات التقارير عن أحدث وأفضل التكنيكات وتوزعها على القرى ، وهذا يوفر الكثير من الوقت والمال ، ويساعد أيضا على تفسير ماتتصف به الزراعة اليابانية من إنتاجية عالية للغاية . والواضح أن القدرة على القراءة كانت ذات أهمية كبرى في تدريب العمال على الأعمال والمهارات الأشد تعقيدا في الصناعة .

ويتضمن نظام التعليم في اليابان مدارس خاصة لنوى العاهات من الأطفال ، ومدارس خاصة للتدريب الفنى تقوم بتعليم مهارات خاصة لأغراض الصناعة والزراعة ، وهناك المئات من دور الكتب والمناحف وغير ذلك من التسميلات التعليمية من عامة وخاصة .

وكما هو المتوقع تملك اليابان نظاما للاتصال بال الجماهير على درجة عالية من النمو ، فنسبة تداول الصحف من أكبر النسب في العالم وأوسعها انتشاراً ، وتنتشر محطات الراديو والتليفزيون من هوكايدو إلى كيوشو : وتشتمل المصادر الأخرى الكبيرة للتعليم والبناء على مجموعة

كبيرة جداً من الكتب والمجلات وبرنامج يتوسع باستمرار لتعليم الشباب . وتقوم المنظمات العامة والمدنية ، بما فيها الجماعات النسائية ، بتنفيذ جميع أنواع البرامج التعليمية على المستوى المحلى .

الملكية

ومن أشد النواحي لفتاً للنظر فى اليابان اليوم الرخاء الذى ينهض عليه الدليل فى جميع أرجاء البلاد . فالمتاجر مملأى بالسلع ، والناس يشترونها ، ولباس القوم وغداؤهم أفضل مما كان عليه من قبل ، ويتمتع الشعب بمستوى معيشة بدأ يقترب من مستوى الغرب . ولا تزال هناك فجوة واسعة بين الدخول فى اليابان وفى أغنى بلاد العالم ، ولكن الفجوة تضيق ووضع القائمون بالتخطيط من رجال الحكومة مستويات عيش يمكن مقارنتها بمستويات أوروبا الغربية وسوف تصل إليها اليابان فى نهاية الستينيات من القرن . وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فليس من شك كبير فى أنهم سوف يحققون هذه الأهداف ولعلمهم يتجاوزونها .

هذا الرخاء الجديد أكثر من أن يكون مسألة غذاء متحسن وكساء أفضل ، والأحرى أنه ثورة استهلاكية حقيقية . فالتليفزيون ، الهيبى bifi والستيريو ، والثلاجات ، وآلات الغسيل ، وآلات التصوير ، ومنتجات أخرى لا حصر لها تخرجها صناعة الإنتاج الكبير الجديدة ، آخذة فى الانتشار بسرعة هائلة فى صفوف الشعب ، وأصبحت بطاقات الشراء بالتقسيم ومشروعات الدفع على آجال ، من الأمور العادية . وتزدحم

المسارح والبارات والمطاعم والنوادي الليلية وتحقق أرباحا كبيرة، كما تهجن الكثير من الفنادق والحانات لأسابيع مقدما، وتزدحم قطارات نهاية الأسبوع بالمسافرين الذي يتوجهون إلى شواطئ البحر في الصيف وإلى الجبال للممارسة رياضة الانزلاق على الجليد في الشتاء. ويجري الآن وبسرعة مدهشة بناء ملاعب جديدة للجولف، وملاعب للبيسبول، ومماشي كرة القدم القديمة، ومراكز التسلية بما فيها «أرض أحلام» في مركز غارا الثقافي القديم. وتعرض المخازن التجارية الأغذية المجمدة بما فيها الألوان اليابانية التقليدية، والوجبات السريعة من الحساء إلى البطاطس، وجميع أنواع المواد الغذائية المستوردة.

وبين الجدول رقم (٢) الزيادة في الملكية كمثل عن طبيعة الإنتاج المتفجرة والمبيعات من أجهزة وقع عليها الاختيار. وبين هذا الجدول ناحيتين مهمتين من اقتصاد اليابان المتغير، والنمو الهائل في الإنتاج الكبير والاستهلاك وارتفاع القوة الشرائية بالمناطق الحضرية. ولقد بدأت اليابان الإنتاج التجاري لأجهزة التليفزيون في عام ١٩٥٣، ووصل الإنتاج إلى ٣٠٠.٠٠٠ جهاز في عام ١٩٥٦، وقفز إلى ما يقرب من ٣.٠٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٥٩ وأكثر من ٣٥ ملايين في عام ١٩٦١، وفي نهاية عام ١٩٦١، وصلت معدلات الإنتاج الشهري إلى حوالي نصف مليون جهاز. هذه السرعة التي يسير بها معدل الإنتاج وارتفاع النسبة المئوية للملكية يثيران مشكلات خطيرة بالنسبة إلى الأسواق المستقبلية للصناعة. فقيا بين عامي ١٩٥٦، ١٩٦١ ارتفع

إنتاج الثلاجات من أقل من ١٠٠.٠٠٠ إلى حوالى واحد ونصف مليون وحدة.

الجدول رقم (٢) النسبة المئوية للأمرالى تملك معدات كبرية (أ) .

١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٨	
حضرية ريفية	حضرية ريفية	حضرية ريفية	
٢٩ ٧٢	١١ ٥٥	٣ ١٦	تليفزيون
٣ ٢٧	١ ١٦	ب ٦	ثلاجة
١٥ ٥٥	٩ ٤٥	٥ ٢٩	آلة غسيل
١٤ ٤٥	٩ ٣٨	٤ ١٦	آلة طهي
			الأرز .

(١) حسب « مرض لميشة الشعب » Kokumin seikatsu Hakusho ،
تصرف على تحريرها وكالة التخطيط الاقتصادى . والأرقام مبنية على أسئلة تضمنتها استفتاءات
تجرى كل طامين فى المناطق الحضرية والريفية .
(ب) الرقم غير موجود .

لايعنى الرخاء الجديد أنه لاوجود للفقر فى اليابان . إنه موجود ،
ولكن الفقر فى اليابان اليوم هو ذلك النوع الموجود عند شعوب العالم
المتقدمة ، أكثر منه ذلك الفقر المدقع الذى نلقاه فى مساحات كبيرة
من الأجزاء المتخلفة فى العالم .

وماله أهمية كبرى بالنسبة لى بقية آسيا أن اليابان ، برغم مواردها
الطبيعية الهزيلة ، استطاعت أن تبنى شعبا حديثا ينعم بالرخاء ، ويضم
طبقة وسطى كبيرة تسير فى طريق النمو ، وفى وسعها أن تشتري منتجات
الإنتاج الكبير . لقد أثبتت اليابان أن الفقر ليس ضروريا إذا ملك

الناس المهارات، والاندفاع، والتنظيم، والمعرفة بأن الفقر ليس ضرورة في آسيا .

كان ارتفاع اليابان السريع إلى مرتبة القوة القومية في فترة ما بعد الحرب ، عاملا هاما في زحف القومية الجارف في آسيا ، فقد أظهرت اليابان أن في إمكان الشعوب الآسيوية أن تحقق القوة القومية في المنافسة مع الغرب . وربما يصلح رخاء اليابان الجديد مثالا على النمو الاقتصادي الذي يمكن أن يتحقق في الشعوب الآسيوية التي تتوفر فيها البيئة الصالحة للتنمية الاقتصادية .

التجارة

إن عودة اليابان من جديد ، غير المتوقعة والمفاجئة ، لشغل مكاناً بارزاً بين شعوب العالم بعد فترة في أعقاب الحرب كانت فيها موضع النسيان على الصعيد الدولي ، هذه العودة ترجع في الغالب إلى انتعاشها الاقتصادي والنمو الخارق للعادة الذي شهدته صناعتها وتكنولوجياها ؛ إذ جعل هذان في إمكان اليابان أن تطالب مرة أخرى بمكانها باعتبارها من دول الصف الأول التجارية . إن البضائع اليابانية تشق طريقها إلى الأسواق في جميع أنحاء الكرة الأرضية من كندا إلى الأرجنتين ، ومن المغرب إلى جنوب أفريقيا ، ومن اسكتلندا إلى البحر المتوسط ، ومن أوروبا الشرقية إلى الصين الشيوعية ، ومن كوريا عبر آسيا الموسمية إلى الشرق الأوسط ، فضلا عن الأسواق في استراليا ونيوزيلندا . فعبارة «صنع في اليابان» تظهر الآن على أجهزة التليفزيون ، وأجهزة الراديو الترانزستور والملابس ، وخشب الأبلشكاش ومئات السلع الأخرى في الولايات المتحدة ، وعلى مكينات الخياطة وأجهزة التليفزيون وأقلام الحبر في يزو ، والسيارات والآلات في أفغانستان وجمهورية السودان ، والعربية السعودية ، والكويت ، وآلات التصوير والنظارات المزودة ولعب الأطفال في ألمانيا الغربية وبريطانيا والأدوات العلمية والبصرية في السويد ، والأقلام الأبنوس وأدوات الضبط والمنسوجات في الاتحاد السوفيتي ، والجزرات (١٠ - اليابان)

والسفن في الصين الوطنية ، والصلب والآلات والسيارات وسيارات النقل والأسمدة في جنوب وجنوب شرق آسيا .

ويطير رجال الأعمال اليابانيون والبعثات التجارية إلى جميع أنحاء العالم بحثاً عن الأسواق والمواد الخام ، وتقد إلى طوكيو الأعداد المتزايدة من البعثات التجارية الأجنبية سعياً وراء النشاط الاقتصادي الياباني . فقد زارت اليابان حديثاً مجموعات آتية من أستراليا ونيوزيلندا وكوريا والأرجنتين وإيطاليا من بين كثير غيرها ، كلها تواصل أهمية اليابان في التجارة الدولية والصناعة النمو . وتطوف التكنولوجيا اليابانية وتطوف رأس المال الياباني بالعالم لإقامة المصانع لعمل جميع أنواع المنتجات من السفن والصلب إلى أجهزة الراديو الترانزستور ، أو للمساعدة في إقامة هذه المصانع . فتطالب الاتفاقات الحديثة بالمساعدة اليابانية ، في إقامة صناعة للتليفزيون في تاوان واستخدام التصميمات اليابانية لصناعة آلات النسيج في الولايات المتحدة . وبينما لم تلتزم حكومة كوريا الجنوبية علاقات دبلوماسية عادية مع اليابان ، إلا أنها دعت علناً رأس المال الياباني والتكنولوجيا اليابانية للمساعدة في تنفيذ برامجها للتنمية الاقتصادية .

ويتم طاقاتها الصناعية وإنتاجها ، تزداد أهمية اليابان بالنسبة إلى الشعوب الأخرى باعتبارها سوقاً تتجه إليها صادرات الأخيرة . فباتى الصوف والقمح ومنتجات الألبان من أستراليا ونيوزيلندا ، والبتترول من الشرق الأوسط ، والحديد وغيره من الفلزات من أمريكا الشمالية والجنوبية وآسيا وأفريقيا ، والسكر والموز

من الصين الوطنية ، وثائق المواد الخام والسلع المصنوعة من الولايات المتحدة ، وقائمة تزداد باطراد من المنتجات المصنوعة من أوروبا . وكان ازدياد أهمية اليابان كسوق عونا بالغاً في التخفيف من حدة المشكلات التي خلقها الدور الذي لعبته خلال سنوات الحرب ، كما أنه عامل كبير يؤدي إلى قيام علاقات أفضل مع الشعوب الأخرى .

ولولا التوسع الذي حدث في التجارة والصناعة لكانت اليابان بلداً قليل الشأن نسبياً ، صغيراً ومزدحماً بالسكان ، وليست له سوى أهمية ثانوية ، فبضاعتها وتجارتها أصبحت لها أهمية في جميع أنحاء العالم ، وتلعب اليابان الآن دوراً أكبر في المنظمات السياسية والاقتصادية العالمية من الأمم المتحدة ومشروع كولومبو ، إلى مجموعات التخطيط الإقليمية الأصغر للتعاون الاقتصادي في داخل آسيا . فبعدت في طوكيو اجتماعات اللجنة الاقتصادية لآسيا ، والشرق الأوسط والمتابعة للأمم المتحدة ، لعام ١٩٦٣ ، ولعبت اليابان دوراً هاماً . وثمة إدراك متزايد في البلاد الأخرى بآسيا بأن البرامج التعاونية الإقليمية للتجارة والتنمية الاقتصادية في آسيا تغير التعاون من جانب اليابان . سوف تصاب بضغف خطير ، ومن المرجح أن يكون مصيرها الفشل . والواضح أن كثلة تجارية آسيوية ، وهي مشروع لم يتجدد دور الكلام ، سوف تبدأ . وقد أصبحت يفتق كثير إذا لم تشترك فيها اليابان ، ذلك الشعب الصناعي الرئيسي . ومع هذا فإن ردود الفعل اليابانية إزاء مثل هذا التجميع الاقتصادي لم تكن شديدة الحساسية ، خاصة إذا أريد بها أن

تكون كتلة تجارية ذات صبغة رسمية على غرار الجماعة الاقتصادية الأوروبية^(١). وعلى أى حال فأهمية اليابان في التنمية الاقتصادية الآسيوية عادت فأصبحت موضع الاعتراف بها بوجه عام من جانب شعوب آسيا.

الصادرات

وإذا تغير التأكيد في الصناعة اليابانية من إنتاج السلع الخفيفة التقليدية مثل المنسوجات ، إلى الصناعات الثقيلة والكبيرة ، حدث كذلك تغيير هام في بيان صادرات اليابان ؛ فالسلع الصناعية الخفيفة التقليدية التي اعتادت أن تشكل الشطر الأكبر من صادرات اليابان المصنوعة ، تشكل الآن حوالى نصف الصادرات ، أما الحديد والصلب ، والآلات ، والسفن ، وأجهزة الراديو ، وآلات التصوير والكيمويات وغير ذلك من أمثال هذه المنتجات ، فيزداد نصيبها من مجموع الصادرات سنة بعد أخرى ، فاليابان الآن من المصدرين الرئيسيين في العالم للآلات ، والمظنون أن نقل التأكيد إلى إنتاج المعادن والآلات والكيمويات سوف يكون النمط الذي يحتذى في المستقبل . هذه الصناعات الجديدة تتطلب مهارات أكبر وآلات وأساليب إنتاج أشد تعقيداً ، كما أنها تؤكد القيمة المضافة . إن الكثير من المنتجات الجديدة مثل أجهزة الراديو الترانزستور وأجهزة التليفزيون ومعدات التصوير تتطلب مقادير صغيرة نسبياً من الخامات المستوردة .

والتغيير الذى طرأ على تركيب السلع المصدرة تطور طبيعى، نظراً للتغير فى صرح اليابان الصناعى ، وهو تغيير له شأنه الخطير بالنسبة إلى أنماط التجارة فى المستقبل ، خاصة حين تسير بلاد مثل الهند والصين الشعبية وهونج كونج قدما بسرعة فى صناعة أنواع السلع الخفيفة التى جرى التقليد على أنها كانت تشكل مثل هذا الجزء الكبير من إنتاج اليابان' وصادراتها . بل وثمة قلق الآن فى اليابان من أن المنسوجات الأرخص ثمناً مثلاً والآتية من البلاد الآسيوية المجاورة سوف تخلق فى نهاية الأمر منافسة حادة للمنسوجات اليابانية . إن عدداً كبيراً من منتجات المنسوجات اليابانيين يحولون الاهتمام من الأقطان والصوف والحرير إلى الألياف الصناعية الجديدة التى تتطلب مهارات ورأس مال أكثر ، واليابان هى الثانية بالعالم بعد الولايات المتحدة فقط فى إنتاج الألياف الصناعية . وهذه المواد الجديدة بصدد أن تصبح ذات أهمية متزايدة فى صادرات الشعب .

الواردات

واليابان أصلاً مستوردة للخامات والمواد الغذائية ومصدرة للسلع المصنوعة . ولقد كان البترول والقطن الخام أهم البنود المفردة فى قائمة الواردات ، كما كانت المعادن والصوف الخام والمواد الغذائية تشغل مركزاً عالياً أيضاً . وفى السنوات القريبة العهد كان هناك نقص واضح فى أهمية القطن النسبية وزيادة ملحوظة فى أهمية البترول وخام الحديد وخردة الحديد وغيرها من المواد اللازمة للصناعة الثقيلة

وهو ما يترتب على نقل التأكيد من الصناعة الخفيفة ووضعها على الصناعة الثقيلة . وكانت الآلات أيضاً بنداً هاماً من بنود الواردات ، وزادت الواردات زيادة شديدة نتيجة انتاج سياسة تحرير التجارة وما أعقبه من اندفاع الشركات اليابانية نحو تجديد مرافقها الإنتاجية بأسرع ما يمكن حتى يتسنى لها أن تكون في مركز أفضل لمنافسة المنتجات المصنوعة المستوردة . ويتطوّر تجديد صناعة اليابان وترشيدها ، لا على استيراد التكنولوجيا لحسب ، بل ويتضمن أيضاً استيراد آلات حديثة وأكثر كفاية ، ومادامت اليابان تواصل سياستها الحالية من ناحية تجديد صناعتها ورفع إنتاجيتها ، فسوف يتعين عليها استيراد أنواع من الآلات لم تنتجها في بلادها بعد .

وكانت الحكومة تفرض القيود على التجارة ، ووجدت الشركات الأجنبية من الصعب جداً أو من المستحيل عليها أن تصدر أنواعاً كثيرة من السلع المصنوعة إلى اليابان إلا إذا كانت هذه الأنواع مما لا يمكن إنتاجها في اليابان ، أو كانت تعتبر ذات أهمية بالنسبة إلى تنمية الصناعة اليابانية ، واستخدمت الحكومة سلطتها لمنع أو تقييد الواردات غير الرئيسية وحماية الشركات اليابانية من المنافسة الأجنبية . ورداً على الاتهامات المتعلقة بالقيود على التجارة والتي كانت البلاد الأخرى توجهها إلى اليابانيين ، وتمشىً مع رغبة اليابان في منحها حقوقاً كاملة وفقاً للاتفاقية العامة على التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) وحتى تقبل عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، تعمل اليابان على تنفيذ برنامج يهدف إلى تحرير الواردات ونظم العملة

والاستثمارات الرأسمالية الأجنبية . وسوف تكون النتيجة نظاماً للواردات أوفر حرية ، بما في ذلك السلع الاستهلاكية . ولقد زاد عدد السلع غير المقيدة بالحجم ، وحررت الآن واردات عدة كانت مقصورة على المناطق غير الدولارية . وطبقا لمشروعات الحكومة كان المقدر أن يتم بحلول عام ١٩٦٢ تحرير حوالى ٩٠ في المائة من بنود الواردات ويشعر بعض اليابانيين الآن بالقلق من ناحية التهديد الذى تشكله السلع الرخيصة ، المستوردة من الغرب ، نظراً لأن تكاليف الإنتاج اليابانية بالنسبة إلى بعض المنتجات المصنوعة تعتبر عموماً أعلى من مثيلاتها في البلاد الأخرى . ومن المرجح أن تظل صناعات السيارات والآلات ، فضلاً عن صناعات أخرى ، تلقى حماية خاصة من المنافسة الأجنبية .

لقد كانت عودة اليابان إلى مركزها السابق بوصفها شعباً من شعوب العالم التجارية الكبرى ، عملية بطيئة وصعبة منذ أيام عام ١٩٤٥ السوداء ، وأخيراً في عام ١٩٥٩ تجاوزت الصادرات أرقام ما قبل الحرب ، وفي عام ١٩٦٠ قربت قيمة كل من الواردات والصادرات على ٤ بلايين دولار ، ثم تجاوزت هذا الرقم في عام ١٩٦١ ، ولكن الواردات كانت تزيد بسرعة أكبر فبلغت قيمتها ٥٨٢١ مليون دولار في حين وصلت قيمة الصادرات إلى ٤٢٣٨ مليون دولار ، مما خلق مشكلة خطيرة بالنسبة إلى ميزان المدفوعات وسبب نقصاً شديداً في

الاحتياجات من العملات الأجنبية . وهذه المشكلة المتكررة ، هي مصدر القلق الكثير في اليابان اليوم ^(١) .

العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة

ما من شعب يقرب من الأهمية التي تتمثلها الولايات المتحدة بالنسبة إلى اليابان ، سواء من ناحية الواردات أو الصادرات . فقد أصبحت الولايات المتحدة المصدر الرئيسى الذى يزود اليابان بالمواد الخام ، وأهم سوق أمام سلعها المصنوعة . وبينما أهمية الولايات المتحدة في تجارة اليابان أعظم بكثير من نصيب اليابان في تجارتها ، أصبحت اليابان أهم سوق لصادرات الولايات المتحدة ، بعد كندا وأهم سوق لمنتجاتها الزراعية .

ولقد شهدت التجارة بين اليابان والولايات المتحدة زيادة شديدة في السنوات الحديثة فبلغت قيمتها لكل منهما أكثر من بليون دولار بحلول عام ١٩٥٩ عندما زادت صادرات اليابان فعلا على وارداتها . وبدأت واردات الولايات المتحدة من اليابان تهبط في أواخر عام ١٩٦٠ ، في حين واصلت واردات الأخيرة الازدياد . واليوم عادت التجارة فصارت في صالح الولايات المتحدة إلى حد كبير . إن قيمة التجارة بين البلدين كبيرة جداً واعتماد اليابان الكبير على سوق الولايات المتحدة عاملان كبيران في التحالف بين البلدين ، ولكن تكمن فيهما أيضاً مصادر سوء التفاهم والاحتكاك .

ومشكلة التجارة من أصعب وأعقد المشكلات في العلاقات

الأمريكية اليابانية، وكان برنامج الولايات المتحدة الطويل الأجل يهدف إلى مزيد من حرية التجارة على أساس يشمل العالم كله، وزادت واردات الولايات المتحدة من اليابان إلى أكثر من الضعف فيما بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٠. وفي الوقت نفسه كانت اليابان تعاني في العادة من ميزان تجارى مع الولايات المتحدة، لم يكن في صالحها برغم أن برامج الأخيرة الخاصة بشأن تموين قواتها جعلت عموما في إمكان اليابان موازنة مدفوعاتها الدولية. غير أن برامج التموين سوف يجرى خفضها بالتدريج وسوف يتعين تضيق الثغرة التجارية بوسائل أخرى.

إن المشكلات الاقتصادية الداخلية في الولايات المتحدة ومختلف القيود المفروضة مما ترتب عليها نقص في واردات الولايات المتحدة من اليابان في أواخر عام ١٩٦٠، هذه كلها كانت لها آثار عكسية في اقتصاد اليابان، وخلقت بعض السخط على الولايات المتحدة.

والسياسات الحديثة الناشئة من ميزان المدفوعات المضاد في الولايات المتحدة، وهى سياسات من قبيل برامج «اشترى البضائع الأمريكية» و «استخدموا السفن الأمريكية»، لم تقابل بروح طيبة، ولم تفهم تماما في اليابان. غير أن أكبر القلق هو الضغط المستمر من جانب بعض رجال الصناعة في الولايات المتحدة ممن يطالبون بالحماية ضد الواردات الأجنبية. وبينما من الصحيح أن الولايات المتحدة لم ترفض القيود إلا على عدد قليل من المنتجات اليابانية مثل الأدوات المسطحة المصنوعة من الصلب النقي، فإن المطالب المتكررة من جانب الصناعة الأمريكية

بالحد من السلع اليابانية ، مصدر دائم للقلق بالنسبة إلى كل من الحكومة اليابانية والصناعة اليابانية ، وقد فرضت اليابان حصصاً اختيارية على كثير من السلع التي تصدر إلى الولايات المتحدة في محاولة منها لمنع الإفراط في التصدير من أية سلعة واحدة . وحقق النظام نجاحاً طيباً ، ولكن كان هناك قلق في اليابان بسبب ازدياد الصادرات من المنسوجات وغيرها من السلع إلى الولايات المتحدة من البلاد الأخرى ، وبخاصة هونج كونج ، مما تشعر معه اليابان أنه منافسة غير عادلة نظراً لأنها تقيد بمحض اختيارها صادراتها من هذه السلع إلى الولايات المتحدة . والاقترح الحديث بفرض رسم استيراد على الولايات المتحدة من المنسوجات القطنية ، أثار الغضب الشديد والغم في اليابان خاصة وأن واردات اليابان من القطن الخام من الولايات المتحدة تزيد زيادة بالغة عن قيمة صادرات المنسوجات القطنية اليابانية إلى الولايات المتحدة . وتقوم الصحافة بتغطية الروايات المتواترة عن الصناعات الأخرى بالولايات المتحدة والتي تسعى إلى الحماية من السلع المستوردة ، وهي روايات لا تخيب أبداً في توليد القلق . إن كل ما يشتمل على التجازة أمر ذو أهمية بالنسبة إلى اليابان .

وتطور اليابان الاقتصادي ورخاؤها الآخذ في النمو لا يمكن أن يستمر بدون توسع في تجارتها الخارجية . ونمو اليابان الاقتصادي المستمر باعتبارها عضواً رئيسياً في المجتمع الصناعي ، ذو أهمية بالنسبة إلى رخاء المجتمع ككل ، واستقراره واتساع فرص التصدير أمام اليابان يؤدي إلى المزيد من الواردات من جانبيها ، ويجعل في إمكان البلد أن يلعب دوراً أكثر أهمية في مساعدة البلاد المختلفة . وبسبب الزيادة

الكبيرة في طاقة اليابان الإنتاجية ، فإنها بحاجة إلى النمو المنتظم لأسواقها التكميلية الحالية ، وإلى نمو تجارتها مع الشعوب الأخرى . إن دور اليابان المستقبل في أوروبا سوف يتوقف إلى حد كبير على السياسات التجارية التي تنتهجها بلاد أوروبا إزاء اليابان . إن التجارة بطبيعة الحال عملية ذات شقين ، ومواصلة اليابان تحرير تجارتها مما يتفق مع هذا الأمر أيضا .

وطبقا للتخطيط الطويل الأجل في ظل مشروعات مضاعفة الدخل ، تأمل اليابان في رفع وارداتها وصادراتها من المستوى الحالي البالغ حوالي ٤ بلايين دولار إلى حوالي ١٠ بلايين لكل من الواردات والصادرات في عام ١٩٧٠ ، وهي تتطلع إلى الولايات المتحدة وأوروبا لتحقيق أكبر الزيادات في التجارة المتوسعة ، وتقوم الخطة على أساس الافتراض بأن البلاد المتخلفة لن تتوافر لها القوة الشرائية التي تمكنها من أن توسع تجارتها كثيرا مع اليابان ، إن لم يكن في المستقبل القريب على الأقل ، وإن أسواق اليابان الطبيعية سوف تكون أكثر فاكثرا مع الشعوب النامية الأخرى في العالم .

من وجهة نظر الولايات المتحدة فإن أهم ناحية من تخطيط اليابان الطويل الأجل هو ما لأمريكا الشمالية ، والولايات المتحدة بصفة رئيسية ، من أهمية متصلة باعتبارها شريك اليابان التجاري الأكبر . وتهدف التقديرات لعام ١٩٧٠ إلى أن تكون قيمة كل تجارة من الواردات والصادرات مع الولايات المتحدة حوالي ٣ بلايين دولار من المجموع الكلي البالغ ١٠ بلايين دولار لكل من واردات وصادرات

اليابان . وتتوقع اليابان من الولايات المتحدة أن تستمر في تزويد الصناعة اليابانية بمقادير تزايد باستمرار ، من المواد الخام مثل الفحم والمعادن والقطن فضلا عن التكنولوجيا والآلات . كذلك تتوقع أن تصبح السلع الاستهلاكية من الولايات المتحدة أكثر أهمية كلما تحررت التجارة . إن المشكلة الكبرى كما تراها اليابان الآن تتمثل في إيجاد أسواق في الولايات المتحدة تستوعب نفس النسبة المئوية تقريباً من مجموع الصادرات اليابانية ، ولكن بمقادير أكبر كثيراً مما سوف يلزم لتغطية الزيادة في الواردات . من المحقق أن اليابان ستواصل زيادة وارداتها من الولايات المتحدة ، وسوف يتعين عليها أن تتمكن من زيادة وارداتها مقابل ذلك .

وعلى غرار خطة مضاعفة الدخل القومي ، يقوم برنامج اليابان الطويل الأجل للتجارة ، على الافتراض بأن المعدل المرتفع الحالي لنمو اليابان الاقتصادي سوف يستمر خلال الستينيات ، وأن تجارة الولايات المتحدة والعالم سوف تتوسع أيضاً بمعدل يكفي لاستيعاب الزيادة في صادرات اليابان .

الخوف من العزلة

أحس اليابانيون بالانزعاج من ناحية مستقبل صادراتهم إلى البلاد التي كونت كتلا تجارية ، فهم يشعرون أن الكثير من الشعوب الأوروبية تتبع سياسة تفرقة إزاء الصادرات اليابانية ، بل ويخشون أن يواجهوا مزيداً من الصعاب ، إذ تسير أوروبا قدماً نحو التوحيد

الاقتصادى . إن بلاداً عدة ، ومنها المملكة المتحدة حتى أواخر عام ١٩٦٢ ، واصلت الاستناد إلى المادة ٣٥ ، أو المنفذ ، فى اتفاقية الجات ، وتواصل فى تجارتها مع اليابان عدم تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وإمكانية قيام سوق مشتركة فى أمريكا اللاتينية ، والكتلة الشيوعية القائمة حالياً ، والحديث الذى يتردد الآن عن تجمع يضم جنوب شرق آسيا ، كل هذا يثير شبح اليابان وقد تركت وحدها كالدولة التى تعيش فى عزلة . وهنا أيضاً تتطلع اليابان إلى الولايات المتحدة لتساعدها على إبقاء المسالك التجارية مفتوحة أمامها .

وبسبب ازدياد الخوف من العزلة دار حديثا الكثير من النقاش فى اليابان حول إمكانية وصواب اشتراكها فى إنشاء الكتلة الإقليمية لأغراض التنمية والتجارة .

ومن هذه الإمكانيات منظمة التعاون الاقتصادى الآسيوى التى يجرى النقاش بصدها الآن بين الشعوب الآسيوية . ولو تكونت مثل هذه الكتلة فالمرجح أن تضم الشعوب الثمانية عشر الداخلة فى نطاق اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى ، وهذا يشمل منطقة تمتد تقريبا من إيران عبر جنوب وجنوب شرق آسيا إلى اليابان وكوريا ولكننا فى ظل الظروف الحالية لن تضم الصين الشيوعية . قد يبدو مثل هذا المشروع فى صالح اليابان من ناحية أن المنطقة تشكل واحدة من أكبر منطقتين تجاريتين تتعامل معهما اليابان ، وغنية بدرجة طيبة نوعا بالموارد الطبيعية ، ولها مزايا القرب النسبى .

ومع هذا فاشترك اليابان فى « سوق مشتركة » آسيوية على غرار

سوق أوروبا الغربية، لا يبدو محتتملاً على الإطلاق، على الأقل ليس في هذا الوقت. ففي عام ١٩٦١ كانت أمريكا الشمالية وحدها تمد اليابان بنحو إلى ٤١ في المائة من وارداتها وتأخذ حوالى ٢٨ في المائة من صادراتها مقابل ١٧، ٣٣ في المائة على التوالى بالقياس إلى الشعوب الآسيوية.

الجدول رقم (٣) شركاء اليابان التجاريون الكبار^(١)

قيمة الصادرات قيمة الواردات
حسب اتجاهاتها الرئيسية عام ١٩٦٠ حسب اتجاهاتها الرئيسية عام ١٩٦٠
(الوحدة: مليون دولار) (الوحدة: مليون دولار)

١٥٤٥	الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٨٣	الولايات المتحدة الأمريكية
٣٤٤	أستراليا	١٥٦	هونج كونج
٣٠٤	كندا	١٥٤	الفلبين
١٩٤	الملايو	١٤٤	أستراليا
١٥٦	الفلبين	١٣١	المملكة المتحدة
١٣٣	ألمانيا الغربية	١١٩	كندا
١٠٥	الغربية السعودية	١١٨	تايلاند
١٠٣	المكسيك	١١٠	إندونيسيا
٩٩	الهند	١٠٩	الهند
٩٩	بريطانيا	١٠٣	تايبوان

(١) من ص ٣٦٥ من: Economic Survey of Japan (1960-1961), Economic Planning Agency, Japanese Government. Published by Japan Times, Ltd., Tokyo.

ارتفع نصيب أوزبكالغربية إلى حوالى ١٠، ١٢ فى المائة . وتحصل
يابان الآن على أكثر من ٩٠ فى المائة من حاجتها من الفحم الكوك
من خارج آسيا ، وثلاثة أرباع حاجتها تقريبا من حردة الحديد من
ولايات المتحدة وحدها ، وحوالى ٨٠ فى المائة من برولها من الشرق
لأوسط

وبينما من الصحيح أن ما يبلغ ثلاثة أرباع الحديد الخام يأتي
من مصادر آسيوية يعتقد رجال صناعة الصلب اليابانيون أنهم سوف
ضطرون إلى الاتجاه نحو أمريكا الشمالية والجنوبية وأفريقيا للحصول
على حوالى نصف احتياجاتهم بحلول عام ١٩٧٠ . وهناك مناطق خارج
شبهات اليابان أيضا بحوالى نصف حاجتها من الخامات المعدنية غير
الحديدية . وتحصل اليابان على كل حاجتها تقريبا من القمح من كندا
الولايات المتحدة وأستراليا ، ومعظم القطن من الولايات المتحدة
المكسيك ، والصوف كله من أستراليا والأرجنتين ونيوزيلندا
جمهورية جنوب أفريقيا . وتأتى جميع واردات اليابان من الآلات
من الولايات المتحدة وأوروبا بالفعل .

وسوف تلتأ مشكلات كبيرة أيضا لليابان كمنصر فى كتلة تجارة
آسيوية ، بما فى ذلك الانخفاض الكثير فى مستوى التنمية الاقتصادية
والمخفاض مستويات المعيشة فى بقية آسيا ، والنقص المزمن فى العملات
الأجنبية التى تدفع بها ثمن الصادرات المتزايدة من اليابان ، والمشكلات
الصعبة جدأ فى التجارة والمنتجات الزراعية خاصة لأن اليابان فى حالة
اكتفاء ذاتى من ناحية لإنتاج الرز ، والشعوب التى سوف يضمها ميثاق

مثل هذه السوق المشتركة، الآسيوية، وعلى خلاف بلاد مجموعة أوروبا الغربية، متفرقة في مساحة هائلة، ويذنها فوارق واسعة مردها إلى اللغة والتاريخ والتطور الاقتصادي المتفاوت. إن اليابان تحتاج وتريد وفي وسعها استيعاب الكثير جداً من المنتجات التي يجب أن تأتي من بلاد خارج آسيا - القمح، ومنتجات الألبان، والصوف، والآلات، وبمجموعة تزداد تنوعاً وكثرة من السلع الاستهلاكية. وأخيراً وليس آخراً، هناك الحاجة المستمرة إلى التكنولوجيا التي يجب، في المستقبل الذي يمكن التنبؤ به، أن تأتي من الغرب. هذه ليست سوى بعض الصعاب الكثيرة التي سوف تواجه اليابان التي هي من ناحية الصناعة والتكنولوجيا وبصورة متزايدة من ناحية الثقافة أقرب إلى الغرب منها إلى جيرانها.

إن المزيد من التعاون بين الشعوب الآسيوية شيء مرغوب فيه بالطبع، ولدى اليابان الكثير الذي تقدمه لمساعدة الشعوب الأخرى بآسيا لتنمية اقتصادياتها، ولكن كتلة يسودها الارتباط الوثيق على نمط السوق المشتركة الأوروبية لا يبدو أن فيها الجواب بالنسبة إلى اليابان، ولن تكون كذلك بالتأكيد إذا كفلت الوصول باستمرار إلى المواد الخام والأسواق في جميع أنحاء العالم.

وثمة تنظيم يجري النقاش بشأنه في اليابان ذلك هو تكوين جماعة من دول الباسفيك تضم اليابان والولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، وكلها شركاء تجاريون لهم أهميتهم. مثل هذا التجمع يبدو في أعين الكثيرين أوفر مزايا من كتلة آسيوية. فبينما الأدوار

التي سوف تلعبها كندا وأستراليا ونيوزيلندا في التجارة العالمية في المستقبل ليست واضحة على الإطلاق في هذا الوقت ، إلا أن جميع الدول التي يقترح أن تكون أعضاء في هذا التجمع دول على درجة عالية من النمو الاقتصادي، ويمكن أن تبقى خارج الكتل التجارية إذا انتهى الأمر ببريطانيا إلى الانضمام إلى السوق المشتركة الأوروبية .

من الصعب أن نرى كيف يمكن لمثل هذه الكتلة التجارية أن تكون على درجة عالية من التنظيم من الناحيتين السياسية والاقتصادية مثل السوق المشتركة الأوروبية ، وذلك بسبب اتساع نطاق التزامات الولايات المتحدة ، والمسافات الجغرافية والاختلافات الحضارية والتاريخية ، فضلا عن عوامل أخرى .

لقد شكلت لجان حكومية مشتركة لمناقشة المشكلات الاقتصادية المتبادلة ، وهذه اللجان تمثل اليابان والولايات المتحدة وكندا .

وثمة إمكانيات أخرى للبرامج الاقتصادية التعاونية يجري بحثها في اليابان الآن ، وتشمل إنشاء اتحاد جمركي مع كوريا الجنوبية والصين الوطنية ، ونوعا من المشاركة أو الاشتراك في السوق المشتركة الأوروبية (أو تجمعا موسعا يشمل إقليم المحيط الأطلسي) وإقامة علاقات أوثق مع الكتلة الشيوعية ، وتكوين حلف تجاري على مستوى أوروبا . وهذا المشروع قد يبدو أنه ينطوي على أكبر المزايا بالنسبة إلى جميع البلاد التي يصيبها الأمر لو كان مثل هذا المشروع في حيز الإمكان . ومهما يكن من أمر فالمشاركة المستقبلية من جانب اليابان في أي تجمع كبير ، ليست واضحة على الإطلاق الآن .

وعلى العموم يبدو أن علاقة اليابان التجارية مع الغرب تسير في طريق التحسين . فتم التوقيع مع فرنسا على اتفاق تجارى أكثر تحرراً ، ودارت المفاوضات في عام ١٩٦٢ من أجل عقد ميثاق جديد مع بريطانيا يتضمن إسقاط المادة ٣٥ ، وقررت الولايات المتحدة أن اليابان سوف تدرج في نطاق السياسات التجارية الأمريكية الجديدة المقترحة والأكثر تحرراً ، وأن الولايات المتحدة تعترف بأهمية اليابان كعضو في أوروبا وشريك تجارى كبير معها .

وإذا أخذنا في الاعتبار موقع اليابان الجغرافى بالنسبة إلى شعوب شمال الأطلنطى التى تنعم بأعلى مستويات للمعيشة فى العالم ، وأخذنا فى الاعتبار كذلك ما تنطوى عليه أسواقها الأخيرة من أهمية كبيرة بالنسبة إلى اليابان ، فليس ثمة ما يدعو إلى الدهشة من أن اليابان تساورها المخاوف بشأن المستقبل وتشعر بالقلق من ناحية العزلة عن الغرب . ومشكلة القلق تزيد من صعاب الاتصال بين اليابان وشعوب شمال الأطلنطى .

ومن المهم بالنسبة إلى المشاركة بين اليابان والولايات المتحدة أن يكون كل من البلدين على بينة تامة بقدر الإمكان من نوايا الآخر وسياساته حتى تظل ضروب سوء التفاهم فى أدنى حد . لقد زادت الفرص أمام المجموعات الممثلة للبلدين وعلى مستوى عالٍ للاجتماع ومناقشة أشياء من قبيل المشكلات الاقتصادية ، والتطور العلمى ، والتبادل الثقافى . فالاجتماعات التى عقدت عام ١٩٦١ فى هاكون لمناقشة المشكلات الاقتصادية ، حضرها وزراء يمثلون البلدين ، ومن المقرر عقد

أمثال هذه الاجتماعات سنوياً . وبينما لا تستطيع أمثال هذه الاجتماعات أن تحل جميع المشكلات بين البلدين ، فإنها على الأقل تفتح الباب أمام مزيد من التشاور وتبادل أوسع لوجهات النظر .

التجارة مع الكتلة الشيوعية

إن حجم التجارة صغير الآن بين اليابان وبلاد الكتلة الشيوعية وقد بلغت القيمة الكلية لهذه التجارة مع الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية وأوروبا الشرقية حوالى ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٦٠ ، وهذا جزء صغير نسبياً من قيمة مجموع تجارة اليابان ، والتي تربو على ١٠ بلايين دولار .

وأكبر جزء من هذه التجارة هو مع الاتحاد السوفيتي، ويتكون في الأغلب من الآلات اليابانية والمعادن والمنتجات المعدنية مقابل البترول والخشب والحامات الأخرى . ولا يبدو من المحتمل في الوقت الحاضر أن تطرأ زيادة كبيرة على التجارة مع الاتحاد السوفيتي ، رغم ما كان من إلحاح البلد الأخير حديثاً من أجل تحقيق زيادات كبرى في واردات اليابان من البترول . ويمكن أن تكون التجارة بين البلدين ذات أهمية في المستقبل أعظم بكثير مما هي عليه الآن عندما يصبح الاتحاد السوفيتي أكثر نمواً^(١) . ويجرى الآن بحث الخطط من أجل مشروعات

(١) على القارىء بصدد هذا التعبير أن يلاحظ تاريخ تأليف الكتاب (المترجم) .

التنمية الاقتصادية السوفيتية واليابانية في تلك المنطقة .

وعندما زار ميكويان نائب رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي اليابان في عام ١٩٦١ عرض عقد ميثاق للتجارة قيمته ٢٠٠ مليون دولار على عدة سنوات . ويبدو أن الغرض العام من وراء زيارة ميكويان كان سياسياً بقدر ما كان اقتصادياً ، واستغل كثيراً الأخطار التي تتعرض لها اليابان بسبب وجود القواعد العسكرية الأمريكية في الأراضي اليابانية . إن العرض التجاري الذي لا يؤثر في العواطف نوعاً ورفض مناقشة المسائل الأخرى ذات الأهمية الجيوية بالنسبة لليابان ، ظهر في نظر الكثيرين من اليابانيين كأنه محاولة من جانب دولة كبرى لفرض إرادتها على ما تزال تعدده شعباً صغيراً ومتخلفاً . ويبدو أن المدى الفعلي الذي وصل إليه نمو اليابان الاقتصادي وإمكاناته المختلفة جاء مبعث دهشة كبيرة للزوار ، ولعله كان عاملاً في الزيادة الحديثة التي حدثت في التجارة بين البلدين .

وربما يكون أفضل تلخيص للتجارة مع الصين الشيوعية هو الذي يتم على ضوء الضغوط السياسية . فالصين الشيوعية وهي على بينة تماماً من أهمية التجارة بالنسبة إلى اليابان ، راحت كجزء من سياستها ، تعمل بنشاط على أساس مستقبل توفر فيه مقادير هائلة من المواد الخام لصناعة اليابان ، وتصبح به سرقاً تنمو باطراد أمام صادرات اليابان . وكانت مسألة التجارة أداة دعائية كبرى في أيدي الصين الشيوعية ،

واستغلت روابط اليابان مع الولايات المتحدة بأن اعتبرتها العقبة القائمة في وجه التجارة التي يمكن أن تحل الكثير من مشكلات اليابان. وزارت الكثير من المجموعات المشتغلة بالتجارة الصين الشيوعية وتوجه المندوبون الصينيون إلى اليابان .

وهذه المجموعات غير رسمية أو شبه رسمية لأن اليابان لا تعترف بالصين . واستخدمت مشكلة التجارة للضغط على اليابان لحلها على الاعتراف وقطع الصلات مع الغرب . ومنذ عام ١٩٥٢ وقعت اتفاقات عن تجارة محدودة بين البلدين ، ولكن في عام ١٩٥٨ وعلى أثر حادث ، قطعت الصين التجارة ، وأعيدت التجارة في عام ١٩٦٠ بقيمة تقل عن ٢٥ مليون دولار ، زادت إلى حوالي ٥٠ مليوناً في عام ١٩٦١ (كانت تجارة اليابان مع الصين الشيوعية تصل إلى حوالي ١٨ في المائة من صادراتها و ١٢ في المائة من وارداتها) ويستمر استخدام التجارة كسلاح سياسي ، وظل الصينيون مصرين على أن التجارة لا يمكن مزاوتها إلا عن طريق الشركات التجارية اليابانية التي تتخذ موقفاً ودياً من حكومة بكين . وثمة دلائل على أن الصين تخفف من شدة موقفها من ناحية المسالك التي تتم عن طريقها التجارة .

ويبدو القلق بشأن مشكلة التجارة مع الصين أقل بكثير الآن في اليابان مما كان عليه من قبل . فهناك إدراك متزايد بأن الصين لا تملك موارد غير محدودة، وأنها لا تستطيع أن تسد الشطر الأعظم ، أوحى قدرأ من واردات اليابان ، واستطاعت اليابان أن تحصل من أماكن أخرى على المواد الخام والأسواق لصناعاتها الآخذة في التوسع السريع.

إن ما ثبت من قدرة الشعب على السير بدون التجارة مع الصين إلى جانب عودته إلى القوة الصناعية ، سوف يكونان عاملين مهمين في المفاوضات التجارية التي تجرى في المستقبل مع الصين والكتلة الشيوعية . إن قوة اليابان في المساومة أكبر الآن ، وفي وسعها أن تكون أكثر انتقاء في الاتفاقيات التجارية التي تعقدها .

سوف تستمر الضغوط في اليابان من أجل توسيع نطاق التجارة مع الصين الشيوعية . فالقرب الجغرافي ، ورخص تكاليف النقل ، وذكريات التجارة مع الصين في فترة ما قبل الحرب ، ومشاعر الروابط الثقافية والتاريخية ، والضغط من جانب العناصر اليسارية ، والاندفاع نحو توسيع مجال التجارة حيث يكون الأمر في حيز الإمكان ، هذه مع عوامل أخرى تشير جميعاً إلى رغبة متزايدة في إقامة علاقات أوثق مع الصين الشعبية . وفي الوقت نفسه يدرك الكثيرون من قادة اليابان حدود التجارة مع الصين وصعابها ، حتى بدون المشكلات السياسية . إن السياسة الحالية التي تسير عليها الحكومة اليابانية قائمة على تشجيع التجارة وتحسين العلاقات مع الصين حينما وحيثما يكون هذا في حيز الإمكان ، ولكن بدون تعريض مركز اليابان من حلفائهم — الغربيين وشركائها التجاريين للخطر . والحكومة والصناعة في اليابان على إدراك طيب بالأهمية الطاغية التي ينطوي عليها استمرار قيام روابط وثيقة بالولايات المتحدة وأوروبا . ولذا نعلم استمرار وصول اليابان إلى المواد الخام والأسواق في أوروبا ، لهذا يبدو الاحتمال قليلاً في أن يطرأ تحول كبير في تجارة اليابان إزاء الصين الشيوعية .

ولذا تتطور صناعة الصين وتبنى مرافق جديدة للتعبدين والنقل، فسوف يكون هناك أساس يقوم عليه بعض التوسع في التجارة. وثمة إمكانية أخرى في أن الصين سوف ترغب في زيادة التجارة وفي قيام علاقات أوثق مع اليابان إذا تطورت التوترات التي تحدث عنها الأبناء، بين الصين والاتحاد السوفيتي إلى أن تبلغ النقطة التي عندها تفضل الصين أو تضطر إلى أن تبحث في أماكن أخرى عن التجارة والمساعدة في تنمية اقتصادها. وقد يبدو أيضاً أن ما لدى اليابان كي تعرضه على الصين في مجال التكنولوجيا الزراعية، أكبر مما يتوافر لدى الاتحاد السوفيتي — فاستناداً إلى جميع التقارير كانت اليابان أوفر نجاحاً في تنمية زراعتها من أي من البلاد الشيوعية، ومشكلاتها الزراعية أقرب شهاً بمشكلات الصين من مشكلات الاتحاد السوفيتي.

العلاقات السياسية

أصبحت اليابان أمة مستقلة في عام ١٩٥٢ حين دخلت معاهدة صلح سان فرانسيسكو في دور التنفيذ بعد أكثر من ست سنوات من الاحتلال الأمريكي . ومنذ ذلك الوقت استأنفت اليابان العلاقات الدبلوماسية مع جميع شعوب العالم بالفعل ، وصارت منذ عام ١٩٥٦ عضوا بالأمم المتحدة عندما تخلى الاتحاد السوفيتي في النهاية عن اعتراضه على انضمامها . وكانت سياستها الخارجية سياسة تعاون وثيق مستمر مع الغرب وخاصة مع الولايات المتحدة ، وسياسة اعتماد على الدولة الأخيرة لتكفل لها أمنها العسكري عن طريق ميثاق الأمن المتبادل .

ويتضمن ميثاق الأمن ومدته عشر سنوات ، الاحتفاظ بقواعد عسكرية أمريكية في اليابان ، ويعترف بالحق الطبيعي في الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس ، كما يؤكد ميثاق الأمم المتحدة . وكان الميثاق محل كفاح مرير من جانب الاشتراكيين والجماعات اليسارية والذين أدت معارضتهم في النهاية إلى إلغاء زيارة الرئيس أيزنهاور لليابان على أثر مظاهرات خطيرة ضد الحكومة . وأخيراً دخل الميثاق في دور التنفيذ بعد جدل طويل وعاصف في اليابان .

إن العنف الذي اتسم به رد الفعل إزاء الميثاق نجاه بوجه عام مفاجأة وصدمة للولايات المتحدة . أما أن يعارض الكثيرون من اليابانيين في إعادة التسليح وفي المواثيق العسكرية فأمر لا يمكن الشك

فيه . ومن الصعب تقويم المدى الفعلي للشعور المعادى للأمريكيين ، ولكن المظاهرات كانت بالتأكيد موجهة بصورة جزئية ضد كيشي رئيس الوزراء آنذاك ، وكانت معادية للعسكريين . وعلى أية حال فالحزب الديمقراطي الحر الذي كان برنامجهم يتضمن استمرار التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة ، والتحالف العسكى عن طريق ميثاق الأمن المتبادل ، عاد إلى الحكم من جديد ، وقد ظفر بما يقل قليلا عن ٦٠ في المائة من مجموع أصوات الناخبين . وحصل الاشتراكيون على حوالى ٣٦ في المائة من الأصوات ، ونال الشيوعيون ٣ في المائة ، وذلك في انتخاب عام ١٩٦٠ الذى جاء فى أثر المظاهرات .

كانت المظاهرات خطيرة وأظهرت فعلا نفورا قويا من إعادة التسلح ومن الموائيق العسكرية ، وخوفاً بعيد الغور من الحرب بما يصحبها من تهديد بالدمار النووى ، فاليابانيون هم الشعب الوحيد الذى عانى الدمار الساحق من جراء الحرب النووية ، ولهذا فإن نزعات السلام والحياد تستهوى الشعب بقوة .

وتقوم قوة اليابان العسكرية الدفاعية فى الوقت الحاضر على القواعد الأمريكية وعلى ميثاق الأمن المتبادل والذى بمقتضاه « يعترف كل طرف بأن هجوماً مسلحاً ضد أى منهما فى الأراضى الواقعة تحت إدارة اليابان ، سوف ينطوى على خطر بالنسبة إلى سلبه وأمنه ، ويعلن أنه سوف يعمل على مواجهة الخطر المشترك » . وبالإضافة إلى هذا فلدى اليابان قوات صغيرة للدفاع عن النفس ، تشتمل على وحدات أرضية وجوية وبحرية . إن المادة ٩ من الدستور بنبذها

الحرب وبما تضمنه من قيود على القوات العسكرية ، خلقت اضطراباً وأدت إلى صراعات سياسية مرة بين الجماعات المحافظة والاشتراكية ، إذ تعارض الأخيرة بوجه عام في إنشاء أى نوع من القوات العسكرية .
والآن تضم قوة الدفاع عن النفس الحالية حوالى ١٧٠.٠٠٠ من القوات الأرضية ، وقوة بحرية صغيرة بها حوالى ٢٠٠ سفينة بما فيها مدمرات الحراسة والغواصات ، وهى قوة يجرى تجديدها وتوسيعها ، كما أن هناك قوة جوية تشتمل على حوالى ١٠٠٠ طائرة أغلبها من النفاثات وسوف تبنى في اليابان طائرات جديدة من طراز ستارفايتر التى تفوق سرعتها سرعة الصوت ، بمقتضى عقد مع شركة أمريكية . وتم حديثاً تجميع أول طائرة منها ، وأطلقت في الجو لاختبارها . وفضلاً عن هذا تقوم قوات الدفاع الآن بتنفيذ برنامج لتقوية نظام الدفاع بالصواريخ والقوات المضادة للغواصات ، بالتعاون مع الولايات المتحدة .

ويرى الأمريكان أن لميثاق الأمن المتبادل والبرامج الأمريكية للمساعدة في تنمية قدرات اليابان الدفاعية ، أهمية حيوية لكلا الشعبين ، فلا تستطيع اليابان في الوقت الحاضر الدفاع عن نفسها في حالة هجوم من الخارج ، والقواعد الأمريكية حلقات كبرى في سلسلة القواعد الأمريكية على طول ساحل الباسفيك الغربى .

الأهمية الاستراتيجية

تشكل الجزر اليابانية قوساً قريباً من شمال شرق آسيا إلى الشرق يمتد من الشرق الأقصى السوفيتى وكوريا وشمال الصين . وهذا الموقع

استراتيجي ، ويعتبر بصفته هذه ميزة لليابان ومصدر خطر محتملا عليها في آن واحد . فالجزيرة الشمالية هوكايدو ، يفصلها عن جزيرة سخالين السوفيتية مضيق سويا البالغ عرضه ٢٥ ميلا ، كما يفصلها أقل من ٥ أميال من البحر عن جزر كوريل التي يحتلها الاتحاد السوفيتي (إذا أدخلت فيها جزر هابوماي وشيكوتان) . وإلى الجنوب تقع جزيرة كيوشو على بعد حوالي ١٢٠ ميلا شرق كوريا الجنوبية غير مضيق كوريا . وتقع فلاديفوستوك أكبر مدينة وثمر كبير بالشرق الأقصى السوفيتي على مسافة تبلغ حوالي ٤٠٠ ميل غربي جنوب هوكايدو . وتمتد جزر ريوكيو ، وهي خيط من الجزر طوله حوالي ٦٠٠ ميل ، بين كيوشو وفورموزا الواقعة إلى الجنوب . وتشتمل هذه السلسلة على جزيرة أوكيناوا حيث أقامت الولايات المتحدة قاعدة من أكبر قواعدنا فيها وراء البحار .

وتكوّن اليابان المرساة الشمالية من شبه دائرة القواعد الأمريكية الممتدة عبر الباسفيك الغربي . ويمتد هذا المحيط أو الدرع من جزر ألوشيان ، عبر اليابان وريوكيو ، إلى فورموزا والفلبين . لقد نقلت الولايات المتحدة قواتها الأرضية من اليابان ولكنها تحتفظ بقواعد جوية وبحرية . إن نظرة إلى خريطة الباسفيك لتبين بوضوح أهمية نظام القواعد الجزرية بالنسبة إلى قوة الولايات المتحدة البحرية والجوية ، ذلك أن يجعل القوات الأمريكية على مقربة من البحر الآسيوي ، ومع القوة البحرية والجوية القوية مضافا إليها الأحلاف مع استراليا ونيوزيلندا ، تصبح الولايات المتحدة قادرة على التحكم في طرق المواصلات الكبرى في الباسفيك . والقواعد الأمريكية في الجزر القائمة إلى الشرق تضفي

عمقاً وقوة إضافية عبر الباسفيك الأوسط والشرق . إن الأهمية الخاصة لليابان في النمط الكلي الشامل واضحة ، فهي أعظم القواعد في الباسفيك الغربي وأهم مركب صناعي بين روسيا الأوروبية وأمريكا الشمالية . وتشكل الجزر اليابانية حاجزاً كبيراً حول بحر اليابان ، ويتركز معظم سكان الشرق الأقصى السوفيتي وصناعته في حوض نهر آمور غربي فلاديفوستوك ميناء بحر اليابان . وطبقاً لما يراه رجال الاستراتيجية العسكرية يشكل ضياع القواعد في اليابان وأوكيناوا ضربة كبرى للولايات المتحدة ، ويضعف إلى حد كبير نظام الدفاع كله في الباسفيك أو يحطمه .

وخلال الحرب الكورية بدت بشكل واضح أهمية اليابان كمصدر كبير للإمدادات وكنطقة لإعداد العمليات . وموقع اليابان على مسافة ١٢٠ ميلاً شرق كوريا الجنوبية ذو أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي استطاعت الاحتفاظ بمركزها في البر الآسيوي عن طريق تحالفها مع كوريا الجنوبية . ومن المؤكد أنه لولا القواعد اليابانية لواجهت الولايات المتحدة وقتاً عصياً في الاحتفاظ بمركزها في كوريا . وصحيح بالطبع أيضاً أن وجود القوات الأمريكية في كوريا مضافاً إليه قوات كوريا الجنوبية الكبيرة ، يبطل من تأثير الأخطار التي تترتب على اندفاع عسكري مباشر نحو اليابان من ناحية آسيا .

وتواصل الولايات المتحدة الهيمنة على جزر ريوكيو عن طريق قاعدة كبرى في أوكيناوا ، وهذه من أكبر القواعد الأمريكية

وأهمها، وهي منطقة كبرى لإعداد العمليات ، تبعد عن شاطئ الصين الشرقية بما يقرب من ٤٠٠ ميل . ولكنها لسوء الحظ أيضاً منطقة فيها نزاع خطير بين اليابان والولايات المتحدة حول السيادة ومسائل أخرى .

وثمة سيطرة سوفيتية على سخالين وجزر كوريل ، بالإضافة إلى جزيرتي هابوماي وشيكوتان تجعل الأراضي التي يحتلها السوفييت على مسافة حوالي خمسة أميال من هوكايدو، وتخلق من بحر أوخوتسك بحيرة روسية بالفعل ، والمضايقة المستمرة التي تتعرض لها سفن الصيد اليابانية في المياه الشمالية تجعل اليابانيين على بينة تماماً من هذا الأمر .

فلو نبذت اليابان صلاتها بالغرب وآثرت الحياد أو التعاون مع الكتلة الشيوعية لأمكن أن تكون للعواقب السياسية في بقية آسيا آثار خطيرة ، وربما مدمرة لمركز الولايات المتحدة في الباسفيك . إن اليابان أعظم الشعوب تقدماً في آسيا ، وقد ربطت مستقبلها بالغرب والديموقراطية البرلمانية ، وحققت الرخاء إلى حد كبير .

وتدرك اليابان جيداً أهمية موقعها وصناعاتها ، وتدرك أيضاً عجزها في الوقت الحاضر عن حماية نفسها من العدوان العسكري إذا لم تتوافر لها المساعدة من جانب دولة كبيرة . إن اليابانيين يسعون بأيديهم الميزان ، وفي كل سنة ، وبازدياد قوتهم الصناعية ، يصبح أكثر أهمية لكلا الجانبين .

العلاقات مع الولايات المتحدة

لم يكن التحالف الأمريكي - الياباني بدون مشكلاته . فالحزب الاشتراكي الذي يسيطر على حوالى ثلث مقاعد الداييت (وهو عدد يكفي لمنع التعديلات الدستورية) يتمسك برأى مختلف جداً عن رأى الحزب الحاكم بشأن دور اليابان الصحيح في الشؤون العالمية . ومن الصعب إصدار أحكام عامة على الأفكار الاشتراكية ، فالحزب منقسم إلى شيع كثيرة تمثل مجموعة كبيرة من الأفكار السياسية - من أقصى اليسار ذى النزعة الماركسية القوية والقريب أحياناً من الشيوعية ، إلى الشيع اليمينية المعتدلة . وانشقت حديثاً إحدى شيع الجناح اليميني وهى تكون الآن حزباً مستقلاً صغيراً يعرف باسم الاشتراكيين الديمقراطيين .

وعلى العموم بينما يؤيد الاشتراكيون بقوة الدستور الذى وضع بعد الحرب والإصلاحات التى اتخذت فى ظل الاحتلال الأمريكى ، فإنهم يطالبون بإلغاء ميثاق الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة واليابان وإزالة القواعد الأمريكية ، وبرنامج من « الحياذ الإيجابى » أو عدم الانحياز ، ورفض بناء قوات عسكرية ، ومعارضة إعادة النظر فى الدستور بما فى ذلك المادة التاسعة ، وغير ذلك من السياسات التى تكاد تتعارض على طول الخط مع سياسات الحزب الحاكم . ولقد عارض الاشتراكيون استئناف العلاقات العادية مع كوريا الجنوبية ، وهاجموا الحكومة بسبب تبنيها وجهة النظر الأمريكية بصدد مشكلة الصين

باعتبارها « مسألة هامة » في الأمم المتحدة ، وما إلى ذلك . وثمة حالة حديثة تبث على الاهتمام هي البيان المشترك الذي أصدرته البعثة الاشتراكية اليابانية التي زارت الصين والزعماء الصينيون ، باستنكار « الامبريالية الأمريكية » باعتبارها مصدر التوترات العالمية ، وإعادة تأكيد ماسبق أن قاله الزعيم الاشتراكي الراحل لينينجيو أسانوما من أن الامبريالية الأمريكية هي « عدو » اليابان والصين « المشترك » . ولو أيد البيان معظم الاشتراكيين لما بدا تغيير في الأحزاب الحاكمة في اليابان مبشراً بمستقبل طيب للتحالف بين الولايات المتحدة واليابان .

وبينما كان الاشتراكيون يكسبون التأييد ، كانت هذه العملية بطيئة جداً ، ويبدو من غير المحتمل أن يتمكن الحزب الاشتراكي من قلب الحزب الحاكم في المستقبل القريب إن لم يقع حادث غير متوقع من قبيل نكسة اقتصادية كبرى تصيب البلاد^(١) . وقد يطرأ تغيير بالغ على أفكار الاشتراكيين عن السياسة الخارجية إذا استطاعوا أن يتولوا زعامة الحكومة والمسئولية عن مصالح الشعب .

وتبقى مشكلة إقليمية كبرى بين اليابان والولايات المتحدة نتيجة للحرب العالمية الثانية ، وهي مشكلة جزر ريوكيو ، بما فيها أو كيناوا وبونين ، التي لا تزال تخضع للسيطرة والاحتلال من جانب القوات الأمريكية .

(١) انظر Robert A. Scalapino, "Japanese Socialism in Crisis." Foreign Affairs, January 1960.

وتشكل جزر ريوكيو سلسلة مكونة من حوالى ٦٠ جزيرة ، تمتد على هيئة قوس لمسافة قدرها حوالى ٦٥٠ ميلا من كيوشو إلى شمال فورموزا بقليل . ومساحة الجزر ١٨٠٠ ميل مربع ويبلغ عدد سكانها حوالى ٩٠٠.٠٠٠ نسمة . وفى عام ١٩٥٣ أعيدت المجموعة الشمالية وهى أمامى أوشيا ، إلى اليابان ، فى حين لا تزال الجزر الجنوبية بما فيها أوكيناوا تحت سيطرة الولايات المتحدة العسكرية . وموقع الجزر استراتيجى جداً وفيها دارت أكثر معارك الحرب العالمية الثانية لإراقة للدماء حيث فقد نحو ١٢.٠٠٠ أمريكى ، ١٠٠.٠٠٠ من اليابانيين وأبناء أوكيناوا وأرواحهم . وتضم أوكيناوا الآن واحدة من أكبر القواعد العسكرية ومناطق العمليات الأمريكية فى الباسفيك ، وتقع القواعد على مسافة دقائق بالطائرات النفاثة من البر الآسيوى ، وتشكل إحدى المعاقل العسكرية الأمريكية الكبرى فى الباسفيك الغربى . وكانت اليابان تطالب بأن تعود إليها جزر ريوكيو التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً من الناحيتين العنصرية والحضارية باليابانيين ويتكلم أهلها اليابانية . واتخذت الولايات المتحدة موقفاً مؤداه أن لليابان السيادة النهائية على الجزر ، ولكن الولايات المتحدة سوف تحتلها ما دام هناك تهديد للسلم فى الباسفيك الغربى . ومشكلة ريوكيو من أصعب المشكلات فى علاقات الولايات المتحدة باليابان . ويعتبر معظم أهل الجزر أنفسهم من اليابانيين ويطالبون بالعودة إلى اليابان — إن لم يكن الآن فبعد وقت قصير ، أو على الأقل فى النهاية . والجزر من الصغر وفقير الموارد بحيث لا تستطيع إقامة اقتصاد مستقل قادر على الحياة ، وتبدو عودتها (١٢ — اليابان)

النمائية إلى اليابان عندما تسمح عوامل الأمن ، الحل المفقول الوحيد في الأجل الطويل . وتدعى اليابان أن سياسة الولايات المتحدة القائمة على استمرار الاحتلال والإدارة العسكرية تتعارض مع إرادة أهل ريوكيو ، وأنه ينبغي إعادة الجزر إلى اليابان الآن . ليست هناك صناعة بالفعل ، وجرى العرف على أن يعتمد معظم الناس في معاشهم على فلاحة الأرض . وأم الصادرات: السكر والأفاناس ، وهذان يرسلان بصفة رئيسية إلى اليابان التي تزود أيضاً ريوكيو بالجانب الأكبر من وارداتها .

يبدو من المستحيل في الوقت الحالي الوصول إلى حل لمشكلة ريوكيو يرضى جميع الأطراف المعنية ، وقد تصبح المشكلة أشد خطورة في المستقبل . فالجزر حيوية بالنسبة لنظام أمن الولايات المتحدة والعالم الصناعي في الباسفيك (وهو العالم الذي يشتمل على اليابان) ولو أعيدت الجزر إلى اليابان للشأت جميع أنواع المشكلات المتعلقة بتوزيع واستخدام القوات المقيمة هناك ، فضلاً عن المشكلات المتصلة بأنواع نظم الأسلحة . وتعترف الولايات المتحدة بالسيادة اليابانية في النهاية ، وبرغبة أهل ريوكيو واليابان في عودتها .

لم يكن البرنامج الذي وضعت الولايات المتحدة للتنمية الاقتصادية بالجزر ناجحاً جداً في أوائل فترة السيطرة عليها ، ولكنه تحسن تحسناً بالغاً في السنوات القلائل الأخيرة . وكانت أدق مشكلة هي المدفوعات الإجمالية لقاء الأرض التي انتزعت لإقامة القواعد والمنشآت الأخرى عليها . وكانت المشكلة صعبة بوجه خاص ، لأن مساحة الأرض التي

يمكن استخدامها في الزراعة محدودة جداً ويكسب معظم الناس عيشهم من الأرض . وطبقا لمشروع المبلغ الإجمالي كان يؤدي مبلغ واحد عن الأرض المنتزعة مقابل استخدام الولايات المتحدة لها لما يكاد يكون أجلا غير مسمى . وطالب أهل أوكيناوا بتعويض أكبر ومدفوعات دورية لقاء استخدام الأرض . وبعد فترة من التوتر المتزايد وانتخاب عمدة شيوعي في العاصمة ناها ، عدلت الولايات المتحدة سياستها ووافقت على دفع مبالغ أكبر ، ودورية ، مقابل الأرض ، كما بدأت حديثاً في تنفيذ برنامج متوسع للتنمية الاقتصادية وزيادة المعونة للجزر ، بما في ذلك تنمية الصناعة والتجارة .

ويمكن أن يضاف أن الكثيرين من أهل أوكيناوا أحسوا أن اليابان كانت تعاملهم قبل الحرب كأنهم مواطنون من الدرجة الثانية . وقد بلغوا الآن مكانة جديدة ، وتلقوا من طوكيو كل أنواع الوعود بالمساعدة الاقتصادية . ومرة أخرى إذ نعلم الظروف الحالية في آسيا وأهمية أوكيناوا كقاعدة للولايات المتحدة ، فإن العودة الفورية والكاملة للجزيرة إلى اليابان لا تبدو محتملة . وفي الوقت الحاضر يبدو أن سياسة آخذة في التشكل ، سياسة قوامها المزيد من التعاون بين الولايات المتحدة واليابان من أجل تنمية ريوكيو الاقتصادية ومنح الجزر قدراً أوفر من الاستقلال الذاتي .

وقامت جماعة أمريكية من جماعات تحرى الحقائق ، بدراسة عن الموقف والمشكلات في جزر ريوكيو ، وعلى أساس التقرير الذي أعدته يجرى إحداث تغييرات في السياسة الأمريكية إزاء الجزر ، من

بينها زيادة المعونة المالية وبعض الزيادة في الاستقلال المحلي لأهلها . وهناك أيضاً إعادة التأكيد بالسيادة اليابانية في النهاية حين تسمح مصالح أمن العالم الغربي ، وأوكتناوا ذات أهمية حيوية بالنسبة إليه ، بعودة الجزر إلى اليابان .

وثمة مشكلة كبرى أخرى نشأت بين البلدين في الماضي ، يمكن أن تصبح موضع خلاف مرة أخرى ، تلك هي التجارب الذرية . ففي عام ١٩٥٤ تعرض قارب الصيد الياباني « لكى دراجون » للإشعاع الذرى المتساقط . هذه الحادثة سببت الاستياء الكثير في اليابان ، ولم يلق استئناف الولايات المتحدة التجارب في المحيط الهادى قبولا حسناً من جانب معظم اليابانيين . ووقفت الحكومة اليابانية ضد إجراء التجارب الذرية من جانب أى شعب .

توسيع نطاق الاتصالات مع أوروبا

بينما كانت الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب تتسلط على علاقات اليابان السياسية والاقتصادية والثقافية مع الغرب ، فهناك اهتمام متزايد بأوروبا واتصالات معها تسير في طريق التوسع . وأثارت الجماعة الاقتصادية الأوروبية اهتماماً شديداً على المستوى الاقتصادى ، وراح عدد متزايد من الساسة ورجال الأعمال والفنانين والموسيقين والرياضيين يزورون اليابان في السنوات الحديثة ، كما زاد من جهة أخرى عدد اليابانيين الذين يسافرون إلى أوروبا . هذا التبادل المتزايد مع أوروبا تطور سليم وذو أهمية كبيرة لشعب كان في فترة ما بعد الحرب

قليل الاتصال بهذا الجزء الحيوى والمتغير من العالم الغربى .

العلاقات مع الشعوب الآسيوية

تواصل اليابان مواجهة بعض الصعاب السياسية مع جيرانها الآسيويين نتيجة السياسات التوسعية التى اتبعتها فى الماضى . ولم يكن استئناف العلاقات الدبلوماسية العادية مع بلاد جنوب شرق آسيا سهلاً ، والتزمت اليابان بسياسة تعويضات عن الخسائر التى أصيبت بها هذه البلاد أثناء الحرب مع اليابان ، أو نتيجة احتلال اليابانيين لها ، وعندما يتم أداء التعويضات فسوف تصل إلى عدة مئات الملايين من الدولارات ، وقد ساعد هذا على تخفيف التوترات ، ولكن لا يزال هناك بعض الريبة فى اليابان . غير أن الموقف تحسن تحسناً بالغا ، وتنمض اليابان الآن بدور أكثر نشاطا فى الشؤون الآسيوية . هناك مشكلة كبرى لا تزال بغير حل ، تلك هى مشكلة العلاقات الكورية اليابانية . إن البلدين لم يستأنفا العلاقات الدبلوماسية الرسمية ، ولا يزال هناك شك وسوء ظن متبادلان . ولم يتمكن البلدان من الاتفاق على التعويضات ، وتواصل كوريا الإبقاء على خط «رى» الذى يبعد زوارق الصيد اليابانية عن مناطق بحرية كبيرة تدعى كوريا الجنوبية أنها داخلة فى مياهها الإقليمية . وفى عهد الرئيس «رى» بدا أنه لا أمل فى الوصول إلى تسوية ، ولكن هناك إمكانية قيام علاقات أفضل ، ويمكن اتفاق البلدين على استئناف العلاقات الدبلوماسية العادية ، وتجرى الآن المباحثات بين الحكومتين الجديدتين وكلتاهما تظهر أكثر

استعداداً لنسيان الماضي وفض خلافتهما . غير أن الاشتراكيين اليابانيين يشنون حملة من أجل وقف المفاوضات، على أساس أن الحكومة الحالية في كوريا الجنوبية ، حكومة عسكرية ومعادية للديمقراطية في الوقت نفسه .

وكان انتفاء التعاون بين البلدين مبعث ضيق بوجه خاص للولايات المتحدة المتحالفة مع كل منهما ، والتي تعتمد عليهما في الإبقاء على القواعد الأمريكية في آسيا . ولاقت كوريا صعوبة كبيرة في تنمية اقتصادها ، وهي بحاجة ماسة إلى التكنولوجيا والمعونة اليابانيتين لإقامة الصناعات . لن يكون من السهل زيادة التجارة والتعاون الاقتصادي ، فالحامات الصناعية في كوريا محدودة نوعاً ، واكتفاء اليابان الذاتي من ناحية إنتاج الرز يثير مشكلات نظراً لإصرار الكوريين على أن تزيد اليابان مقادير الرز التي تستوردها من كوريا، وفي الوقت نفسه تملك كوريا بعض المواد مثل الحامات المعدنية وهي في حاجة مستميتة إلى المساعدة المالية والفنية ، ولم تظهر اليابان اهتماماً كبيراً بكوريا أو بمشكلاتها . ويمكن تفسير بعض السبب في هذا الموقف بسياسات الرئيس ري المعادية لليابان . غير أن ما هو أصعب على الفهم العزوف المستمر من جانب الكثيرين من اليابانيين عن العمل من أجل إنشاء روابط أوثق مع كوريا الجنوبية الآن .

ولا تزال شبه جزيرة كوريا القنطرة التي تربط بين آسيا واليابان ، كما أن الجيش الكوري، وهو من أكبر جيوش العالم ، رادع كبير للتوسع

الشيوعي في آسيا . وتعمل الولايات المتحدة على التخفيف من حدة المشكلات بين البلدين ، ولكن الأمر بحاجة إلى سياسة أكثر إيجابية من ناحية اليابان .

لقد كانت اليابان الدولة الاستعمارية طيلة خمسين عاماً ، ومن الطبيعي أن يظل الكوريون تساورهم مشاعر الشك في بلد عاد فأصبح أقوى الاثنين بكثير من الناحية الاقتصادية . وظل الكثيرون من اليابانيين زمناً طويلاً يملؤهم الإحساس بالتفوق بالنسبة إلى كوريا والكوريين ، ولا يزالون يملكهم هذا الإحساس ، كما يظل الكثيرون من الكوريين يكونون روح عداوة نحو اليابانيين . إن قيام علاقات أوثق سوف يتوقف إلى حد كبير على اتجاه من اليابان يتسم بقدر أوفر من الدبلوماسية وبروح من العطف أكثر . ومرة أخرى نقول إن المشكلة ليست بسيطة .

العلاقات مع الكتلة الشيوعية

كانت علاقات اليابان مع الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية صعبة خلال الفترة التالية لانتها الحرب ، فقد دخل الاتحاد السوفيتي الحرب العالمية الثانية قبل استسلام اليابان بستة أيام فقط ، وأعطيت له سخالين الجنوبية وجزر كوريل . وطالبت الحكومة السوفيتية بتقسيم اليابان إلى عدة مناطق احتلال تشترك فيها روسيا ، وبمحاكمة الامبراطور باعتباره مجرم حرب ، كما رفضت إعادة الجنود والمدنيين

اليابانيين في ذلك الحين . ولقد كان من أوفر القرارات توفيقاً من من وجهة نظر اليابان رفض الولايات المتحدة المطلب السوفيتي الذي كان قيناً بتقسيم البلاد ، وخلق موقفٍ شبيه بالموقف في كوريا وألمانيا . لقد كانت السياسة السوفيتية بوجه عام سياسة جهد مستمر من أجل إضعاف اليابان وفصلها عن الغرب ، وعن الولايات المتحدة بوجه خاص . فلم توقع الحكومة السوفيتية على معاهدة صلح سان فرانسيسكو وظلت حتى عام ١٩٥٦ تعترض على انضمام اليابان إلى الأمم المتحدة . وأخيراً استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بعد فترة طويلة من المفاوضات ، ولكن لم يتم التوقيع بعد على معاهدة صلح رسمية . وشن الاتحاد السوفيتي والصين برنامج دعاية متصلًا يمزج بين الوعود والتهديدات . التجارة والحصانة من الحرب الذرية إذا قطعت اليابان صلاتها بالولايات المتحدة وتخلصت من جميع القواعد الأجنبية .

ولا تزال المشكلة الإقليمية بصدد الجزر الشمالية مشكلة كبرى بين البلدين . ويتلخص مركز الحكومة اليابانية في أن جزر هابوماي وشيكوتان بوصفهما جزءاً من هوكايدو أرض يابانية ، وأن « جزر كوريل الجنوبية » ، وبخاصة جزر كوناشيري وإيشوفورو هي أيضاً أرض يابانية وليست جزءاً من جزر كوريل التي تنازلت اليابان عن دعاواها فيها بمقتضى معاهدة صلح سان فرانسيسكو (التي لم يوقعها الاتحاد السوفيتي) وينبغي إعادتها إلى اليابان . واتخذ الاتحاد السوفيتي موقفاً قوامه أن جميع جزر كوريل تنتمي إليه ولن تعاد ، ولكن يجوز إعادة جزر هابوماي وشيكوتان بعد التوقيع على معاهدة صلح

رسمية بين اليابان والاتحاد السوفيتي . ومن غير المحتمل جداً في ظل الظروف الحالية أن يعيد الاتحاد السوفيتي جزر كوريل الجنوبية إلى اليابان. وتظل إعادة هابو ماى وشيكوتان مرتبطة بعقد معاهدة صلح. وهذه شروط لا يمكن قبولها على الأقل من جانب الحكومة اليابانية الحالية .

وسارت علاقات اليابان مع الصين الشيوعية على نمط علاقاتها العام مع الاتحاد السوفيتي ، أى الضغط على اليابان حتى تقطع تحالفها مع الولايات المتحدة ، وتشجيعها على انتهاج سياسة الحياد وإنشاء علاقات أوثق مع الصين . وما يعقد العلاقات بين البلدين أيضاً مشكلة دولتي الصين ؛ فاليابان تعترف بحكومة الصين الوطنية وبينهما تجارة نشيطة . وأيد اليابانيون قرار « المسألة الهامة » في الأمم المتحدة والذي يتطلب أغلبية الثلثين من أجل ضم الصين الشيوعية ، بدلا من الأغلبية البسيطة للأصوات . واتهم الاشتراكيون الحكومة بأنها تؤيد الحل القائم على وجود دولتين صينيتين . . ومن الصعب أن نرى كيف تساند اليابان عملا يسفر عن طرد الصين الوطنية من الأمم المتحدة ، ولكن هناك في الوقت نفسه رغبة عامة في إنشاء علاقات أوثق مع الصين الشيوعية على الأقل لزيادة حجم التجارة .

العلاقات المستقبلية

ونعمو الأهمية السياسية والاقتصادية سوف تسعى اليابان إلى أن يكون لها صوت أعلى بإطراد في الشؤون العالمية ، ويمكن أن يتوقع منها أن تتبع سياسة أكثر استقلالا في علاقاتها مع الشعوب الأخرى

بما فيها الولايات المتحدة . وسوف تتصرف اليابان ، شأنها شأن جميع الشعوب ، طبقاً لما تعتبره أنه الأفضل للبلاد وأهلها . غير أنه بعد أن استعادت اليابان الثقة القومية بنفسها ، تزداد فيها الرغبة للتخفيف مما ربما أصبح ارتباطاً مقيداً مع الولايات المتحدة . هذا لا يعنى بالضرورة قطع الروابط ، وإنما الأحرى أن معناه توسيع الاتصالات الاقتصادية والسياسية والثقافية على نطاق دولي .

وبينما التجارة ليست إلا عاملاً من العوامل الكثيرة التي تؤثر في سياسة اليابان المستقبلية ، فربما تكون العامل الجوهري . فاستمرار الصلات الراهنة مع الغرب دون الوصول المعقول إلى الأسواق والمواد الخام لن يكون محققاً لخير مصالح اليابان ، واستمرار فرض قيود غير معقولة على تجارتها مع مجتمع الغرب سوف يجعل استمرار السياسات الحالية مستحيلاً من وجهة نظر اليابان .

استنتاجات

بينما لا يمكن أن يكون هناك تأكد في التنبؤ بالتطورات والاتجاهات المستقبلية في اليابان ، ففي الإمكان أن نستخلص من إنجازاتها الماضية والحالية بعض أحكام عامة . فبرغم صغر مساحة الأرض وضآلة الموارد الطبيعية ، فالإيابان قادرة تماماً على مواصلة النمو الاقتصادي وتستطيع تحقيق مستويات للعيشة يمكن مقارنتها بمستويات الغرب إذا تمكنت من إيجاد المواد الخام والأسواق اللازمة . فباعتبارها ورشة عالمية ، إذا وضعنا في الحساب التجارية العالمية الآخذة في التوسع ، فليس من الضروري أن تحديثة اليابان الطبيعية من مستقبلها . ولكن باستغلال تكنولوجيتها المتقدمة ومهارتها (وهي أهم مورد لدى أى شعب) فإن في إمكانها الاحتفاظ بمركزها كأعظم شعب رخاء في آسيا ، بل وربما كالدولة الصناعية الرئيسية على الأقل لفترة طويلة من الزمن في المستقبل .

كذلك يشير استمرار الاتجاهات الحالية في اليابان إلى مجتمع أكثر شها بمجتمعات الغرب من الناحية الاقتصادية بالتأكد ، وأيضاً في الثقافة والقيم والأهداف .

وإذا استبعد حدوث أزمة سياسية أو اقتصادية لا يمكن التنبؤ بها ، ففي الإمكان أن نتوقع من اليابان أن تواصل سيرها السريع نحو النضج

الناس كشعب صناعي وحضري حديث . سوف يستمر في الخروج من المزارع ، وسوف يواصل سكان المدن الزيادة إلى أن يتسنى الوصول إلى توازن اقتصادي أفضل بين المناطق الحضرية والريفية . وسوف تكون هناك مزارع أكبر مع توسع في استخدام الآلات ومع أنماط متغيرة من المحصولات ، ولمواجهة أذواق الشعب الياباني المتغيرة . وسوف تزداد أهمية المنشآت الكبيرة في التوظيف الكلي للعمال ، وسوف يطردها نقص في أهمية المشروعات الصغيرة والمحلات الضئيلة في اقتصاد اليابان .

ليس من سبيل بطبيعة الحال لمعرفة هل ستواصل اليابان نمطها الحالي في التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة وأوروبا . ومهما يكن من أمر ، فبعد خمسة عشر عاماً من انتهاء الحرب تظل اليابان تعيش في ظل ديمقراطي ، وطبقاً للدستور الجديد الصادر في عام ١٩٥٦ . وبينما وقعت حالات من التطرف ، بل والعنف من جانب اليمين واليسار على حد سواء ، فإن معظم الناس يبدوون راضين نسبياً عن الديمقراطية الجديدة ، ويبدو أن التأييد الشعبي لإجراء تغيير كبير هو تأييد يسير . وفي المشاركة مع الغرب يتمتع اليابانيون بأعظم رخاء عرفوه في تاريخهم ، ويبدو أن استمرار هذا التعاون يخدم أفضل مصالح اليابان والشعب الياباني . وبينما يظل الموقع الجغرافي عقبة في وجه زيادة توثيق العلاقات مع الغرب ، فقد ساعدت الطائفة النفاثة والنظم الموسعة للاتصال بالجمهير ، في تضيق المسافات . هذا وإن استمرار نمو وتطور غرب أمريكا الشمالية ، بما في ذلك اندماج هاواي وألاسكا كولاييتين من الولايات المتحدة الأمريكية ، يزيد بطبيعة الحال

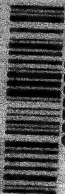
من اتجاه مصالح أمريكا نحو المحيط الهادى . كذلك ساعد استمرار تطور اللغة الإنجليزية ، كلغة ثانية ، على اجتياز الفوارق الثقافية وأصبحت اللغة الإنجليزية وسيلة متزايدة الأهمية للاتصال، لا بين اليابان والولايات المتحدة فحسب ، بل بين اليابان وبقية العالم بما فى ذلك الشعوب الآسيوية الأخرى .

وعادت اليابان لتصبح القوة الصناعية بآسيا ، وبفضل أهميتها الاقتصادية تملك بمفتاح توازن القوة فى أكثر قارة فى العالم سكاناً . لقد أظهرت اليابان أن فى الإمكان بناء صناعة قوية بموارد طبيعية قليلة ، وإقامة زراعة ناجحة بمساحة صغيرة جداً من الأرض . وهى أول بلد فى آسيا حقق مستويات للبعيدة تقرب من مستويات الشعوب الغربية . وتفرد نجاح اليابان بعد الحرب ذو أهمية بنوع خاص من ناحية أنه تحقق داخل مجتمع ديمقراطى وفى ظل اقتصاد حر . وأظهرت اليابان أن الفقر ليس ضرورة فى آسيا، وأن التقدم الاقتصادى لا يتطلب نظاماً دكتاتورياً للحكم . ومهارات اليابان فى الزراعة والصناعة والتجارة ، وهى مهارات قام الدليل عليها ، تشدد الحاجة الملحة إليها فى جميع أرجاء آسيا ، بل ويمكن أن تكون أهم عامل فى تطور آسيا الاقتصادى فى المستقبل . وعن طريق المشاركة مع الشعوب المتقدمة الأخرى بالعالم ، تضطلع اليابان بدور هام فى برامج المعونة والمساعدة الاقتصادية للشعوب الأقل نمواً . إن التقدم ورخاء اليابان المستمر يتوقف إلى حد كبير على استمرار الوصول إلى الأسواق والخامات والتكنولوجيا الغربية . وبرغم موقعها فى المحيط الهادى فإن مصالحها الكبرى هى بلاد الغرب ، وحيويتها ونشاطها مزاياءا كبرى لمجتمع الغرب .

شركة الطباعة الفنية المتحدة
١٠ و ١٦ شارع المستعمل بالله / الدراسة

4

Biblioteca Alexander



0259088